الجامعة الإسلامية-غزة
عمادة الدراسات العليا
كليـــــــــة الآداب
قسم اللغـة العربيـة



حواشي جلال الدين المحلي على قواعد الإعراب

دراسة وتحقيق

رسالة ماجستير مقدمة من الطالب

عبد الفتاح فؤاد بدوي

رقم جامعي 325 - 2006

إشراف

الأستاذ الدكتور/ محمود العامودي

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير

(1429هـ-2008م)

الإهداء

أهـــدي

هذا العمل إلى روح والديَّ رحمهما الله تعالى و إلى

أرواح الشهداء، والعلماء، والدعاة الذين رفعوا ويرفعون لواء

الإســـلام، وينصرون الله ورسوله في فلسطين الحبيبة في أرض

بيت المقدس، وأكناف بيت المقدس، في كل زمان ومكان

سائلاً المولى عز وجل أن يتقبل مني هذا العمل خالصاً

لوجهه الكريم، وأن يكون علماً ينتفع به، وذخراً لي

إلى يوم الدين.

شكر و تقدير

يسرني في بداية هذا العمل المتواضع أن أتقدم بجزيل الشكر
والتقدير والامتنان إلى المشرف الفاضل
الأستاذ الدكتور

محمود محمد العامودي

والذي طالما احتفى ويحتفي بهذا العمل الجليل ألا وهو
تحقيق ذخائر التراث، وهو في ذلك على ثغر عظيم من ثغور
الإسلام، فأسأل الله -جل وعلا- أن يجزيه عني وعن طلبة
العلم خير الجزاء، وأن يجعله في ميزان حسناته.

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسوله الأمين وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

تتناول هذه الدراسة كتاب: " الإعراب عن قواعد الإعراب" لابن هشام الأنصاري، وشرحاً عليه هو: " حواشي العلامة جلال الدين المحلي على قواعد الإعراب".

أولاً: أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في أمرين رئيسين هما:

- كونها تتمحور حول كتاب: "الإعراب عن قواعد الإعراب" لابن هشام الأنصاري (ت 761هـ) وهذا الكتاب يعد مختصراً لـ "مغني اللبيب" لابن هشام وهو كتاب جامع لكثير من القضايا النحوية الهامة؛ إذ حظي بشروح وحواش عديدة -كما سنرى- منها شرح شيخنا المحلي موضوع دراستنا.

- كون المؤلف ابن هشام الأنصاري هو ذلك العلامة الذي ترك بصمات خاصة في النحو العربي، لعل من أهمها: اعتماد الاستشهاد بالآيات القرآنية والأحاديث النبوية خلافاً لمن سبقوه.

ثانياً: أسباب اختيار الموضوع:

إن اختياري لتحقيق ودراسة هذا المخطوط كان للأسباب التالية:

1. منذ نعومة أظفاري وأنا أقرأ في كتاب تفسير الجلالين الذي يعده بعض أهل العلم "لب لباب التفاسير"[1]؛ مما يعكس الآصرة الروحية والعلمية المبكرة مع شيخنا جلال الدين المحلي أضف إلى ذلك أن كل من يقرأ سيرة هذا الشيخ الجليل على ألسنة تلاميذه وخاصة السيوطي[2] والسخاوي[3] لا يملك إلا أن يحبه في الله ويدعو له بواسع المغفرة والرحمة، إلا أن تلك المحبة لن تنأى بي عن الموضوعية في البحث والدراسة إن شاء الله تعالى.

---

[1] انظر: كشف الظنون 365/1 والضوء اللامع 40/7 والأعلام 333/5.

[2] قال السيوطي : " كان الجلال المحلي غرة هذا العصر في سلوك طريق السلف، على قدم من الصّلاح والورع، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، يواجه بذلك الظلمة والحكام ويأتون إليه، فلا يلتفت إليهم ولا يأذن لهم بالدخول عليه ". انظر: حسن المحاضرة441/1.

[3] وقد اعتبره تلميذه السخاوي من الأولياء الصالحين قائلاً عنه: "لقد كان الجلال المحلي إماماً علامة محققاً مفرط الذكاء ، صحيح الذهن ... " . انظر: الضوء اللامع41/7.

2. إن المؤلف ابن هشام ملأت شهرته الآفاق، ولقيت مصنفاته كلها عناية كبيرة تلقاها طلبة العلم والعلماء بالبحث والدراسة عبر قرون خلت، ولا تزال كذلك إلى اليوم.
3. فكر ابن هشام يمتاز بالعمق والدقة.

ثالثاً: أهداف الدراسة:

1. رفد المكتبة العربية بنص تراثي هام لم ير النور بعد.
2. الكشف عن شخصية نحوية مغمورة، وإماطة اللثام عن جهودها وأثارها العلمية.
3. رصد الحركة النحوية التي راجت في عصر المحلي والتعرف على اهتمامات علماء عصره وجهودهم النحوية.

رابعاً: الصعوبات التي واجهت الباحث:

لقد واجهت الباحث بعض الصعوبات التي تم تذليلها بفضل من الله ثم بالصبر والاصطبار، أضف إلى ذلك جهود ورعاية الأستاذ المشرف جزاه الله خيراً ومنها:

1. إن المخطوط موضوع الدراسة هو النسخة الوحيدة المتوفرة بين أيدينا على الرغم من كل الجهود الدؤوبة للحصول على نسخ أخرى .
2. عدم وجود دراسة نحوية سابقة حول المحلي وجهوده النحوية وإنما اقتصرت الدراسات فقط على مؤلفاته الفقهية –في حدود علمي وبحثي-.
3. العناء والمعاناة والعنت والمشقة في ظل غمار هذا الحصار الجائر على شعبنا وأمتنا خلال إعدادي لهذه الدراسة من تتابع مسلسل انقطاع التيار الكهربي إلى صعوبة المواصلات وشح الإمكانيات والحمد لله على كل حال.
4. لابد من الإشارة إلى المعاناة بسب كفالتي لهذا المخطوط اليتيم الذي كثيراً ما دفعني السعي لحل رموزه وطلاسمه، -إذ أن كثيراً من كلماته كانت في غاية الغموض والإبهام- إلى إعادة قراءة المتن والشروح الأخرى ذات الصلة المرة تلو المرة محاولاً توخي الدقة والأمانة العلمية للوقوف على أدق الاحتمالات أثناء النسخ وبعده، حتى أني أجهدت أستاذي المفضال الأستاذ الدكتور محمود العامودي بهذا الصدد؛ فله مني كل شكر وتقدير ولكل من ساهم في إنجاز هذا البحث المتواضع الذي أرجو ذخره عند الله جل وعلا سائلاً إياه التوفيق والسداد والقبول.

خامساً: الدراسات السابقة:

لم يقف الباحث على أي دراسة نحوية سابقة حول جلال الدين المحلي أو أي من مؤلفاته - كما أسلفت- وإنما اقتصرت الدراسات اللاحقة على بعض مؤلفاته الفقهية ومنها: دراسة: "شرح الورقات" لإمام الحرمين الجويني، حققه وعلق عليه الدكتور حسام الدين بن موسى عفانة الأستاذ المشارك في الفقه وأصوله بكلية الدعوة وأصول الدين بجامعة القدس سنة 1987م.

سادساً: تقسيم البحث:

تم تقسيم البحث إلى قسمين إضافة إلى المقدمة والتمهيد، هما:

- القسم الأول: الدراسة:

وقد سُبِقت بتمهيد يلقي أضواءً هامة عليها، وختمت ببيان أهم النتائج التي توصل إليها الباحث وبعض التوصيات.

- القسم الثاني: التحقيق:

وقد تناول هذا القسم مقدمات التحقيق، ثم وصف النسخة ، وبيان منهج التحقيق، ثم قدمت النص محققاً تحقيقاً علمياً، ثم عرضت الفهارس الفنية.

سابعاً: منهج البحث:

اتبعت في قسم الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لما في التحليل من دراسة وربط وتعمق، وأما منهج التحقيق فقد تعرضت في قسم التحقيق في القسم الثاني صفحة ج.

تمهيد
بين يدي الرسالة

يُعَدُّ النحو العربي مدخلاً رئيساً لفهم ودراسة كثيرٍ من العلوم العربية والدراسات الإسلامية، ولقد تعددت المؤلفات النحْوية بين متون وشروح ونظم لتلك المتون، ومن المتون التي احتفى بها النحاة كتاب: "الإعراب عن قواعد الإعراب" لابن هشام الأنصاري المتوفى سنة إحدى وستين وسبعمائة هجرية، ويُعَدُّ هذا الكتاب ملخصاً لكتاب "مغني اللبيب" للمؤلف نفسه أو قل -إن شئت- يُعَدُّ "المغني" شرحاً وتفصيلاً لكتاب "الإعراب عن قواعد الإعراب".

ولأهمية هذا المتن فقد جاءت الشروح عليه تترى عبر الأجيال -كما سنرى- ولكل شارح منهجه الخاص الذي يعكس آراءه وثقافته؛ إذ إنّ هذه الشروح كثيراً ما كانت تعتمد على علوم شتى من تفسير وعلوم قراءات وفقه وأصول وتاريخ وحديث ولغة ومعاجم وبلاغة وبيان إلخ.

كما أن هذه الشروح كانت ميداناً خصباً ومعيناً ثراً تتلاقح فيه الأفكار وتتجلى فيه المذاهب النحوية في مشهد فذ فريد يعكس فيما يعكس جهود علماء أجلاء لا يملك الواحد منا إلا الدعاء لهم والاعتزاز بهم بل والتأسي بسيرهم العطرة بعد سيرة رسول الله -صلى الله عليه وسلم وآله- وأصحابه رضوان الله عليهم؛ كيف لا؟! وقد كانوا جهابذة أتقياء أوفياء بررة، زهدوا في الدنيا ونأوا بأنفسهم عن أبواب السلاطين ، كما جابهوا بعلمهم ودعوتهم -والأمة معهم تتحرك بأمرهم- جابهوا الطغاة والظلمة فأعزهم الله، ورزقهم العلم بتقواهم، وخشيتهم لله ﴿وَاتَّقُوا اللهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللهَ﴾[1] وجعل لهم لسان صدق في الآخرين، فجزاهم الله عنا وعن العربية وأهلها خير الجزاء ومن هؤلاء -على سبيل المثال لا الحصر- : العز بن عبد السلام، وجلال الدين المحلي، والسيوطي وغيرهم الكثير رضي الله عنهم أجمعين.

وقد كان شيخنا العلامة جلال الدين المحلي من هؤلاء العلماء الأجلاء الذين تركوا أثاراً لا تنسى، بل لا زالت تحيا بيننا منها ينهل طلبة العلم ومنها: على سبيل المثال:

---

[1] سورة البقرة 282/2.

-"**تفسير الجلالين**" والذي وصفه البعض بأنه **لب لباب التفاسير**[1].

و"حواشي جلال الدين المحلي على قواعد الأعراب"، ذلك المخطوط اليتيم؛ إذ لم أجد مخطوط آخر غير الذي بأيدينا وهو موضوع الدراسة والتحقيق.

ومما يجدر ذكره أن المحلي قد ترك آثاراً نحوية هامة لدى تلاميذه فالسيوطي -أحد تلاميذ المحلي- علامة، لا يخفى على أحدٍ ماله من مؤلفات نحوية ، كما أن السيوطي نفسه ذكر في كتابه: " نظم العقيان"[2] في معرض ترجمته لابن أبي شريف كصاحبٍ لأحد الشروح على قواعد الإعراب بأنه أي ابن أبي شريف: " أخذ عن الأشياخ كالبلقيني وجلال الدين المحلي"[3].

وقد عملت هذه الدراسة وفق ما يقتضيه البحث العلمي فقسمت البحث إلى قسمين:

- القسم الأول: تناولت فيه الحديث عن الشارح المحلي وشرحه وبيان منهجه في هذا الشرح ومصادره وشواهده.

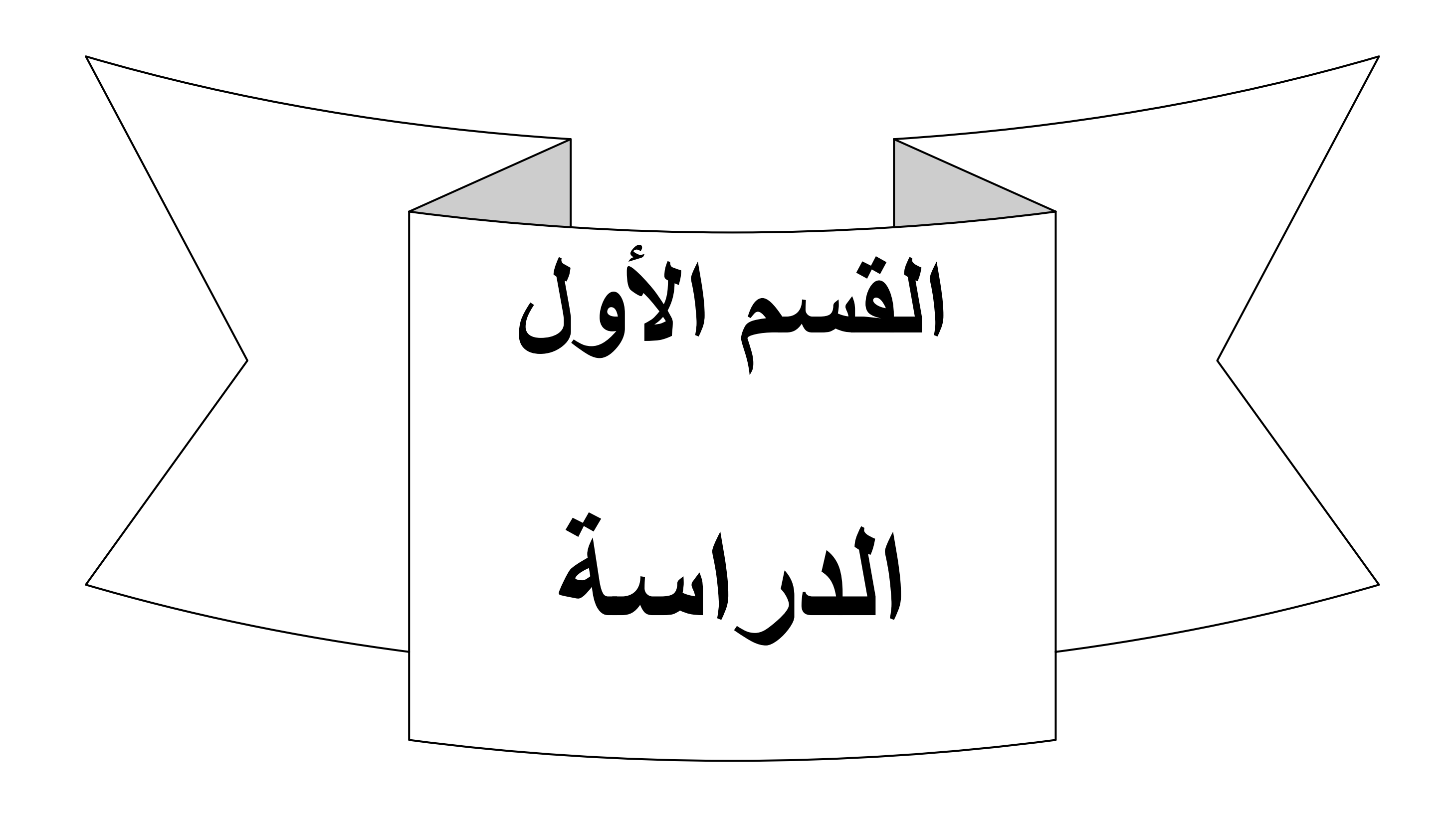
-والقسم الثاني: يتعلق بتحقيق المخطوط وفق الضوابط العلمية.

---

[1] انظر: كشف الظنون 365/1 و الضوء اللامع 40/7 و الأعلام 333/5 .

[2] العقيان : الذهب الخالص.

[3] انظر: نظم العقيان للسيوطي 15.


القسم الأول
الدراسة

القسم الأول: الدراسة وتشمل ثلاثة فصول:

- **الفصل الأول وفيه:**

ـ تعريف بمؤلّف كتاب الإعراب عن قواعد الإعـراب.
ـ نظرة تاريخية حول الإعراب عن قواعد الإعــراب.
ـ منهج كتاب الإعراب عن قواعـــد الإعــــراب.
ـ شروح الإعـــراب عن قـــواعد الإعــــراب.

- **الفصل الثاني وفيه:**

ـ دراسة وافية حول الشارح جلال الدين المحلي وعصره ومؤلفاته.

- **الفصل الثالث وفيه:**

دراسة على شرح المحلى:

أولاً: مصــــادر شــــرح المحـــــلي.
ثانياً: منـــــهجه فـــي الشـــرح.
ثالثاً: شـــــواهده النـــحويـــــة.
رابعاً: الأصول التي اعتمد عليها في شرحه.
خامساً: اختيـــــاراته ومذهبه النــحوي.

الفصل الأول

الإعراب عن قواعد الإعراب وشروحه

ويتضمن:

أولاً:
تعريف بمؤلّف كتاب الإعراب عن قواعد الإعـــــــراب.

ثانياً:
- نظرة تاريخية حول كتاب الإعراب عن قواعد الإعراب.
- منهج كتاب الإعراب عن قواعـــــد الإعـــــــــراب.

ثالثاً: شروح الإعـــــراب عن قـــــواعد الإعـــراب.

أولاً:

التعريف بمؤلف كتاب قواعد الإعراب

اسمه:

جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد بن هشام الأنصاري الشافعي ثم الحنبلي المصري، ولد بالقاهرة سنة 708هـ ، وبها نشأ وأخذ عن علمائها ولازم بعضاً منهم [1].

شيوخه:

تلقى تعليمه على شيوخ كثر منهم:
1- تاج الدين أبو الحسن علي بن عبد الله الأردبيلي التبريزي نزيل القاهرة (ت746هـ) كان عالماً بغالب الفنون من المعقولات والفقه والنحو والحساب والفرائض [2].
2- تاج الدين عمر بن سالم اللخمي الإسكندري المعروف بـ"الفاكهاني" (ت731هـ) له: كتاب الإشارة في النحو[3].

3- عبد اللطيف بن عبد العزيز بن أبي العز النحوي المقرئ الحراني الأصل المعروف بـ "ابن المرحل" (ت 744هـ)، وقد كان ابن هشام " يلازمه ملازمة الظل لظله "[4].
4- قاضي القضاة بدر الدين بن جماعة (ت733هـ)، وهو: محمد بن إبراهيم بن سعد بن جماعة الكناني الحموي الشافعي "كان صحب معارف ، ويضرب كل فن بسهم" أخذ عنه الحديث [5].
5- محمد بن محمد نمير أبو عبد الله المعروف بابن السراج(ت 794 هـ)، كان ينقل القراءات نقلاً جيداً[6].

---

(1) انظر: بغية الوعاة: 68/2.
(2) طبقات الشافعية: 146/6 و الدرر الكامنة: 144/3.
(3) انظر:الدرر الكامنة: 178/3 وبغية الوعاة: 221/2.
(4) انظر: الدرر الكامنة: 416/2.
(5) انظر:الدرر الكامنة 367/3 و طبقات الشافعية 230/5 و الوافي بالوفيات 18/2 والدليل الشافي على المنهل الصافي392/1.
(6) انظر: الدرر الكامنة :350/4 و بغية الوعاة: 20/1.

6- محمد بن يوسف بن علي الإمام أثير الدين أبو حيان الأندلسي (ت 745هـ).

وأصبح ابن هشام من كبار علماء العربية، وأقبل عليه الطلاب يفيدون من مباحثه النحوية الدقيقة واستنباطاته الرائعة، وتخرج عليه خلق كثيرون، وقد اشتهر بالتحقيق وسعة الإطلاع ، وانفرد بالفوائد الدقيقة والاستدراكات العجيبة، والثناء عليه مستفيض[1]،تفقه للشافعي ثم تحنبل، وحفظ كتاب "مختصر الخرقي[2]" في أقل من أربعة أشهر، وذلك قبل وفاته بخمس سنوات.[3]

وفاته:

توفي ابن هشام سنة 761 هـ، ودفن في مقابر الصوفية خارج " باب النصر" في القاهرة رحمه الله[4] .

مؤلفاته:

ترك ابن هشام مؤلفاتٍ عامتَها في علمي: النحو والصرف، وما يرتبط بهما من شروح للشواهد النحوية والحواشي، وشرح الآيات المشكلة في القرآن وإعرابها، وأصبحت في متناول أيدي الباحثين منها على سبيل المثال لا الحصر:

1- اعتراض الشرط على الشرط حققه : عبد الفتاح الحموز.
2- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك حققه: محمد محي الدين عبد الحميد.
تحصيل الأنس لزائر القدس(مخطوطات بلدية الإسكندرية المحفوظة حالياً في مكتبة الإسكندرية وهي ضمن مجموعة تحمل الرقم 1351/ د تاريخ).
3- وغيرها من المؤلفات التي تدل على سعة إطلاع ابن هشام وعلو كعبه ، وكفى به ما قال عنه ابن خلدون: " ما زلنا ونحن في المغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم يقال له: ابن هشام أنحى سيبويه[6].
4- التحصيل والتفصيل لكتاب التذييل والتكميل.
5- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، حققه : عباس مصطفى الصالحي.
6- الجامع الصغير في النحو، حققه: محمد الهرميل.
7- شذور الذهب في معرفة كلام العرب، وله شرح عليه.

---

(1) انظر: الدرر الكامنة416/2.

(2) كتاب اختصر فيه أبو القاسم عمر بن الحسين الخرقي(ت 334هـ) الفقه الحنبلي، وقد شرحه محمد بن عبد الله الزركشي المتوفى سنة 772هـ ، يقع الأخير في مجلدين (مطبوع) ، انظر: وفيات الأعيان 441/3 وشذرات الذهب 224/6 والخرقي: بكسر الخاء وفتح الراء نسبة إلى حرفة بيع الخرق. انظر: تهذيب الأسماء:435/1 .

(3) انظر: الدرر الكامنة 308/2 والنجوم الزاهرة 761/1.

(4) انظر: الدرر الكامنة 416/2.

(6) انظر:البدر الطالع 407 و النجوم الزاهرة236/10 وطبقات الشافعية: السبكي28/5 وإنباه الرواة 254/3.

8- شرح جمل الزجاجي، حققه منفرداً كل من علي حسن عيسى مال الله ، وعلي توفيق الحمد.
9- شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية: حققه هادي نهر.
10- شرح قصيدة " بانت سعاد" ، طبعت مراراً.
11- شرح قطر الندى وبل الصدى. طبع مراراً.
12- رفع الخصاصة عن قراء الخلاصة. شرح على ألفية ابن مالك في أربع مجلدات.
13- الروضة الأدبية في شواهد علوم العربية، توجد مخطوطة في برلين وأخرى في مكتبة الجامعة الأردنية.
14- القواعد الصغرى ، حققه إسماعيل مروة.
15- القواعد الكبرى أو الإعراب عن قواعد الإعراب.
16- مختصر الانتصاف من الكشاف ، مخطوط بمكتبة برلين (رقم :791) ، وبدار الكتب المصرية برقم(167 تفسير) ، وبمكتبة إحياء التراث الإسلامي بالقدس[1].
17- المسائل السفرية حققه منفرداً كل من: حسن إسماعيل مروة [2]وصاحب أبو جناح[3].
18- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب الذي اشتهر في حياته وطارت شهرته إلى المغرب وكتب ابن هشام حاشيته وشرحاً لشواهده.
19- موقد الأذهان وموقظ الوسنان، حققه: إسماعيل مروة[4].
20- نزهة الطرف في علم الصرف، تحقيق: أحمد عبد المجيد هريدي[5].

---

[1] انظر: فهرس مخطوطات المكتبة البديرية في القدس32/1.
[2] ضمن كتاب " من رسائل ابن هشام النحوية.
[3] انظر: مجلة المورد العراقية: مجلد3/ عدد 143/ صفحة 1047.
[4] ضمن كتاب :" من رسائل ابن هشام النحوية".
[5] هناك كتاب يحمل العنوان نفسه لـ أحمد بن محمد الميداني (ت 518هجرية) منشورات دار الأفاق الجديدة – بيروت.

ثانياً

ـ نظرة تاريخية حول كتاب: "الإعراب عن قواعد الإعراب":

يُعد تـأليف كتـاب " الإعـراب عن قواعد الإعـراب" أسـبق مـن تـأليف "مغنـي اللبيب"ومن شرح "بانت سعاد" الذي فرغ ابن هشام من تأليفه سنة (756 هجرية) حيث ورد له ذكر عند قول كعب ابن مالك:

أكْرِمْ بِهَا خُلَّةً لَوْ أنَّهَا صَدَقَتْ   مَوْعُودَهَا أوْ لَو أنَّ النُّصحَ مَقبُول

قال ابن هشام: " وقد شرحت معنى "لو" الشرطية في مقدمة قواعد الإعراب شرحاً وافياً فأغنى عن ذكره هنا"[1].

والأمر الآخر أن ابن هشام ألف "المغنـي" سنة (749 هجرية) ثم ضـاع عند منصرفه إلى مصر فألفه مرة أخرى سنة (756 هجرية)[2] ، أي إنه ألفه في السنة التي ألف فيها بانت سعاد[3].

وعلى هذا فإن تأليف "الإعراب عن قواعد الإعراب" تم قبل مغنـي اللبيب؛ إذ بيّن فيه سبب وضعه" ومما حثني على وضعه أنني لما أنشأت المقدمة الصغرى المسماة الإعراب عن قواعد الإعراب حسن وقعها عند أولي الألباب وصار نفعها عند جماعة الطلاب[4].

ـ منهج كتاب: "الإعراب عن قواعد الإعراب":

يُعد كتاب الإعراب عن قواعد الإعراب من أهم المختصرات النحوية وأكثرها فائدة من حيث اختصاره لقواعد النحو وسلاسة ألفاظه فقد عرض ابن هشام المسائل النحوية وحصره في أربعة أبواب:

الباب الأول: في الجملة وأحكامها.

الباب الثاني: في الجار والمجرور.

الباب الثالث: في تفسير كلمات يحتاج إليها المعرب.

الباب الرابع: في الإشارة إلى عبارات مستوفاة موجزة، وقد أسلفت بأن المحلي قد وافته المنية قبل أن يكمل شرح هذا الباب رحمه الله.

وهي الأبواب نفسها التي فصلها ابن هشام في كتابه مغني اللبيب وإن اُخْتُلِف في ترتيب هذه الأبواب في المغني.

فالباب الأول: يوضح فيه معنى الجملة ونوعها من حيث الجمل التي لا محل لها من الإعراب والجمل التي لها محل من الإعراب، ثم تحدث عن الجملة الخبرية

---

[1] انظر: شرح بانت سعاد: تحقيق : محمود ناجي28 وقواعد الإعراب 73-78.

[2] انظر: مغني اللبيب: تحقيق مازن المبارك 13.

[3] انظر: مقدمة الإعراب عن قواعد الإعراب: تحقيق :علي نيل4.

[4] انظر: مقدمة قواعد الأعراب 17-23.

التي لم يسبقها ما يطلبها لزوماً بعد النكرات المحضة صفات وبعد المعارف المحضة أحوال وبعد غير المحضة منها محتملة لهما.

أما الباب الثاني ففيه أربع مسائل:

المسألة الأولى تعلق الجار والمجرور أو في معناه.

المسألة الثانية حكم الجار والمجرور إذا وقع بعد المعرفة والنكرة كحكم الجملة في تعيين الوصفية أو الحالية.

المسألة الثالثة : متى وقع الجار والمجرور صفة أو خبراً أو حالاً تعلق بمحذوف تقديره: "كائن" أو "استقر".

المسألة الرابعة: يجوز في الجار والمجرور في هذه المواضع السابقة وحيث وقع بعد نفي أو استفهام أن يرفع الفاعل.

أما الباب الثالث: فيتعلق بتفسير كلمات يحتاج إليها المعرب، وقد قسمها إلى أنواع ثمانية:

النوع الأول: ما جاء على وجه وهي :" قط" و"عوض" و" أبداً" و"أجل" و"بلى".

النوع الثاني: ما جاء على وجهين وهو "إذا" حيث تأتي ظرفاً وحرف مفاجئة.

النوع الثالث: ما جاء على ثلاثة أوجه:

أحدها: "إذ" فيقال فيها تارة: ظرف لما مضى وتارة حرف مفاجأة وتارة حرف تعليل.

الثانية: **"لما"** ويقال فيها: حرف وجود لوجود وحرف جزم وحرف استثناء.

الثالثة: "نعم" فيقال فيها: حرف تصديق وحرف إعلام وحرف وعد.

الرابعة:"إي": بكسر الهمزة وسكون الياء، وهي بمنزلة: "نعم" إلا أنها تختص بالقسم.

الخامسة: "حتى" تأتي جارة بمعنى "إلى" ، أو حرف عطف أو ابتداء وتارة بمعنى كي.

السادسة: "كلا" حرف ردع وزجر، وحرف تصديق وبمعنى: "حقاً".

السابعة: "لا" فتكون نافية وناهية وزائدة.

النوع الرابع: ما يأتي على أربعة أوجه، وهو أربعة:

أحدهما: "لولا" فيقال فيها تارة حرف يقتضي امتناع جوابها لوجود شرطه، ويختص بالجملة المحذوفة الخبر، وتارة: حرف تحضيض، وتارة: حرف توبيخ، ويكون للاستفهام .

الثانية: "إن" المكسورة خفيفة النون، فيقال فيها: شرطية ونافية والمخففة من الثقيلة وزائدة.

الثالثة: "أن" المفتوحة ، خفيفة النون، فيقال فيها: حرف مصدري وزائدة، ومفسرة ومخففة من الثقيلة.

الرابعة: "من" فتكون شرطية وموصولة واستفهامية ونكرة موصوفة.

النوع الخامس: ما يأتي على خمسة أوجه:

أحدهما: "أي" تقع شرطية واستفهامية وموصولة وحالا لمعرفة.

الثاني: "لو" فأحد أوجهها أن تكون حرف شرط في الماضي أو حرف شرط في المستقبل أو تكون حرفاً مصدرياً مرادفاً لـ" أن" ، أو تكون للتمني أو للعرض.

النوع السادس: ما تأتي على سبعة أوجه:

وهو "قد": فأحد أوجهها أن تكون اسما بمعنى "حسب" أو اسم فعل بمعنى: "يكفي" أو حرف تحقيق أو توقع ، أو حرف تقريب أو حرف تقليل أو حرف تكثير.

النوع السابع: ما يأتي على ثمانية أوجه، وهو"الواو" وهي:

- واوان يرتفع ما بعدهما وهما: واو الاستئناف وواو الحال.
- واوان ينتصب ما بعدهما ،وهما: واو المفعول معه وواو الجمع[1].
- واوان ينجر ما بعدهما وهما : واو القسم و واو العطف في حالة الجر.
- الواو الزائدة وواو الثمانية على خلاف في الأخيرة عند النحاة.

النوع الثامن: ما يأتي على اثني عشرة وجهاً:

وهو "ما" فإنها على ضربين:

اسمية: وأوجهها سبعة: معرفة تامة ومعرفة ناقصة (الموصولة) وشرطية واستفهامية وتعجبية ونكرة موصوفة ونكرة موصوف بها.

وحرفية: وأوجهها خمسة:

العاملة عمل "ليس" والمصدرية غير ظرفية والمصدرية الظرفية وكافة عن العوامل وزائدة.

أما الباب الرابع: فاقتصر فيه على: " الإشارة إلى عبارات موجزة إلى عبارات محررة مستوفاة".

والهدف من هذا الباب: توحيد العرب إلى ذكر الاصطلاح الصحيح للحرف أو الفعل وما ينبغي تجنبه من عبارات كالقول: بزيادة الحرف في كتاب الله ورد ابن هشام على هذا القول.

وبهذا يكون قد تم ا لكتاب الذي يعد مختصراً للأبواب النحوية المعهودة، وعلى هذا فلا عجب أن يتعاور على شرحه جلة من العلماء شرحاً ونظماً وحاشية على الشرح؛ وهذا يؤدي بنا إلى ذكر شروح هذا المُصَنّف في الصفحات التالية.

---

[1] واو الجمع: هي الواو الداخلة على المضارع المسبوق بنفي أو طلب، وقد أورد المصنف مثالاً: "ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين" انظر متن القواعد محققاً ص69 لـ **أ.د** أحمد عبد الدايم.

ثالثاً

شروح الإعراب عن قواعد الإعراب

يمكن القول: إن قواعد الإعراب من الكثرة بمكان، منها ما وصل إلينا ، ومنها ما طالته يد النسيان، أو استقر في إحدى خزائن المخطوطات المنتشرة في العالم ، ولقد حاولت أن أتتبع وجود هذه الشروح بالبحث والسؤال عنها، ويمكن عرض بعض هذه الشروح حسب الأقدم تاريخيا:

1- "شرح قواعد الإعراب" لعبد الله بن محمد بن أبي القاسم بن محمد بن فروحون اليعمري التونسي الأصل المدني المولد (639-769هجرية).
لم يشر إليه صاحب كشف الظنون ، وهو أول شرح لقواعد الأعراب لكنه لم يصل إلينا ، وهو قريب العهد بابن هشام ، ولم يشر الذين ترجموا لابن فرحون أنه التقى ابن هشام ، ولكنه التقى أبا حيان الأندلسي [1].

2- **شرح تحفة الطلاب "لباب كتاب ابن هشام الإعراب عن قواعد الإعراب" لشهاب الدين أحمد بن محمد بن عماد بن علي القرافي المصري ثم المقدسي الشافعي المعروف بـ" ابن الهائم" (756-815 هجرية)**، ولشهاب الدين نظم لقواعد الإعراب [2].

3- **أوثق الأسباب لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن جماعة الكناني** (749-819هـ)، وله ستة شروح على "قواعد الإعراب": ثلاثة على "المقدمة الصغرى" وثلاثة على "المقدمة الكبرى"، مما يؤكد أن ابن هشام ألف "قواعد الإعراب" في المرة الأولى مختصراً، وسماه: "المقدمة الصغرى"،ثم شرحه بعد ذلك؛ وسماه: "المقدمة الكبرى".

4- شرح جلال الدين محمد بن أحمد بن ابراهيم المحلي(791-864هجرية)[3].
وهو مخطوط بدارالكتب المصرية(رقم: 1047 نحو) يتكون من ثلاث وخمسين لوحة وهو شرح غير كامل إذ الشارح وقف عند الباب الرابع" في الإشارات إلى عبارات محررة موجزة" ولم يكمل هذا الباب.
وقد ورد في النسخة[4] أنها منقولة عن نسخة كتبت بخط تلميذه محمد بن محمد بن بهادر المومني الطرابسي ثم القاهري (836-877 هجرية)[6].

---

(1) انظر: الديباج المذهب 454/1 ودرة الحجال في أسماء الرجال 22/1 والدرر الكامنة 300/2.
(2) انظر: طبقات الشافعية 306/1 و الضوء اللامع 157/2.
(3) انظر: الضوء اللامع 39/7 والذيل التام 143/2 والمنجم في المعجم 177.
(4) انظر: اللوحة53.
(6) انظر: الضوء اللامع 209/9 والقبس الحاوي 346/2 والأعلام48-49.

أما عنوان المخطوط كما ورد: "حواشي العلامة المحقق الشيخ جلال الدين المحلي على قواعد الحبر الهمام ابن هشام الأنصاري في الإعراب.
وقد بدأها بعد البسملة بقوله: "أما": "هي موضوعة لمعنيين أحدهما لتفصيل مجمل..."
وفي اللوحة الثالثة والخمسين قال :" لم تُكَفَّ من الأفعال إلا: "قلَّ" و"طالَ" و"كَثُرَ" : عِلَّةُ ذلك شبههن بـ"رُبَّ"... زعم بعضهم: إنَّ "ما" مع هذه الأفعال مصدرية لا كافة قاله في المغني[1]. وذكر قطب الدين[2] في حواشي الكشاف : أن "ما" المتصلة بهذه الأفعال يجوز أن تكون مصدرية ويجوز أن تكون كافة، ويظهر ثمرة ذلك في وصلها وفصلها خطاً، فعلى الأول تفصل وعلى الثاني توصل".**وهذا الشرح هو موضوع رسالتنا إن شاء الله تعالى.**

5- شرح قواعد الإعراب لمحيي الدين محمد بن سليمان الكافيجِّي (788-879هجرية).
وهذا الشرح مطبوع حققه الدكتور: فخرالدين قباوة.
وقد بين الشارح الهدف من الشرح بقوله: " لما رأيت الكتاب المسمى بـ" الإعراب عن قواعد الإعراب " للشيخ الإمام جمال الدين... في غاية حُسْنِ الوقعِ عند ذوي الألباب ، ونهاية عموم النفع لمن تأمله من الطلاب، لكنه غير مستغن عن شرح يسفر عن وجوه مخدَّراته النِّقاب ... استخرت الله _تعالى_ في أن أرتب له شرحاً يذلل أبيات شوارده الصعاب... [3].
ونص ابن هشام ممزوج مع الشرح وقد ابتدأ الشارح بشرح البسملة، وبيان معنى الباء وبنائه ورأي النحاة في تقدير متعلق الجار والمجرور[4] إلى غير ذلك من القضايا التي عالجها في هذه المقدمة، والكافيجي في شرحه يعتمد على التعليل والتحليل ويستمد من مصادره النحوية والتفسيرية عرض مادته متحرراً من النصية غالباً.

6- شرح قواعد الإعراب لشهاب الدين أحمد بن إسماعيل بن أبي بكر الأبشيطي ثم القاهري الأزهري الشافعي (802-883 هجرية).[5]

7- شرح الإعراب عن قواعد الإعراب لزين الدين أبي بكر بن عبد الرحمن السخاوي (ت893 هجرية).
مخطوط مصور عن تركيا (41لوحة، 21سطرا، رقم الحفظ 4692)[6].

---

[1] انظر: المغني 403-404.
[2] محمود بن محمد قطب الدين الرازي الشهير بـ"القطب التحتاني" (694-766هـ) ، له مؤلفات كثيرة منها : تحفة الأشراف في حاشية الكشاف و درة الأصداف على الكشاف وشرح الكشاف إلى سورة الأنبياء.انظر:الدرر الكامنة339/4 والنجوم الزاهرة 87/11 وديوان الإسلام 14/4 وتحفة المؤلفين 215/11.
[3] انظر: صفحة31.
[4] انظر: صفحة33-34.
[5] نسبة إلى بلدة إبشيط من قرى المحلة. انظر: الضوء اللامع 235/1 ونظم العقيان 38 والقبس الحاوي 131/1.
[6] انظر: هدية العارفين237/5؟

جاء في أول النسخة: " به نستعين، أي: أفتتح،"أما": كلمةٌ فيها معنى الشرط، ولذلك كانت الفاء لازمة بجوابها غالباً" وآخرها:" وقيل : إنها، أي: الواو عاطفة لـ"فتحت".
والظاهر أن هذا المخطوط غير تام ؛ لأن الحديث يدور عن معنى الواو في "الباب الثالث" في " النوع السابع" عند الحديث عن واو الثمانية"[1].

8- تعليق لطيف على قواعد الإعراب، تأليف: محمد بن خليل البصروي (ت889 هجرية)، وقد حققه د.هشام الشويكي في رسالة دكتوراه.

9- لطائف الإعراب في شرح قواعد الإعراب –حاجي بابا إبراهيم بن عبد الكريم بن عثمان الطوسي من علماء القرن التاسع، دراسة وتحقيق: محمد أحمد عبد الوهاب المالیجي: كلية اللغة العربية – جامعة الأزهر - 1409هجرية/1989ميلادية.

10- شرح خالد بن عبد الله الأزهري(838-905 هجرية) المسمى: "مُوصِّل الطلاب إلى قواعد الإعراب" .
هو من أكثر الشروح شيوعا؛ لسهولة ألفاظه وعدم استطراده، وهو كتاب مطبوع.

11- شرح محمود بن إسماعيل بن عبد الله الخيربيتي الرومي الحنفي (...-910 هجرية) .
أوله : "الحمد لله الذي رفع بدولة محمد كلمة الإسلام.." وهو شرح ممزوج بتوضيح قواعد الإعراب"[2] وقد بين صاحب هدية العارفين أن الخيربيتي صنف توضيح قواعد الإعراب[3].
وذكر بروكلمان أن اسمه: "توحيد الإعراب"[4].

12- شرح قواعد الإعراب لإبراهيم بن محمد بن أبي بكر برهان الدين المري المقدسي المصري الشافعي المعروف بـ"ابن أبي شريف" (836-923 هـ)[5]، وهو أحد تلاميذ شيخنا جلال الدين المحلي.
توجد نسخة من المخطوط في الأزهر.

---

[1] انظر: الإعراب عن قواعد الإعراب 95.
[2] كشف الظنون 124/2.
[3] هدية العارفين 245/6.
[4] تاريخ الأدب العربي 81/6.
[5] ولد ببيت المقدس، وأخذ عن علمائها ، وقدم القاهرة غير مرة ، وسمع بمكة والمدينة، صنف: " شرح الحاوي"، و"شرح العقائد لابن دقيق العيد".توفي بالقاهرة ، ودفن قرب ضريح الشافعي _رحمهما الله_ .انظر: الضوء اللامع 134/1و نظم العقيان 26 والقبس الحاوي83/1.

13- شـــرح قواعـــد الإعـــراب لمحمـــد القوجـــوي المـــشهور بـــشيخ زاده (ت950 هجرية).
مطبوع سنة 1997 دراسة وتحقيق إسماعيل إسماعيل مروة.

14- شرح محمد بن عبد الكريم العاكف(ت964هجرية) الموسوم بـ(كاشف القناع والنقاب بإزالة الشبه عن وجوه قواعد الإعراب ".
أوله: "الحمد لله الذي جعل أتم الوسائل إلى تحصيل علم الشريعة والقرآن ، وبعد فيقول العبد المعترف بهفواته ونقصانه والمغرف من بحار نفحات ربه وغفرانه محمد بن الشيخ المسمى بـ "عبد الكريم العاكف" على عتبة باب الرؤية الرحيم .. فتوسلت بتأليف شرح بهذه الرسالة ... فسميته " **كاشف القناع والنقاب عن وجوه قواعد الإعراب**" ليكون الاسم مطابقا للمسمى".
والشرح مخطوط بدار الكتب المصرية يتكون من مائة وسبع عشرة لوحة تحت رقم(م/28/163146)[1].

15- شرح أحمد بن محمد الزيلي(ت976 هجرية) الموسوم بـ"حل معاقد القواعد التي تثبت بالدلائل والشواهد" .
ذكره صاحب كشف الظنون وذكر أن أوله: "الحمد لله الذي رفع أسماء العلماء"[2] ،وذكر إسماعيل مروة أنه قرأ "أكثره على هامش شرح شيخ زاده"[3].

16- شرح لنورالدين علي العسيلي - مختلف في وفاته- ، قيل سنة 980هجرية أو 994هجرية [4].

17- "شرح جديد على قواعد الإعراب للمولى العيني شارح البخاري رحمه الباري" هكذا عنوان الشرح ، وهو مخطوط بدار الكتب المصرية (الفن 983،لوحة 157، بخط جميل).
أوله: " يا من جعل النحو في الكلام كالملح في الطعام ، يا من خص الانسان بإجراء النحو في الكلام..."[5].

ولم يوقف على هذا الشرح منسوبا إليه -في كتب التراجم[1]- وإضافة كلمة "المولى" يشعر أنه غير البدر العيني المذكور -والله أعلم-.

---

[1] انظر: كشف الظنون 124/1 وهدية العارفين 245/6 وتاريخ الأدب العربي 82/6.
[2] انظر: كشف الظنون 124/1.
[3] مقدمة "شرح قواعد الإعراب" القوجوي (شيخ زاده) حاشية 3-35.
[4] انظر: كشف الظنون 124/1 وهدية العارفين 784 ومعجم المؤلفين 214/7.
[5] انظر: لوحة15. وشارح صحيح البخاري هو: محمود بن أحمد بن موسى بدر الدين العيني الحنفي(ت855هجرية) ، له : "عمدة القارئ شرح صحيح البخاري ، المقاصد النحوية" و"عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان" وغيرها. انظر: الأعلام 163/7.

18- **شرح عنوانه "مفاتح الألباب" لمجهول:**
والكتاب مخطوط في معهد المخطوطات العربية لم يكتب عليه اسم مؤلفه (رقم5234هجرية، بخط جميل، 80لوحة).
وأول المخطوط: " أسألك إلهام الحق والصواب يا من عنده أزِمَّةُ فصل الخطاب..."
ثم ذكر في اللوحة الثانية : "وشرحت شرحاً يذلل الصعاب ويميط عن المخدرات النقاب ، وسميته بـ"مفاتح الألباب"....".

19- **كتاب" توضيح الإعراب في شرح قواعد الإعراب لمحمود بن إسماعيل بن عبد الله بن يوسف بن هشام.**
مخطوط في دار الكتب المصرية يتكون من (93لوحة)(نحو429م/16468).
لم يعثر على ترجمة للمؤلف، وأول المخطوط:"أما بعد فيقول العبد المفتقر إلى الله الغني الجليل محمود بن الشيخ إسماعيل بن عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري - سقى الله ثراه وجعل الجنة مثواه-....".

20-**أحسن الأسباب في شرح قواعد الإعراب تأليف أحمد بن إبراهيم القاوقجي المشهور بالصابوني (ت1334)[(2)].**

هذه هي غالب شروح قواعد الإعراب ونبذة مختصرة عنها تدل على أهمية هذا الكتاب عند النحاة، وليس هذا فحسب فهناك منظومات لقواعد الإعراب وحواش على بعض شروحها لا أجدني في حاجة لعرضها أو التعرض لها، ففيما تقدم الكفاية -ولله الحمد-.

[(1)] انظر: الضوء اللامع 131/10 و الذيل التام 70/2 والقبس الحاوي 78/2.
[(2)] انظر: الأعلام 86/1.

الفصل الثانـي

جلال الدين محمد بن أحمد المحلّى

أولاً: عصر المحلّـــي.

ثانياً: اسمه ونسبه لقبه.

ثالثاً: مولده ونشأته.

رابعاً: طلبـــه للعلم وشيوخـــــه.

خامساً: أخلاقه وثناء العلماء عليه.

سادساً: تلاميذه.

سابعاً: مؤلفاتـه.

ثامناً:وفاتـــــه.

أولاً: عَصْرُ المَحلِّي[1]

الحالة السياسة:

ولد العلامة جلال الدين المحلي في أواخر القرن الثامن الهجري سنة سبعمائة وإحدى وتسعين هجرية، كما توفي بعيد منتصف القرن التاسع الهجري سنة ثمانمائة وأربع وستين هجرية، حيث شهد العالم الإسلامي في تلك الفترة وما سبقها أحداثاً جساماً ألمَّتْ بالعراق والشام فجعلت من مصر موئلاً وقبلة للعلماء من مشرق العالم الإسلامي ومغربه وخاصة بعد انهيار دولة الموحدين؛ إذ كانت تلك الفترة حافلة بالأحداث السياسية الهامة في تاريخ الإسلام، حيث كان العالم الإسلامي لا يزال يرزح تحت حكم التتار والمغول الذين نكبوا المسلمين نكبات مؤلمة، غير أن الله تعالى تجلى بلطفه، فدخلت القبائل الذهبية من التتار والمغول في الإسلام في بلاد روسيا وتركستان، ولا تزال تركستان – بحمد الله- على إسلامها إلى اليوم .

كما شهدت تلك الفترة نشاط الخلافة العثمانية التي امتدت سيطرتها فيما بعد على أكثر الأراضي الإسلامية ، فوحَّدت البلاد كلها تحت حكم مركزي قاعدته الأناضول، كما امتد حكم الإسلام إلى بلاد جديدة هي شبه جزيرة البلقان، بعد أن هزم المسلمون البلقان بسهولة كما هزموا الجيش الصليبي الذي سيره إليهم الأوروبيون الغربيون، كما عزلوا بقاياهم في القسطنطينية وفي عدد غير قليل من المعاقل الأخرى.

كما شهد العالم الإسلامي اجتياحاً مغولياً جديداً على يدي تيمورلنك وهو من أحفاد جنكيزخان، فأنزل في كثير من بلاد المسلمين الكثير من الدمار والخراب.

وبعودتنا إلى مصر في هذه الفترة نجدها واقعة تحت سلطان المماليك الجراكسة البرجية[2] بين سنة 792 إلى 932 هجرية إلى جانب بسط سلطانهم على الشام والحجاز.

وقد تعاقب على سلطنة المماليك ما يقرب من خمسة وعشرين سلطاناً أكثرهم قتل أو خلع[3].

أما الحياة العلمية فقد كانت مزدهرة –بحمد الله- ازدهاراً ذهبياً في تلك الفترة، إذ هيأ الله فيها علماء موهوبين في شتى التخصصات العلمية شمروا عن ساعد الجد ولم يتأثروا بالحوادث السياسية بل نهضوا بالحركة العلمية إلى أوج عظمتها ، فكثرت

---

[1] للتوسع في تفاصيل هذه الفترة وما سبقها يمكن مراجعة: بدائع الزهور لابن إياس67/1 والنجوم الزاهرة لابن تغري بردي 47/7 وحسن المحاضرة للسيوطي 116/2.

[2] نسبة إلى مماليك السلطان الأشرف خليل قلاوون في أبراج القلعة. انظر: الخطط المقريزية: 136/2 وخطط الشام لمحمد كرد علي 10/2.

[3] ومن الكتب التي استوعبت تراجم تلك الفترة: "الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة" لابن حجر العسقلاني و"الضوء اللامع في أعيان القرن التاسع" لشمس الدين السخاوي؛ إذ ترجما لأهم علماء هذين القرنين وما تركوه من مؤلفات عظيمة.

المدارس العلمية والمكتبات، وظهرت المؤلفات والموسوعات في شتى الميادين بعد أن أدرك أولئك العلماء الأجلاء خطورة زوال تلك العلوم فضاعفوا جهودهم ولاقوا تشجيعاً من الحكام المماليك بهذا الصدد، ويكفي للدلالة على خصوبة الإنتاج العلمي في تلك الفترة ما ذكره الحافظ ابن حجر العسقلاني -كما أسلفت- حيث عَدَّ أكثر من خمسة آلاف عالم من أمثال ابن تيمية (ت 728 هجرية) والمزي (ت 742 هجرية) وأبي حيان(ت 745 هجرية) والذهبي(ت 748 هجرية) وابن القيم (ت751 هجرية) وجمال الدين الإسنوي(ت772 هجرية) وابن كثير(ت 774 هجرية) وابن قدامة المقدسي(ت 780 هجرية) والكرماني(ت 768 هجرية) والتفتازاني(791 هجرية) وابن رجب الحنبلي(ت795 هجرية) وسراج الدين البلقيني(ت 805 هجرية) وزين الدين العراقي (ت806 هجرية).

هذه هي البيئة السياسية والعلمية التي كانت تعيشها مصر في تلك الفترة وما تلاها، حيث نهل جلال الدين المحلي من تلك الينابيع الثرة، وتفيأ ظلال تلك العلوم الغراء التي نهض بها الأئمة الأعلام – جزاهم الله خيراً- فما من شك في أن هذه البيئة كان لها الأثر العظيم في تكوين شخصية جلال الدين المحلي العلمية والفكرية، ولا أدل على ذلك من أن السيوطي(849-911 هجرية) ألف كتاباً أسماه: "نظم العقيان في أعيان الأعيان" يتناول فيه عرض تراجم مشاهير القرن التاسع الهجري من أمثال الدماميني والحلبي والسخاوي وابن جماعة والتلمساني والقلقشندي والدمياطي والخوارزمي والعيني والسلطان محمد الفاتح، كما أن "السيوطي" نفسه كان تلميذاً نجيباً لجلال الدين المحلي إذ أنه ذكر في نظم العقيان[1] أنه أتمَّ تفسير القرآن الكريم[2] الذي كان قد بدأه شيخه "المحلي" إلا أنه ذكر أن المحلي قد وافته المَنِيِّة قبل إكماله، كما لم يكمل المحلي شرحه على الباب الأخير من أبواب قواعد الإعراب للسبب نفسه.

وهكذا يعد القرن التاسع –عصر المحلي- من الناحية العلمية عصر شروح وحواشٍ وتعليقات على مؤلفات سابقة في شتى العلوم والفنون[3] ، ومن أشهر الشروح في النحو شروح على مؤلفات ابن هشام الأنصاري خاصة كتابيه: "مغني اللبيب" و"الإعراب عن قواعد الإعراب".

وقد اشتهر علماء كثر في هذا القرن ممن كان لهم دراسات وشروح حول الكتابين، منهم -على سبيل المثال لا الحصر- :

- **الشُّمُنِي:** تقي الدين أحمد بن محمد(810-872 هجرية) له حاشية على مغني ابن هشام تسمى: " المنصف من الكلام على مغني ابن هشام"، لخصها من حاشية الدماميني وزاد عليها أشياء نفيسة[4] وغيرها من المؤلفات[5].

---

[1] انظر: نظم العقيان 12.

[2] بدأ المحلي تفسيره من سورة الكهف حتى نهاية القرءان وأكمل السيوطي التفسير من أول سورة البقرة إلى نهاية سورة الإسراء، وقد عرف هذا التفسير بـ"تفسير الجلالين" وقد وصفه أهل العلم بأنه لب لباب التفاسير.

[3] انظر: التاريخ الإسلامي(العهد المملوكي) لمحمود شاكر: 15وما بعدها.

[4] انظر: القبس الحاوي للشماع الحلبي 215/1.

[5] انظر: الضوء اللامع 174/2 وبغية الوعاة 375/1 .

-**الكَـافيجِي:** محمـد بـن سـليمان بـن سـعيد (ت879 هجريـة) أكثـر مـن قـراءة الكافية لابن الحاجب وإقرائها حتى نسب إليها وهو أحد شيوخ السيوطي(ت911 هـ) وأحد شراح الإعراب عن قواعد الإعراب وقد وصف السيوطي شرح الكافيجي بأنه "من أحسن الشروح"[1].

-**الجَوْجَرِيّ:** محمد بن عبد المنعم بن محمد(ت889 هجرية)، له محفوظات ومقروءات في شتى العلوم، **وأجاز له العلماء منهم الجلال المحلي (ت 864 هجرية)** ومن تصانيفه: "شرح على شذور الذهب"[2] وغيره.

-**ابْـن قـاوان:** الحسين بـن أحمـد بـن محمـد الكيلانـي (ت889 هجريـة) لـه مصنفات منها: "شرح القواعد الصغرى"[3] في النحو.

وكل ما تقدم يؤدي بنا إلى الحديث عن مؤلفنا جلال الدين المحلي صاحب المخطوط موضوع دراستنا.

---

(1) المنجم من المعجم 183 والضوء اللامع 280/7 والقبس الحاوي 198/2.
(2) مطبوع تحقيق نواف بن جزاء الحارثي – إصدار الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.
(3) انظر: الضوء اللامع 135/3 وهدية العارفين 316/1 ومعجم المؤلفين 312/3.

ثانياً: اسم المحلي ونسبه ولقبه :

هو محمد بن أحمد بن أحمد بن إبراهيم بن أحمد بن هاشم ، الجلال أبو عبد الله بن الشهاب أبو العباس بن الكمال الأنصاري المحلي القاهري الشافعي[1]، وهو منسوب إلى المحلة الكبرى من الغربية وهي مدينة مشهورة في مصر[2] .
يعرف بالجلال المحلي، أو جلال الدين المحلي[3]، وأطلق عليه ابن العماد لقب: "تفتازاني العرب"[4].

ثالثاً : مولده ونشأته :

ذكر السخاوي أنه رأى بخط جلال الدين المحلي، أنه ولد في مستهل شوال سنة سبعمائة وإحدى وتسعين بالقاهرة[5]، ونشأ في القاهرة .

رابعاً : طلبه للعلم وشيوخه :

ذكر السخاوي أنه نشأ في القاهرة ، وقرأ القرآن وكتباً، واشتغل في عدة فنون، فدرس الفقه وأصوله، والعربية والنحو والفرائض، والحساب والمنطق والجدل، والبيان والمعاني والعروض، ودرس التفسير وأصول الدين وعلوم الحديث، وتفنن في العلوم العقلية والنقلية، وذكر السخاوي أيضاً أنه درس على شمس الدين البرماوي الفقه وأصوله والعربية، وأخذ الفقه عن إبراهيم البيجوري، والجلال البلقيني، والولي العراقي، وأخذ أصول الفقه عن العز بن جماعة، وأخذ النحو عن الشهاب العجيمي والشمس الشطنوفي، وأخذ الفرائض والحساب عن ناصر الدين بن أنس المصري الحنفي، وأخذ المنطق والجدل والمعاني والبيان والعروض وأصول الفقه عن البدر الأقصرائي، وأخذ التفسير وأصول الدين عن البساطي وأخذ علوم الحديث عن الولي العراقي وعن الحافظ ابن حجر العسقلاني[6].

وتتلمذ على عدد كبير من الشيوخ أذكرهم بإيجاز :

1. برهان الدين إبراهيم الأبناسي المتوفى سنة 801 هـ [7]
2. سراج عبد اللطيف بن أحمد الفوي المتوفى سنة 802 هـ [8] .
3. . سراج الدين بن الملقن المتوفى سنة 804 هـ [9] .
4. سراج الدين البلقيني المتوفى سنة 805 هـ [10] .

---

[1] هكذا ساق اسمه تلميذه شمس الدين السخاوي في الضوء اللامع 39/7 وانظر البدر الطالع 115/2 و وحسن المحاضرة443/1 وشذارت الذهب 303/7 و الأعلام 333/5.

[2] انظر:الضوء اللامع 39/7 .

[3] انظر: الضوء اللامع 39/7 والأعلام 333/5 .

[4] وفي ذلك إشارة إلى تفرده من بين العلماء العرب بامتلاك ناصية الفلسفة. انظر: شذرات الذهب 303/7 .

[5] انظر: الضوء اللامع 39/7 وشذرات الذهب 303/7 .

[6] انظر: الضوء اللامع 39/7-40 وحسن المحاضرة 443/1 ، شذرات الذهب 303/7 ، البدر الطالع 115/2 .

[7] انظر: حسن المحاضرة 366/1 وشذرات الذهب 125/7 .

[8] انظر: شذرات الذهب 140/7 .

[9] انظر: حسن المحاضرة 367/1 و شذرات الذهب 170/7.

[10] انظر: شذرات الذهب 176/7 والبدر الطالع 506/1 .

5. أحمد بن عماد الأقفهسي المتوفى سنة 808 هـ [1] .

6- محمد بن موسى الدميري المتوفى سنة 808 هـ [2] .

7- بدر الدين أحمد بن محمد الطبندي المتوفى سنة 809هـ[3].

8- محمد بن أنس بن أبي بكر الطبنداوي المتوفى سنة 809 هـ [4] .

9- شمس الدين محمد بن أحمد العراقي المتوفى سنة 816 هـ [5] .

10- عز الدين محمد بن أحمد بن خضر المتوفى سنة 818 هـ [6].

11- عز الدين بن جماعة المتوفى سنة 819 هـ [6] .

12- شهاب الدين أحمد المغراوي المالكي المتوفى سنة 820 هـ [7] .

13- شرف الدين ابن الكويك الربعي المتوفى سنة 821 هـ[8] .

14- شمس الدين محمد بن عبد الماجد العجيمي المتوفى سنة 822 هـ [9].

15- إبراهيم البيجوري المتوفى سنة 825 هـ [10] .

16- بدر الدين محمد بن محمد الأقصرائي المتوفى سنة 825 هـ [11] .

17- أبو زرعة ولي الدين العرافي المتوفى سنة 826 هـ [12] .

18- محمد بن سعد المعروف بابن الديري المتوفى سنة 827 هـ [13] .

19- شمس الدين البرماوي المتوفى سنة 831 هـ [14] .

20- شمس الدين محمد بن إبراهيم الشطنوفي المتوفى سنة 832 هـ[15] .

---

[1] انظر: حسن المحاضرة 367/1 وشذرات الذهب 199/7 .
[2] انظر: الضوء اللامع 59/10 وحسن المحاضرة 366/1 .
[3] انظر:شذرات الذهب 208/7 .
[4] انظر: الضوء اللامع 148/7 وشذرات الذهب 211/7 .
[5] انظر: شذرات الذهب 122/7 والضوء اللامع 307/3 .
[6] انظر: الضوء اللامع 60/7 و شذرات الذهب 262/7 .
[6] انظر: الضوء اللامع 171/7 وشذرات الذهب 268/7
[7] انظر:الضوء اللامع 111/9 .
[8] انظر:شذرات الذهب 282/7 .
[9] انظر:الضوء اللامع 122/8 ، شذرات الذهب 288/7 .
[10] انظر: الضوء اللامع 17/1 و حسن المحاضرة 368/1 .
[11] انظر: شذرات الذهب 303/7 .
[12] انظر:الضوء اللامع 336/1 ، البدر الطالع 72/1 .
[13] انظر:حسن المحاضرة 392/1 ، شذرات الذهب 313/7 .
[14] انظر:الضوء اللامع 280/7 ، البدر الطالع 181/2 .
[15] انظر:شذرات الذهب 339/7 .

21. شمس الدين بن الجزري المتوفى سنة 833 هـ[1].

22. نظام الدين يحيى بن يوسف السيرامي المتوفى سنة 833 هـ[2].

23. إسماعيل بن أبي الحسن البرماوي المتوفى سنة 834 هـ[3] .

24. شمس الدين محمد بن أحمد الطائي البساطي المتوفى سنة 842 هـ[4] .

25. شمس الدين محمد بن إسماعيل الونائي المتوفى سنة 849 هـ[5].

26. شمس الدين محمد بن علي القاياتي المتوفى سنة 850 هـ [6].

27. الحافظ ابن حجر العسقلاني المتوفى سنة 852 هـ[7].

<u>خامساً : تلاميذه :</u>

تتلمذ علي الجلال المحلي عدد كبير من التلاميذ، وخاصة أنه تولى التدريس في بعض مدارس القاهرة ، فقد تولى تدريس الفقه في المدرسة البرقوقية ، كما تولى التدريس في المدرسة المؤيدية ، بعد وفاة الحافظ ابن حجر .

ومن تلاميذه الذين وقفت عليهم :

1. إبراهيم بن محمد بن أبي شريف المقدسي المتوفى 923 هـ [8] .

2. أحمد بن محمد بن إبراهيم البيجوري[9] .

3. أحمد بن محمد المنوفي ، قاضي منوف [10] .

4. جلال الدين السيوطي المتوفى سنة 911 هـ [11].

5. شمس الدين السخاوي المتوفى 892 هـ[12] .

6. عبد الحق بن محمد السنباطي [13] .

---

[1] انظر:المصدر السابق 336/7 .
[2] انظر: الضوء اللامع 266/10 و شذرات الذهب 338/7 .
[3] انظر: الضوء اللامع 295/2 و شذرات الذهب 340/7 .
[4] انظر: حسن المحاضرة 384/1 .
[5] انظر: المصدر السابق 368/1.
[6] انظر: المصدر السابق 1/ 369.
[7] انظر: حسن المحاضرة 310/1 و شذرات الذهب 407/7 ، الضوء اللامع 36/2 .
[8] انظر: البدر الطالع 26/1، الضوء اللامع 134/1 .
[9] انظر: الضوء اللامع 65/2 .
[10] انظر:الضوء اللامع 181/2 .
[11] انظر: حسن المحاضرة 188/1 ، البدر الطالع 228/1 .
[12] انظر: الضوء اللامع 2/8 .
[13] انظر: الكوكب المنير 222/1 .

7. عبد الرحمن بن أحمد بن محمد الأنصاري القمولي المتوفى سنة 864 هـ [1].

8. محمد بن عبد الله بن قاضي عجلون المتوفى سنة 876 هـ [2] .

9. نور الدين السمهودي المتوفى سنة 911 هـ[3].

10. سبط الحافظ ابن حجر ، يوسف بن شاهين العلائي المتوفى سنة 899 هـ[4].

سادساً : أخلاقه وثناء العلماء عليه :

اتصف جلال الدين المحلي بصفات العلماء العاملين ، فكان مُهاباً وقوراً، عليه سيما الخير، وقد اعتبره تلميذه السخاوي من الأولياء الصالحين [5] .

وكان رجّاعاً إلى الحق، إذا ظهر له الصواب على لسان من كان رجع إليه، لشدة تحرزه .وكان زاهداً في المناصب ، فقد عرض عليه القضاء بعد وفاة الحافظ ابن حجر فأبى، وقال للسلطان: "إنه عاجز عن تولي هذا المنصب" .

وكان يقول لأصحابه: "إنه لا طاقة لي على النار"[6]، وكان المحلي شديد الذكاء، حيث قال بعض العلماء عنه: إن ذهنه يثقب الماس. وكان -رحمه الله- يقول عن نفسه: "إن فهمي لا يقبل الخطأ"، وكان حادّ القريحة قوي الحجة، كما أنه كان حاد المزاج، ولا سيما في الحرّ كما قال تلميذه السخاوي[7].

ومن ثناء العلماء عليه :

1- قال السخاوي :" ... وكان إماماً علامة محققاً نظاراً مفرط الذكاء ، صحيح الذهن ... " [8].

2- قال السيوطي :" وكان غرة هذا العصر في سلوك طريق السلف ، على قدم من الصّلاح والورع ، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، يواجه بذلك الظلمة والحكام ويأتون إليه ، فلا يلتفت إليهم ولا يأذن لهم بالدخول عليه "[9] .

3- قال ابن العماد الحنبلي : " جلال الدين محمد المحلي الشافعي، تفتازاني العرب الإمام العلامة... وبرع في الفنون ، فقهاً وكلاماً وأصولاً ونحواً ومنطقاً"[10].

4- وقال محمد بن إياس الحنفي: "... وكان عالماً فاضلاً بارعاً في العلوم ديناً خيراً عارفاً بالفقه..." [11] .

5- وقال عمر رضا كحالة : " هو مفسر فقيه متكلم أصولي نحوي منطقي..."[12].

---

[1] انظر: المصدر السابق 56/4 .

[2] انظر:البدر الطالع 197/1 .

[3] انظر: البدر الطالع 470/1 ، الضوء اللامع 245/5 .

[4] انظر: البدر الطالع 354/2 .

[5] انظر:الضوء اللامع 41/7 .

[6] انظر: الضوء اللامع 41/7 ، الأعلام 333/5 .

[7] انظر: الضوء اللامع 40/7 .

[8] انظر:المصدر السابق 41/7 .

[9] انظر:حسن المحاضرة 443/1 .

[10] انظر:شذارت الذهب 303/7 .

[11] انظر:بدائع الزهور في وقائع الدهور 355/2 .

[12] انظر: معجم المؤلفين 93/3 .

سابعاً : مؤلفاته :

إن أهم مؤلفات جلال الدين المحلي تتمثل في:

1- الأنوار المضيئة شرح مختصر البردة [1].

2- تعليقة على جواهر البحرين في الفروع لجمال الدين الإسنوي[2]

3- تفسير القرآن الكريم من أول سورة الكهف إلى آخر القرآن الكريم.

قال السيوطي :" وأجلُّ كتبه التي لم تكمل: " تفسير القرآن "، كتب منه من أول سورة الكهف إلى آخر القرآن، في أربعة عشر كراساً وهو ممزوج محرر في غاية الحسن، وكتب على الفاتحة وآيات يسيرة من البقرة، وقد أكملته على نمطه من أول البقرة إلى آخر الإسراء "[3]. وهو مع كونه صغير الحجم كبير المعنى ، لأنه لب لباب التفاسير[4]، وهو المعروف بتفسير الجلالين وهو مطبوع.

4- الجهر بالبسملة [5].

5- حاشية على شرح جامع المختصرات في فروع الشافعية ، والجامع وشرحه للشيخ كمال الدين أحمد بن عمر النشائي المدلجي الشافعي المتوفى سنة 757 هـ فوضع جلال الدين المحلي حاشية على الشرح[6].

6- شرح الإعراب عن قواعد الإعراب [7] ، وهو مختصر مشهور بقواعد الإعراب.

7- شرح عروض أندلسي لأبي الجيش الأنصاري، ولكن المحلي لم يكمله[8] .

8- شرح تسهيل الفوائد في النحو، لم يكمل[9] ، وتسهيل الفوائد لابن مالك النحوي.

9- . شرح جمع الجوامع في أصول الفقه لتاج الدين عبد الوهاب بن السبكي، وهو أحسن شروح جمع الجوامع ، وهو شرح مفيد ممزوج في غاية التحرير والتنقيح وسماه :" البدر الطالع بشرح جمع الجوامع"[10] وهو مطبوع .

10- شرح مقصورة ابن حازم ولم يكمله [11].

11- شرح منهاج الإمام النووي في الفقه الشافعي، وسماه :" كنز الراغبين شرح منهاج الطالبين " وهو مطبوع .

12- شرح ورقات إمام الحرمين.

13- الطب النبوي[12].

14- القول المفيد في النيل السعيد[13].

---

[1] انظر: كشف الظنون 297/2 ، إيضاح المكنون 95/1 ، الأعلام 333/5 ، الفتح المبين 40/3.

[2] انظر: كشف الظنون 452/1 وحسن المحاضرة 444/1 .

[3] انظر: حسن المحاضرة 444/1 .

[4] انظر: كشف الظنون 365/1 ، الضوء اللامع 40/7 ، الأعلام 333/5 .

[5] انظر: هدية العارفين 161/2 ، كشف الظنون 486/1 .

[6] انظر: كشف الظنون 90/2 وحسن المحاضرة 444/1 .

[7] انظر: هدية العارفين 161/2 ، كشف الظنون 153/1 ، حسن المحاضرة 444/1 .

[8] انظر: كشف الظنون 479/1 وحسن المحاضرة 444/1 .

[9] انظر: هدية العارفين 161/2 ، حسن المحاضرة 444/1 .

[10] انظر: كشف الظنون 467/1 ، حسن المحاضرة 444/1 و الضوء اللامع 39/7 و الأعلام 333/5.

[11] انظر: هدية العارفين 161/2 ، كشف الظنون 650/2 .

[12] انظر: الأعلام 333/5 .

[13] انظر: الأعلام 333/5 .

15- كتاب في الجهاد[1].
16- كنز الذخائر في شرح التائية [2].
17- مختصر التنبيه في فروع الشافعية لأبي إسحاق الشيرازي [3] .
18- مناسك الحج [4].

ثامناً : وفاته :

أصاب الشيخ جلال الدين المحلي الإسهال من منتصف شهر رمضان 863 هـ وأستمر مريضاً إلى أن توفاه الله سبحانه وتعالى في يوم السبت أول المحرم سنة 864 هـ، عن إحدى وسبعين سنة وبضعة أشهر رحمه الله رحمة واسعة .

قال السخاوي:" وصُلِّيَ عليه بمصلى باب النصر، في مشهد حافل جداً، ثم دفن عند آبائه بتربته التي أنشأها ... وتأسف الناس عليه كثيراً وأثنوا عليه جميلاً"[5].

---

[1] انظر: الفتح المبين 40/3 .
[2] انظر: هدية العرفين 161/2 ، إيضاح المكنون 257/2 .
[3] انظر: كشف الظنون 398/1 ، حسن المحاضرة 444/1 .
[4] انظر: هدية العارفين 161/2 ، الفتح المبين 40/3 ، كشف الظنون 669/2 ، حسن المحاضرة 444/1 .
[5] انظر: كشف الظنون 146/2 .

الفصل الثالث

دراسة على شرح المحلي

أولاً: مصـــــادر شـــــرح المحـــــلي.

ثانياً: منـــهج المحلي فـــي الشـــرح.

ثالثاً: شـــــواهد المحلي النـــــحويـة.

رابعاً: الأصول التي اعتمد عليها في شرحه.

خامساً: اختيارات المحلي ومذهبه النـحوي.

سادساً: حواشي المحلي في المـــــيزان.

أولاً:

مصادر شرح المحلي

تعددت المصادر التي اعتمد عليها المحلي في شرحه ما بين نحوية ولُغوية وبلاغة وكتب تفسير وقراءات وبلاغة، هذا وقد قمت بعمل فهارس لجميع هذه المصادر لتكون بمثابة مرآة لدراسة إحصائية وهي كالتالي:

أولاً: المصادر النحوية:

لقد وجدت من خلال هذه الإحصائية أن أكثر المصادر استعمالاً هو: **"مغني اللبيب"**، بل يكاد "المغني" يستحوذ على هذا الشرح ويطغى على كل ما عداه من مصادر من أول المخطوط إلى آخره ، بحيث تغدو المصادر الأخرى مجرد أدوات مساعدة ليس إلا إذا ما قورنت بعدد مرات الاستعانة بالمغني والتي بلغت خمساً وسبعين مرة في الصفحات التالية: (**4؛14؛15؛16؛17؛20؛21؛22؛23؛24؛26؛27؛29؛30؛33؛34؛37؛38؛41-59؛62؛63؛74؛79؛80؛81؛82؛83**)، بينما بلغ عدد مرات الاستعانة بكتب النحو الأخرى مجتمعة إحدى وأربعين مرة توزعت على سبعة مصادر وهي كالتالي:

-"الكتاب" لسيبويه إحدى عشرة مرة في الصفحات التالية: **(4؛10؛20؛37؛44؛68؛80؛81)**.

-"شرح التسهيل" لابن مالك تسع مرات في الصفحات التالية: **(37؛54؛56؛57؛60؛62)**.

-"شرح كافية ابن الحاجب" سبع مرات في الصفحات التالية : **(4؛14؛27؛31؛37؛78)**.

-"أوثق الأسباب" لابن جماعة ست مرات في الصفحات التالية : **(11 ؛13؛14؛19؛25؛69).**

-"شذور الذهب" لابن هشام أربع مرات في الصفحات التالية: **(29؛30؛75؛82).**

-"شرح اللباب" للسيد عبد الله ثلاث مرات في الصفحات التالية: **(56؛74؛79).**

-"أمالي المفصل" للزمخشري مرة واحدة في صفحة **(31)**.

نخلص مما تقدم أن المحلي احتفى بكتاب "مغني اللبيب" وقدمه على ما سواه وهذا بالتالي يقودنا للحديث عن هذا المصدر الهام الذي طالما شغل النحاة السابقين واللاحقين واستحوذ على اهتماماتهم ودراساتهم:

- "مغني اللبيب" لابن هشام:

إن كتاب "مغني اللبيب" يعد من أهم مؤلفات ابن هشام ؛ إذ أنه حوى خلاصة القضايا النحوية، فإذا كان كتاب الإعراب عن قواعد الإعراب قد تضمن بين ثناياه قضايا النحو الكلية للنحو العربي فإن مغني اللبيب على حد تعبير ابن هشام نفسه: "على أحسن إحكام وترصيف، وتتبعت فيه مقفلات مسائل الإعراب فافتتحتها، ومعضلات يستشكلها الطلاب فأوضحتها ونقحتها، وأغلاطاً وقعت لجماعة من المعربين وغيرهم فنبهتهم عليها وأصلحتها "[1].

فـ "مغني اللبيب" لم ينسج على منواله من قبل كتاب آخر في النحو، وفيه شرح وتفصيل وبيان للأبواب التي وردت في "الإعراب عن قواعد الإعراب" ، مع ملاحظة أن مغني اللبيب بدأ بالأدوات ومعانيها، وانتهى بالجمل وما يتعلق بها من أحكام وما ينبغي على المعرب أن يتجنبه، بل يمكن القول: إن "الإعراب عن قواعد الإعراب " يعد ملخصاً لمغني اللبيب أو قل -إن شئت – إن "المغني" يعد شرحاً "للقواعد" كما أسلفت آنفا، كما ينبغي الإشارة إلى أن الكتابين قد ورد فيهما جميع أعلام المدارس النحوية من بصرية وكوفية وأندلسية مثل: الخليل وسيبويه والمبرد... والكسائي والفراء... والفارسي وابن جني ... وابن عصفور وابن مالك ... ، وقد كان لابن هشام مع هؤلاء الأعلام مواقف بين مقرٍ أو مؤيدٍ أو معارض لما ذهبوا إليه من رأي أو تعليل أو دليل.

ويتمثل منهج المحلي في شرحه أنه بعد أن يعرض لكلمات من متن "الإعراب عن قواعد الإعراب" واضعاً علامة فارقة بين المتن والشرح بكلمة : **"قوله"** ، وهي الكلمة التي جعلتها بخط واضح كبير، كما جعلتها ـ أبداً ـ بداية لفقرة جديدة في كل مرةً .

يبدأ المحلي بعرض لكلمات من متن "الإعراب" ثم يردفها بشرحه الذي يغلب عليه النقل عن كتاب "مغني اللبيب" نصاً[2] والذي قد يستغرق أحياناً صفحة أو صفحتين ولبيان منهج النقل الذي ذكرته سأكتفي بمثال واحد على ذلك:

فهو عند حديثه عن "إذا" وأنها قد تخرج عن الظرفية والاستقبال نجده في صفحتي "39أ" و"39ب" ينقلهما بنصهما من المغني، إلا أنه ينبغي الإشارة إلى أن هذا النقل لا يقدح في استقلالية شخصية المحلي وقوة آرائه وجرأتها كما سنرى فيما بعد.

---

[1] مغني اللبيب 12/1.

[2] انظر: المخطوط محققاً صفحات 32أ .34أ .41أ .41ب .49ب.

تنبيه: إن منهج النقل هذا قد تم بصورة مناسبة؛ إذ أن المحلي يضع النص في مكانه المناسب ويركبه مع غيره لئلا يحصل تنافر في الفكرة أو خلل في العرض، وبعبارة أخرى يمكن أن نقول إن المحلي نجح في تركيب كتاب "الإعراب عن قواعد الإعراب" على كتاب "مغني اللبيب".

والمحلي في شرحه إذا أطلق كلمة " الشيخ" منفردة أو كلمة "المصنف" عند ذكر أي من الكتب الثلاثة: "المغني" و"القواعد" و"الشذور" فإنما يريد بها: ابن هشام الأنصاري.

وأحياناً نجد المحلي يوازن ويقارن بين أقوال ابن هشام في المغني وبين أقواله في القواعد فيرجح قوله في المغني قائلاً: "نعم عبارة المغني أوضح"[1]، وهذا يؤكد - بما لا يدع مجالاً للشك- أن المغني إنما جاء بمثابة شرح وتوضيح لما أجمله في قواعد الإعراب[2] .

ولقد وظّف المحلي كتاب "مغني اللبيب" في توضيح ما أُبهم من عبارة ابن هشام في " الإعراب عن قواعد الإعراب"، فهو يذكر ذلك نصاً بقوله: **"قال في المغني"** وهذا ما نجده في كل صفحة نقل فيها المحلي عن المغني، وهذا يعكس **الأمانة العلمية** التي تحلى بها المحلي في شرحه، كيف لا؟ وقد ذكر السيوطي تلميذ المحلي : "إن المحلي من الأشياخ الذين يؤخذ عنهم العلم"[3].

ولقد كان المحلي أحياناً ينقل عن المغني دون الإشارة[4] فالمحلي في معرض شرحه لـ" نعم وبلى" ينقل عن المغني دون الإشارة إلى ذلك حيث يقول: "قال ابن عباس[5] وغيره:" لو قالوا نعم كفروا"، ووجهه أنْ "نعم" تصديقٌ للمخبر بنفي أو إيجاب، ولذلك قال جماعة من الفقهاء لو قال: أليس لي عليك ألف؟ فقال بلى، لزمته، ولو قال: نعم لم تلزمه، وقال آخرون: تلزمه فهماً، وجروا في ذلك على مقتضَى العُرف لا اللغة".

لقد استعان المحلي بكتاب نحوي آخر لابن هشام ألا وهو: " شرح شذور الذهب" ذلك الكتاب الذي ينبغي التعريف به قبل بيان استعانة المحلي به في شرحه:

- "شذور الذهب وشرحه" لابن هشام:

لقد ضمن ابن هشام هذا الكتاب أكثر أبواب النحو الأساسية التي لا غنى لطالب علم العربية عنها مما جعل الدارسين قديماً وحديثاً يعنون عناية خاصة بهذا

---

[1] انظر : المخطوط 30ب.

[2] وهذا دأب العلماء في ذلك العصر؛ إذ كانوا يضعون كتاباً موجزاً ليقوموا بعد ذلك بإفراد شرح له كما فعل السيوطي في كتابيه: "جمع الجوامع" و"همع الهوامع" وكذلك وضع ابن هشام مختصراً سماه "شذور الذهب" ثم وضع بعد ذلك كتاباً آخر أسماه: "شرح شذور الذهب".

[3] انظر: نظم العقيان للسيوطي في ترجمته لابن أبي شريف ص5.

[4] انظر:المخطوط ص 37أ والمغني 113.

[5] انظر: المغني 154/1.

الكتاب لما فيه من الوضوح والتركيز فضلاً عن الطريقة المبتكرة[1] في ترتيب أبوابه وفصوله وموضوعاته؛ حيث ضمَّ ابن هشام أبواب النحو المتشابهة بعضها إلى بعض، فذكر المرفوعات مجتمعة ثم المنصوبات .... إلخ.

ويتجلى الهدف من "شرح شذور الذهب" من خلال استعراض كلام ابن هشام نفسه في مقدمة شرحه حيث يقول:" وبعد فهذا كتاب شرحت به مختصري المسمى بـ" شذور الذهب في معرفة كلام العرب" تمَّمت به شواهده وجمعت شوارده..وقصدت فيه إلى إيضاح العبارة...إلخ"[2] .

أما المواطن التي استعان بها المحلي من كتاب "الشذور" في شرحه فهي ثلاثة مواضع:

الأول: " أن الحال لا يأتي من المضاف إليه إلا بشرط أن يكون المضاف بعضا منه نحو: لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتاً [3] فميتاً حال من الأخ، وهو مخفوض بإضافة اللحم بعضه ...إلخ"[4].

الثاني: " والواو من قوله تعالى: وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ [5] واو الحال والتقدير: بل حسبتم أن تدخلوا الجنة وحالتكم هذه الحالة"[6].

الثالث: "أحدها: أن يكون اسمها مقدماً وخبرها مؤخراً، والثاني ألا يقترن الاسم بأنْ، والثالث أن لا يقترن الخبر، والرابع: أن لا يليها معمول الخبر وليس ظرفاً ولا جاراً ومجروراً فإذا استوفت هذه الشروط الأربعة عملت هذا العمل سواء كان اسمها وخبرها[7] نكرتين أو معرفتين أو كان الاسم معرفة والخبر نكرة، وإعمالها عند وجود هذه الشرائط لغة أهل الحجاز، وأما التميميون فلا يعملونها ولو وجدت الشروط الأربعة ...إلخ".

ويلاحظ في المواطن الثلاثة السابقة التي نقلها المحلي من كتاب "الشذور" يلاحظ عليها الإسهاب والتفصيل والاستقصاء مما يجلي كل مسألة ويوضحها، ولا عجب في ذلك إذ أن ابن هشام نفسه قد صرح في مقدمته لـ "شرح الشذور" بهذه الغاية[8] من وضعه له.

ولكتب ابن هشام الثلاثة: "الإعراب" و" المغني" و" الشذور" أهمية بالغة لدى النحاة على مدى القرون فضلاً عن الاعتماد الرئيس للمحلي في شرحه على هذه الكتب ومن الجدير بالذكر أن ابن هشام في كتبه النحوية الثلاثة السابقة - بل وفي كتبه كلها- لم يتعصب لمذهب من المذاهب النحوية وكذلك كان المحلي في شرحه.

---

[1] انظر: شرح شذور الذهب 12؛ حيث يفخر ابن هشام بطريقته هذه قائلاً:" ولقد قسمت الفعل بحسب المفعول به تقسيماً بديعاً...".
[2] انظر: شرح شذور الذهب 21.
[3] سورة الحجرات 12/49.
[4] انظر: المخطوط 29.
[5] سورة آل عمران 142/3.
[6] انظر: المخطوط75
[7] كلمة: "وخبرها" زيادة ليستقيم المعنى.
[8] انظر: شرح شذور الذهب 21.

كما أن ابن هشام مع ميله للمذهب البصري كما يظهر من مؤلفاته فهو يعرض للمسألة ويذكر آراء العلماء فيها ويبين دليل كل واحد –أحياناً- وربما رجح رأي عالم انفرد برأيه على رأي الجمهور إذا اقتنع بحجته، بل أحيانا كان يأخذ برأي الكوفيين إذا كانت أدلتهم أقوى من أدلة البصريين وغيرهم، ولا نعدو الحقيقة إذا قلنا إن المحلي سار في شرحه على نهج ابن هشام السابق.

وأما أسلوب ابن هشام في كتبه الثلاثة هذه بل وفي مؤلفاته كلها يعتمد على السهولة في ألفاظه وعباراته ، والوضوح في تراكيبه وعرض أفكاره، والموضوعية في ترتيب أبوابه وتناسق فصوله والدقة في مناقشة مباحثه ومسائله مما يجعلها سلسة بعيدة عن التعقيد ولعل هذا من أسباب إقبال طلبة العلم والعلماء عبر العصور على كتب ابن هشام.

إننا لا نعدو الحقيقة إذا قلنا إن "ابن هشام أنبه نحاة المدرسة المصرية، وأن منهجه بصفة عامة هو منهج المدرسة البغدادية على نحو ما كان يتصوره أبو علي الفارسي وابن جني، ولعل ذلك هو الذي دفعه في **أغلب اختياراته** لوقوفه مع سيبويه وجمهور البصريين، مع فتحه الأبواب دائماً **للاختيار** من آراء الكوفيين والبغداديين والأندلسيين"[1]

- الكتاب لسيبويه:

لقد أقبل العلماء وطلبة العلم على كتاب سيبويه: "الكتاب" عبر العصور أيضاً إلى يومنا هذا، كيف لا؟! و"الكتاب" هو الكتاب الذي لا يجهل قيمته وأثره أحد من أهل العربية فقد ألفه سيبويه بعد وفاة أستاذه الخليل، ولقد نوَّه النحاة وغيرهم بهذا الكتاب تنويهاً عظيماً[2].

و لقد أحاط سيبويه في هذا الكتاب بأصول النحو وقواعده ودقائقه؛ إذ لم يترك فيه ظاهرة -غالباً-إلا أتقنها علماً وفقهاً وتحليلاً إلا أنه لم يعن فيه عناية واسعة بالحدود والتعريفات وإنما عني بالتقسيمات والتفريعات، كما أن سيبويه هو الذي أعطى نظرية العوامل والمعمولات كلَّ ما اتصفت به من حدة ومناهج صارمة في الحذف والتقدير، وكان لا يبارى في تحليل العبارات وبيان ما يداخلها من وفرة الاحتمالات الإعرابية.

ولقد وضع سيبويه نصب عينيه استقراء كلام العرب الفصحاء والنقل عن القراء بحيث لا يسجل إشارة نحوية دون شاهد أو مثال مع الإكثار من التعليلات لا القواعد المطردة فحسب، بل أيضاً للأمثلة الشاذة مع وصل ذلك كله بالأقيسة المنطقية السديدة.

"لقد حمل الأخفش الأوسط -تلميذ سيبويه- الكتاب عنه وأخذ يقرئه تلاميذه من البصريين كما أقرأه الكسائي، والأخفش بذلك أعدَّ النحاة من بعده كي تكثر

---

[1] انظر:"المدارس النحوية" لشوقي ضيف371.

[2] انظر: "المدارس النحوية" لشوقي ضيف 59- 60.

اجتهاداتهم كما أنه هو الذي ألهم الكسائي إمام الكوفة أن ينفذ إلى مذهب نحوي مستقل يقابل المدرسة البصرية، والذي يؤكد ذلك التقاء الكسائي مع الأخفش في كثير من الآراء النحوية"[1].

فليس غريباً أن نجد المحلي قد استعان بكتاب سيبويه إحدى عشرة مرة أكتفي بعرض بعض منها على سبيل المثال :

فنجد المحلي في معرض شرحه لـ"لولا" يسهب في عرض رأي سيبويه والجمهور قائلاً:

- "قال سيبويه والجمهور: هي جارة للضمير مختصة به كما اختصت حتى، والكاف بالظاهر ولا تعلق لولا بشيء وموضع المجرور بها رفع بالابتداء والخبر محذوف".[2]

وفي موضع آخر يتناول المحلي استعمال "لو" وكيف أنها قد تجزم:

- قال سيبويه: وزعم هارون: أنها في بعض المصاحف: "ودوا لو تدهن فيدهنوا"[3].

وهكذا عرض المحلي رأي سيبويه وقد استدل بقراءة غير متواترة توحي باعتراضه عليها بقوله : "زعم" ، فعلى الرغم من ذلك الزعم! وعلى الرغم من أن أحداً من النحاة لم يقل عاملية "لو" ! فإننا لم نر أي اعتراض للمحلي على ذلك مما يشي بميله للمذهب البصري.

ننتقل إلى كتاب ثالث ألا وهو "شرح كافية ابن الحاجب" ، وقد قدمته على كتاب"شرح التسهيل" لأن "الحاجبية" أقدم من " التسهيل" ولأن ابن مالك درس على ابن الحاجب وابن يعيش وغيرهما.

-الحاجبية:

عبارة عن رسالة موجزة باسم الكافية وهي على اختصارها جمعت أهم مسائل النحو، وقد تسابق العلماء فيما بعد على شرح هذه الرسالة وتوضيحها بل كان المؤلف نفسه"ابن الحاجب" ممن وضع شرحاً لها، وكذلك فعل الرضي الاستراباذي بعده بنصف قرن.

وقد امتاز شرح الرضي هذا باستقلال الرأي فلم يتحيز ولم يتعصب لمذهب معين، إلا أنه في الغالب كان يميل إلى مذهب البصريين ويمجد إمام النحو سيبويه، ونرى شيخنا المحلي يلجأ في شرحه إلى الاستعانة بشرح الرضي فبين العالمين قواسم مشتركة من الاستقلال بالرأي وعدم التعصب لمذهب معين على الرغم من الميل إلى البصريين.

و هذا مثال على ذلك:

---

[1] انظر:"المدارس النحوية" لشوقي ضيف371 "بتصرف".

[2] انظر: المخطوط 27أ.

[3] انظر: المخطوط 43أ.

-قال الشيخ الرضي: "الفرق بين الجملة والكلام أن الجملة ما أضمر الإسناد الأصلي سواء كانت مقصودة لذاتها أم لا، كالجملة التي هي خبر المبتدأ، وسائر ما دُكر من الجُملْ، فيخرج المصدر واسما الفاعل والمفعول والصفة المشبهة، والظرف مع أسندت إليه، والكلام ما تَضَمّن الإسناد الأصلي وكان مقصوداً لذاته، فكل كلام جملة ولا ينعكس"[1].

نلاحظ من المثال السابق أن المحلي بعد عرضه لبعض كلمات المتن:" **إنّ الجملَ أعمُّ منَ الكلام"** يشرح ذلك بقوله: " يصدق بالأعم مطلقاً وبالأعم من أوجه، ومراده الأول بقرينة ما بعده"، وهكذا نرى أن المحلي استدل على شرحه بكلام الرضي بتفصيله نصاً ثم لم يعقب عليه بشيء مما يعكس إقراره وموافقته وتأييده.

وبعد، فقد آن لنا الحديث عن سفر جليل طالما شغل العلماء وطلبة العلم ألا وهو "شرح التسهيل": لابن مالك.

- شرح التسهيل:

وفد ابن مالك على الشرق من المغرب العربي والنحاة يتدارسون مفصل الزمخشري وإيضاح الفارسي وجمل الزجاج وكافية ابن الحاجب، فدرس على ابن الحاجب وابن يعيش والرضي.

وقد كان ابن مالك إماماً في القراءات وعللها والنحو واللغة، وهو في شرحه للتسهيل يعتد برأي قدامى النحاة ويتحرى الدقة في النقل عنهم، كما يوازن بين الآراء المختلفة ويختار أقواها دليلاً وأوفاها غرضاً وأبعدها عن التكلف والتعقيد، فإن لم يقتنع باتجاه أي من المدارس السابقة رأى رأيه في المسألة وأدلى بدلوه مدعماً بالأدلة والبراهين.

هذا.. ويمتاز" شرح التسهيل" بالوضوح والسلاسة والقدرة على الإبانة والإفصاح،وأما عن **استعانة المحلي في شرحه بكتاب" شرح التسهيل"** فأكتفي بمثال واحد للمحلي حيث أنه في معرض حديثه عن"قط" يورد جزءاً من عبارة المتن:" **قوله: اللغة الفصحى فيهن"** ثم ينقل نص "شرح التسهيل":

-" أي في حركة القاف وحالة الطاء من التشديد والتخفيف، وحركتها وما جعلناه يرجع الضمير قد تقدم ما يدلُّ عليه وهو فتح القاف وتشديد الطاء وضمها، وغير اللغة الفصحى في القاف ضمها إتباعاً للطاء المشددة، وفي الطاء تخفيفها مضمومة أو ساكنة مع فتح القاف، وفي حركة الطاء الكسر مع تشديد الطاء وفتح القاف، والكسر لالتقاء الساكنين" ،فهذه خمس لغات ذكرها ابن مالك في شرح التسهيل[2] وذكرها الشيخ في المغني[3] مقرطمة"[4].

نلاحظ في المثال السابق أن المحلي ينقل كلام ابن مالك في شرح التسهيل بنصه مسهباً دون أي تعقيب مما يعكس تأييده وموافقته على كل ما ذكره ابن مالك، لكنه

---

[1] انظر: شرح الرضي على الكافية 33/1 و المخطوط 14.
[2] انظر: شرح التسهيل 104/4.
[3] انظر: المغني 358/1.
[4] انظر: المخطوط54.

عندما عرض رأي ابن هشام علق قائلاً -في جرأة- : " ذكرها الشيخ في المغني **مقرطمة**" أي غير وافية مما يوحي بتحفظه على طريقة المغني، وهذا يعكس استقلالية شخصية المحلي النحوية من جهة، كما يعكس مدى تأثير مؤلفات ابن مالك وشرح التسهيل في النحاة اللاحقين ودراساتهم ومنهم المحلي.

وابن مالك يعد أكبر نحوي ظهر في القرن السابع الهجري ومؤلفاته تمثل في دقة بالغة خلاصة التجربة النحوية الطويلة الخصبة التي شغلت العلماء حتى القرن الثالث عشر الهجري.

نختم الكتب النحوية التي استعان بها المحلي في شرحه بكتاب "أوثق الأسباب شرح قواعد الإعراب" لابن جماعة (المتوفى سنة 819هـ).

-"أوثق الأسباب شرح قواعد الإعراب" لابن جماعة :

يعد ابن جماعة من جهابذة العلماء فهو صاحب مؤلفات عديدة، وهذا الشرح من أعماله العظيمة التي قام فيها بمناقشة ابن هشام في " الإعراب عن قواعد الإعراب"، فهو لا يوافق ابن هشام في كل ما كتبه على الرغم من أن ابن جماعة مضى على طريقة ابن هشام في ترتيبه القواعد والتزم المنهج نفسه الذي سار عليه صاحب التصنيف ابن هشام .

ولأوثق الأسباب أهمية بالغة؛ حيث تأثر به من جاء بعده من شُرَّاح القواعد كشيخنا المحلي حيث استعان به مرات عديدة في شرحه كما أسلفت، كما تأثر به الشيخ خالد الأزهري في شرحه لقواعد الإعراب .

وينبغي الإشارة إلى أن المحلي لم يشر في شرحه إلى: "أوثق الأسباب" في أثناء نقله عنه وكان يكتفي بقوله: "قال ابن جماعة" أو "قال الشيخ عز الدين"، وإن القارئ ليشعر باحتفاء المحلي وتقديره لابن جماعة عند ذكره له ؛ أنه كان في كل مرة يستعين فيها بقوله كان يقول: "قال **الشيخ** عز الدين"، تلك الكلمة (الشيخ) التي لم يشر بها إلا إلى عدد محدود من العلماء[1]؛ إذ أن ابن جماعة كان شيخاً للمحلي، حيث أخذ عنه أصول الفقه. كما أسلفت في دراستي حول الشارح .

وهذا مثال واحد لاستعانة المحلي في شرحه بكتاب: "أوثق الأسباب" في معرض حديثه عن محل جملة "يذرهم" من قوله تعالى: مَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَلا هَادِيَ لَه وَيَذَرُهُم فَيْ طُغْيَانِهِم يَعْمَهُون [2]:

- "قال الشيخ عز الدين[3]: فيه بحث ؛ إذ يلزمُ منه عطف المفرد الذي هو الفعل المضارع فقط باعتبار ظهور الجزم في لفظه وحده على الجملة التي جواب الشرط، وعطف المفرد على الجملة يمتنع، اللهمّ إلا أنْ يُقال: الجملة المعطوف عليها لها محل، باعتبار وقوعها موقع فعل مفرد مجزوم، فكأنَّ العطف في الحقيقة على ذلك المفرد فيكون من عطف المفرد على المفرد في الحقيقة انتهى".

---

[1] من العلماء الذين أشار إليهم المحلي في شرحه بكلمة الشيخ: "ابن هشام" و" الرضي" و"أبي حيان".

[2] سورة الأعراف 186/7.

[3] انظر: أوثق الأسباب 30-31.

ويلاحظ من خلال دراسة المثال السابق أن المحلي أورد كلام ابن جماعة بنصه دون أي تدخل أو تعقيب مما يشعر بعدم اعتراضه على رأي ابن جماعة، على الرغم من أن المحلي بعد ذلك ينتقل إلى مناقشة المسألة من حيث القراءات والإعراب.

ثانيا: كتب إعراب القرآن الكريم:

تعد كتب إعراب القرآن الكريم من المصادر الرئيسة للنحاة، بل إن كتب إعراب القرآن الكريم نفسها قد تأثرت من سابقتها إما نقلاً أو تعليقاً أو رداً على إعراب أو تأييداً لمذهب، ولعل كتاب التبيان في إعراب القرآن الكريم للعكبري أكثر ما أخذ عنه المعربون، وعلى الرغم من ذلك لم يستعن به المحلي إلا في موضع واحد ألا وهو:

"ونُقل عن أبي البقاء[1]: أنه يُراد ب "وما تفعلوا" أوجهٌ أُخر: وهو أن يكون من "خير" في محلِّ نصب نعتاً لمصدر محذوف تقديره: وما تفعلوا فعلاً كائناً من خير[2] يعلمْه جزم على جواب الشرط" .

ويعقّب المحلي على الإعراب السابق بقوله: ولا بُدَّ من مجاز في الكلام، فإما أن يكون عبّرَ بالعلم عن المجازاة على فعل الخير، كأنه قيل: يُجازيكم، وإمّا أنْ تُقدَّر المجازاة بعد العلم أي فيثيبه عليه، وتعقيب المحلي السابق إنما هو بهدف تجلية وتوضيح المسألة الإعرابية وإقرار بها.

إن المحلي قد استعان في شرحه بثلاثة كتب في إعراب القرآن الكريم وتفسيره:

- "**الدُّر المصون في علوم الكتاب المكنون" للسمين الحلبي**[3]، حيث بلغت الاستعانة به إحدى عشرة مرة في الصفحات التالية: **(29؛64؛66؛72؛73؛75؛77؛78؛79؛80)**.
- **" الفريد في إعراب القرآن المجيد" للمنتجب الهمذاني**، وقد بلغت الاستعانة به خمس مرات في الصفحات التالية: **(19؛36؛44؛51؛52)**.
- **" التبيان في إعراب القرآن" لأبي البقاء العُكبري**، وقد استعان المحلي بكتاب "التبيان" مرة واحدة في صفحة **(77)**.

وقبل بيان استعانة المحلي بكتاب: "الفريد" لابد من الإشارة إلى أن إعراب القرآن الكريم يقوم على معرفة المعنى؛ لأن "الإعراب يميز المعاني ويوقف على أغراض المتكلمين"[3]، وقضايا الإعراب نجدها مختصرة في كتاب "الإعراب عن

---

[1] انظر: التبيان في إعراب القرءان 162.
[2] في المخطوط: "خير ويعلمه" .
(3) "الدر المصون في علوم الكتاب المكنون" ويسمى إعراب القرآن للسمين الحلبي أحمد بن يوسف (ت756هـ) ، طبع بتحقيق: د.أحمد محمد الخراط في دمشق بدار القلم 1406هـ/1986مـ وقد ظهرت منه ستة مجلدات.
[3] انظر: الإتقان في علوم القرآن للسيوطي 179.

قواعد الإعراب" في الباب الرابع في الإشارة إلى عبارة محررة مستوفاة موجزة[1]، ثم توسع ابن هشام في هذه القضايا الإعرابية في كتابه مغني اللبيب في الباب الخامس: "الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها"[2].

إن الدر المصون مرجع رئيس في بابه، وموسوعة علمية حوت الكثير من آراء السابقين، اهتم فيه مصنفه السمّين الحلبي بالجانب اللُغوي بشكل كبير كما ذكر الآراء المختلفة في الإعراب، إضافة إلى شرح المفردات اللغوية، كذلك أوجه القراءات القرآنية، إضافة إلى أنه ألمح إلى الكثير من الإشارات البلاغية، وذكر الكثير من الشواهد العربية فقلّما نجد صفحة إلا وفيها شاهد أو أكثر، وسأعرض لنموذجين من هذا الكتاب:

- قال السمين[3]: في إعرابه في سورة البقرة: " أيٌّ: اسمٌ منادى في محل نصب ولكنه بُني على الضم لأنه تفرد بمعرفه، وزعم الأخفش أنها هنا موصولة، وأن المرفوع بعدها خبر مبتدأ مضمر والجملة صفة والتقدير: ما الذي هو الإنسان، والصحيح الأول، والمرفوع بعدها صفة لها يلزم رفعه ولا يجوز نصبه على المحل خلافاً للمازني، وها زائدة للتنبيه لازمة لها، والمشهور فتح هاء "أيها"، ويجوز ضمها إتباعاً للياء، وقد قرأ ابن عامر بذلك في بعض المواضع نحو: أيهُ المؤمنون والمرسوم يساعده، ولا توصف "أي" هذه إلا بما فيه الألف واللام أو بموصول بما فيه أو باسم إشارة نحو: يَا أَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ [4] قال الشاعر:

ألا أَيُّهَا النَّابِحُ السَّيِّدُ: إنَّنِي عَلَى نَأْيِها مُسْتَبسِلٌ مِنْ وَرَائِهَا[5]"

وبتخريج قول السمين السابق يتضح لنا أن المحلي نقل كلام السمين بالنص دون أي حذف أو زيادة أو اعتراض أو تعليق مما يكشف أن المحلي كان مجرد ناقل أمين هذا من جهة، ومن جهة أخرى يعد هذا النقل بمثابة إقرار لكل ما أدلى به السمين في إعرابه.

والمحلي في استعانته بكتاب: "الدُّر المصون" لم يشر إلى هذا الكتاب على الإطلاق، وإنما كان يكتفي عند نقله منه بقوله: "قال السمين في إعرابه: " أو "ثم رد السمين على الزمخشري" أو "ذكر السمين في إعرابه" في المرات التي استعان بها المحلي بـ"الدر المصون" جميعها، وإليك المثال التالي : قال المحلي في شرحه حول "لو":

[1] انظر: الإعراب عن قواعد الإعراب 105.
[2] انظر: المغني 684/1.
[3] انظر: الدر المصون 135/1.
[4] سورة الحجر 6/15.
[5] البيت للأخضر بن هبيرة وهو في المرزوق 588 وبلا نسبة في المقرب 176/1 وهو في معجم الشواهد 27 برواية أخرى: (ألا أيّهذا النابح السيد إنني).

- وذكر السمين في إعرابه[1]:" أنه استضعف "لو" صلتها من حيث أن يبقى المعنى : أنه تمنى أن يعلم قومه بذنوبه المغفورة وليس المعنى على ذلك ، إنما المعنى على تمني علمهم بغفران ربه ذنوبه انتهى."

أما كتاب الإعراب الآخر الذي استعان به المحلي في شرحه فهو كتاب: "الفريد في إعراب القرآن المجيد" **للمُنْتَجَب** الهمذاني، وهو كتاب مطبوع في أربعة أجزاء محقق صادر عن دار الثقافة بقطر، والقارئ يجد فيه مسائل مختلفة في الفقه والعقيدة إلى جانب مسائل النحو والقراءات وإعراب القرآن، ويميل فيه المنتجب إلى مذهب أهل البصرة، فقد أخذ عن نحاة مثل سيبويه والأخفش والمبرد والزجاج وابن السرَّاج.

ملاحظة هامة: من خلال تصفحي ودراستي لكتاب "تعليق لطيف على قواعد الإعراب" لمحمد البصروي (ت989هـ) وهو رسالة دكتوراه(تحقيق ودراسة) مقدمة من الطالب هشام محمد الشويكي إلى جامعة الخليل (2007م) يقرر الباحث : " أنه قد وجد أن البصروي هو الوحيد من شراح "الإعراب عن قواعد الإعراب" الذي أخذ عن كتاب المنتجب الفريد "[2]، وها أنا أثبت في دراستي هذه حقائق تفند الزعم السابق؛ فالمحلي قد أخذ عن المنتجب في خمسة مواضع متفرقة شملت شرحه كله وقد سبق أن أشرت إلى هذه المواطن، وإني أذكر نفسي والأخ الباحث وكل دارس أن من الخطأ إطلاق الأحكام وتعميمها إلا بعد تثبت وتجرد وتحرٍ دقيق.

وإليك مسألة من المسائل الإعرابية الخمسة التي نقلها المحلي خلال شرحه من كتاب الفريد:

نجد المحلي في معرض شرحه لإعراب كلمة من المتن لابن هشام يورد الكلمة وإعرابها ثم ينتقل ليستدل على ذلك بقول المنتجب الهمذاني في إعرابه:

- **قوله**: **فجملة: "نقرأه" صفة**: قال المنتجب في إعرابه[3]: "نقرأه" في محل النصب إما على النعت لكتاب أو على الحال من المَنوي في علينا إن جعلته حالاً من كتاب لتقدمه عليه وهو في الأصل صفة له أي كتاباً وارداً علينا وإنْ جعلتَه من صلة تنزل فلا انتهى.

نلاحظ في المسألة السابقة أن المحلي اكتفى بنقل النص كاملاً من كتاب "الفريد" دون الإشارة إلى هذا العنوان بل يورده بقوله: "قال المنتجب في إعرابه" وكان هذا شأنه في المرات الخمس، كما كان هذا هو ديدنه وشأنه في الدر المصون؛ حيث يركز على ذكر العالم النحوي دون الإشارة إلى عنوان كتابه.

وينبغي التنبيه من خلال ما تقدم إلى أن المحلي في استعانته بالكتب السابقة يميل إلى المذهب البصري شأن أصحاب هذه الكتب دون أن يصرح بذلك.

---

[1] انظر: الدر المصون 156/12.

[2] انظر: تعليق لطيف على قواعد الإعراب للبصروي، تحقيق ودراسة: الدكتور هشام الشويكي: 83.

[3] انظر: الفريد في إعراب القرءان المجيد300/3.إشارة لقوله تعالى: ﴿كِتَاباً نَقْرَؤُه﴾ سورة الإسراء 93/17.

ثالثا: كتب تفسير القرآن الكريم:

بلغ عدد المرات التي استعان فيها المحلي بكتب تفسير القرآن الكريم ستاً وعشرين مرة وهي كالتالي:

- "الكشاف" للزمخشري: تسع عشرة مرة.
- "المحرر الوجيز" لابن عطية ثلاث مرات.
- "تبصرة المتذكر وتذكرة المتبصر" للكواشي: مرة واحدة.
- "تفسير البحر المحيط" لأبي حيان ثلاث مرات.

كتب التفسير والسر في اختيار المحلي للكتب السابقة خاصة

"التفسير علم يعرف به كتاب الله باستخراج أحكامه وحكمه، واستمداد ذلك من علم اللغة والنحو والتصريف والبيان وأصول الفقه والقراءات، ويحتاج لمعرفة أسباب النزول والناسخ والمنسوخ"[1]، ولم يعتمد المحلي على كتب التفسير المعهودة فحسب وإنما كان ذلك منه انتقاءً واختياراً دقيقاً كما سنرى، ويعد "الكشاف" للزمخشري المصدر الرئيس للمحلي في شرحه، فقد نص على الأخذ منه تسع عشرة مرة فهو يأتي في المرتبة الأولى في الاعتماد عليه بالنسبة لكتب التفاسير، والكشاف قاسم مشترك بين الشروح والدراسات التي تناولت بالبحث والدراسة "الإعراب عن قواعد الإعراب"، وكانت استعانة المحلي بهذا التفسير أو غيره من التفاسير الأخرى لشرح آية قرآنية أو توضيح قراءة أخرى أو لزيادة إيضاح في المعنى.

وقد أكثر الناس في التفسير ما بين مختصر ومبسوط وكل منهم يقتصر على الفن الذي يغلب عليه؛ فالزجاج والواحدي في "البسيط" يغلب عليهما الغريب والنحو، والثعلبي يغلب عليه القصص، **والزمخشري في "الكشاف" يغلب عليه علم البيان**[2] وأما تفسير ابن عطية **"المحرر الوجيز" فقد تضمن أنواعاً من علوم القرآن**[3] وأما **تفسير الكواشي فهو يعتمد على المعنى والتأويل**[4]، وأما تفسير أبي حيان: **"البحر المحيط" فهو يقوم على معرفة المناسبات بين الآيات**[5].

---

(1) انظر: البرهان 283/2.
(2) انظر: البرهان 105/1-106.
(3) انظر: البرهان 56/1.
(4) انظر: البرهان 276/2-285.
(5) انظر: البرهان 130/1-133.

ـ "الكشــاف" الزمخشري:

بلغ عدد مرات استعانة المحلي بـ" كشاف الزمخشري" تسع عشرة مرة وهي في الـصفحات التاليـة: (**12؛19؛32؛36؛46؛56؛64؛68؛72؛83**)، وإليـك بعـض الأمثلة على ذلك:

- قال في الكشاف[1]: "وقرئ "كلٌ" بالرفع، والقدر: التقدير، وقرئ بهما أي: خلقنا كل شيء مقدراً محكماً مرتباً على حسب ما اقتْضته الحكمة أو مقدراً مكوناً في اللوح المحفوظ معلوماً قبل كونه، قد علمنا حاله وزمانه انتهى".

- قال في الكشاف[2]: "عن ابن عباس معناه: يا إنسان في لغة طيء،والله أعلم بصحته وإنْ صَحَّ فوجهه: أنْ يكون يا أنيسين فكثر النداء به على ألسنتهم حتى اقتصروا على شطره كما قالوا في القسم:" مُ الله" في أيمن الله".

- قال في الكشاف[3]: أدخلت همزة الإنكار على الظرف لأن الكلام ليس في الشك إنما هو في المشكوك فيه وأنه لا يحتمل الشك لظهور الأدلة وشهادتها عليه.

نلاحظ في الأمثلة السابقة أن المحلي اقتصر –وهذا منهجه من حيث الاستعانة بالكشاف- على مجرد النقل نصاً دون أدنى تعقيب أو تعليق، وإن كان هذا يدل على شئ فإنما يدل على مدى تقدير المحلي الكبير "للكشاف" وصاحبه وإقراره بكل ما ورد من تفسير في هذه المواضع عن الزمخشري، أي أن المحلي لم يكن مجرد ناقل سلبي، وهو صاحب التفسير المشهور –مع تلميذه السيوطي- : "تفسير الجلالين".

ـ "المحرر الوجيز" لابن عطية:

لقد بدأ التأليف في علوم القرآن[4] كفن جامع في العصر الذهبي للإسلام في القرن الثالث الهجري حين جمع بعض المفسرين بعض علوم القرآن في تفاسيرهم موزعة على السور والآيات وتكلموا في تفسير كل آي وما يتعلق بها، كما جمع العلماء في مقدمات تفاسيرهم بعض علوم القرآن كما فعل ابن جرير الطبري (ت310 هـ) في تفسيره: "جامع البيان"، والراغب الأصفهاني(ت502 هـ)، كذلك فعل ابن عطية الغرناطي أبو محمد عبد الحق بن عطية(ت541 هـ) في تفسيره: "المحرر الوجيز" حيث قدم تفسيره بمقدمة كبيرة(75 صفحة) تضمنت أنواعاً من علوم القرآن وهو متأثر بالطبري وناقل عنه[5].

---

(1) انظر: الكشاف 610/1.
(2) انظر: الكشاف 1042/1.
(3) انظر: الكشاف 176/2.
(4) انظر: انظر: البرهان 53/1.
(5) انظر: البرهان 56/1.

هـذا وقـد بلـغ عـدد مـرات اسـتعانة المحلـي فـي شـرحه بتفـسير ابـن عطيـة: "المحرر الوجيز" ثلاث مرات وهي في الصفحات التالية:(**45؛66**) وإليك مثـالاً علـى استعانة المحلي بتفسير ابن عطية:

- وقال ابن عطية[1]: "تقديره: "لو تركوا لخافوا"، ويجوز حذف اللام مقدره في جواب "لو"، ووجه التمسك بهذه العبارة أنّه جعل اللام مقدرة في جوابها، ولو كانت "لو" بمعنى إنْ الشرطية لما جاز ذلك"[2].

نلاحظ في المثال السابق أن المحلي لم يكتف بتفسير ابن عطية السابق وإنما استعان بعرض الآراء الأخرى تأكيداً للمسألة فقال:" وقد صرح غيره بذلك فقال: لو تركوا، لو يمنع بها الشيء لامتناع غيره، و"خافوا" جواب لو، وإلى الاحتمال الثاني ذهب أبو البقاء وابن مالك"، ثم أفاض المحلي في استقصاء المسألة من جميع جوانبها وذلك شأنه في ذلك ما يفعله في كل مرة يسمح الشرح فيها بذلك.

- تفسير الكواشي: "الكبير والصغير":

إن كتـاب الكواشـي مـن النـوع الـذي يتوقـف علـى: "معرفـة تفسير القـرآن وتأويلـه ومعناه"[3]، وفي كتاب "البرهان"[4] نجد أن المحلي قد اعتمد على "تفسير الكواشي" في تفسير" الجلالين"، كما نجد ثلاث تعريفات تتعلق بتفسير الكواشي:

-**فالمعنى:** كشف المغلق من المراد باللفظ، والمعنى: هو القصد والمراد.

- **والتفسير:** هو الإظهار والكشف.

- وأما **التأويل:** فأصله من الأوْل، والمآل هو العاقبة والمصير.

ولم يستعن المحلي في شرحه بتفسير الكواشي إلا في موضع واحد(ص53) ألا وهو:

-قال الكواشي: "مَنْ عنده: الملائكة نُسبوا إليه تشريفاً لا أنه تعالى في مكان، فَمَنْ: مبتدأ، خبره: لا يستكبرون، أي لا يتعظمون، ويجوز أن يُعطَف من على مَنْ في قوله: وَلَهُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ [5] ويكون لا يستكبرون مستأنفاً"[6].

لـم يكتـف المحلـي بنقل تفسير الكواشـي بنـصه وإنمـا أخـذ يستقصي المسألة النحوية بجميع جوانبها فقال مستدلاً بالمغني: "واعلم أنه زاد في المغنى ثلاثة مواضع يتعلق الظرف فيها بمحذوف وجوباً لكنه يقدّر على أحدها بنحو: "استقر" ..".

تنبيه: وقبل أن نترك تفسير الكواشي لابد من التنبيه إلـى خطـأ آخر وقـع فيـه الـدكتور هـشام الـشويكي فـي رسـالته(الـدكتوراه): "تعليـق لطيـف علـى قواعـد الإعـراب" للبصروي حيث قال: "وهناك تفسير انفرد البصروي بالأخذ عنه خلاف شراح قواعد الإعراب -باستثناء الكافيجي- ألا وهو كتاب "مختصر تفسير الكواشي" ".

وقد أثبت فيما سبق استعانة المحلي بهذا التفسير في شرحه لقواعد الإعراب.

---

[1] انظر: اللباب في علوم الكتاب 43/5.
[2] انظر: المخطوط 66.
[3] انظر: البرهان 267/2.
[4] انظر: البرهان 283/2.-285.
[5] سورة الأنبياء 19/21.
[6] انظر: المخطوط 53.

- "تفسير البحر المحيط" لأبي حيّان:

إن تفسير البحر المحيط لأبي حيان[1] من النوع الذي يقوم على معرفة المناسبات بين الآيات"[2]: وهكذا نرى أن المحلي لم تكن استعانته عشوائية وإنما كان اختياراً وانتقاءً دقيقاً، وهذه هي المواضع التي استعان بها المحلي في شرحه من كتاب: "تفسير البحر المحيط": (47؛67؛72)، وإليك مثالاً على ذلك:

فعند الحديث عن قوله تعالى: وَلْيَخْشَ ٱلَّذِينَ لَوْ تَرَكُواْ يستعين المحلي بتفسير أبي حيان متدخلاً في هذا النص بقوله: "انتهى مع اختصار":

- قال الشيخ يعني-أبا حيان[3]-: "وهذا الذي توهموه لا يلزم إلا إذا كانت الصلة ماضية في المعنى واقعة بالفعل، إذ معنى: لو تركوا من خلفهم، أي: ماتوا فتركوا من خلفهم، فلو كان كذلك للزم التأويل في: "لو" أن يكون بمعنى "أن" ؛إذ لا تجامع الأمر بإيقاع فعل من مات بالفعل، أما إذا كان ماضياً على تقدير فيصح أن تقع صله وأن يكون العامل في الموصول الفعل المستقبل نحو قولك: لِيزرْنا الذي لو مات أمس لَبكينا انتهى مع اختصار"،وهذا مما يعكس أمانة الشارح العلمية.

مما سبق يتضح أن المحلي ليس مجرد ناقل بل يلجأ إلى اختصار بعض أقوال العلماء عندما يرى الحاجة إلى ذلك، وأن استعانته بكتب التفسير لم تكن عشوائية، بل غطت هذه التفاسير أربعة قرون منذ كشاف الزمخشري في القرن السادس وحتى عصر المحلي، كما أن كل تفسير منها يختلف عن الآخر في تخصصه وتركيزه على جوانب محددة.

رابعاً: المصادر البلاغية:

تنوعت مصادر المحلي في شرحه للقواعد؛ فهو لم يكتف بالأخذ عن النحاة وكتبهم والمفسرين وأسفارهم بل أخذ عن علماء آخرين منهم علماء البلاغة، ذلك لنعلم تنوع ثقافته وامتياز شرحه من بين الشروح على "القواعد" وهذه المصادر هي:

1-"مفتاح العلوم" للسكاكي: استعان المحلي به مرة واحدة(ص 74) شرح بها عبارة المتن: " **نحو: جاء زيدٌ والشمس طالعةٌ**"، فقال نقلاً عن "المفتاح":

-"إن الحال هاهنا ليست لبيان هيئة الفاعل أو المفعول بل هي لبيان هيئة زمان صدور الفعل عن الفاعل ووقوعه على المفعول، ألا ترى قولك:أتيتُك والجليسُ قادمٌ تقديره أتيتُك زمانَ كان الجليسُ قادماً ولهذا قلنا: إنه جار مجرى الظرف، ومن شدة

---

[1] أبو حيان: هو محمد بن يوسف بن علي الغرناطي أثير الدين أبو حيان الأندلسي، أخذ القراءات عن المريوطي وبلغ من أخذ عنهم أربعمائة وخمسين شيخاً، له كثير من المصنفات منها: تفسير البحر المحيط. توفي سنة سبعمائة وخمس وأربعين هجرية. انظر: البرهان70/5.

[2] انظر: البرهان: 130/1- 133.

[3] انظر: تفسير البحر المحيط 40/4.

شبه هذا النوع بالظرف أنك لا تجد فرقاً بين قولك:" أتيتُك زمنَ الحاجِّ أميرٌ" و"بين"[1] "قولك: والحاج أمير".

في هذا المثال السابق نلاحظ أن المحلي اكتفى بنقل عبارة "المفتاح" بنصها دون أدنى تدخل كما لو كانت العبارة من شرحه وكلامه دون أن يدعي ذلك، وهذا يعد بمثابة إقرار من المحلي على كفاية هذه العبارة من حيث شرح مثال المتن السابق.

2-"المطول" للتفتازاني وقد بلغت الاستعانة به خمس مرات في الصفحات التالية: **(12؛51؛65؛70)**، وإليك مثالاً على ذلك:

- قال التفتازاني: "التنبيه: إعلام بتفصيل ما عُلم مما قبله إجمالاً، وقيل: ما لو جُرّد النظر إلى ما قبله لعلم به انتهى".

نلاحظ في المثال السابق أن المحلي عرض لقول التفتازاني وتعريفيه معقباً بقوله: "وكل من التفسيرين يصح هنا" مما يدل على أن المحلي إنما كان له رأيه الخاص وشخصيته المستقلة فيما ينقل.

خامساً: المصادر اللُّغوية:

استعان المحلي في شرحه بثلاثة كتب معجمية في تفسير الكلمات اللغوية للمتن وهي كالتالي:

1-**"مفردات الراغب" للراغب الأصفهاني** فبلغ عدد مرات الاستعانة به ست مرات في الصفحات التالية: **(8؛45؛57؛63؛71)** وإليك مثالين على ذلك:

- قال الراغب في مفرداته: "ويقال: "محمد" إذا كثرت خصاله المحمودة، و"محمد" إذا وجد محموداً انتهى. ونبينا -صلى الله عليه وسلم- وُجد فيه الأمران".

- قال الراغب في مفرداته[2]: الأبد: عبارة عن مدة الزمان الممتد الذي لا يتجزأ كما يتجزأ الزمان وذلك أنه يقال :زمان كذا ولا يقال أبد كذا وكان حقه أن لا يُثنى ولا يُجمع ،إذ لا يُتصور أبداً آخر يُضم إليه فيُثنى ولكن قد قيل آباد وذلك على حسب تخصيصه في بعض ما يتناوله كتخصيص اسم الجنس في بعضه ثم يُثنى ويُجمع على أنه ذكر بعض الناس: "أن آباد يُولد وليس من كلام العرب العرَبْاء" انتهى".

نلاحظ في المثالين السابقين أن المحلي علق على كلام الراغب في المثال الأول بقوله: " ونبينا -صلى الله عليه وسلم- وُجد فيه الأمران"، بينما اكتفى في المثال الثاني بعرض كلام الراغب دون أدنى تدخل أو تعليق، وهذا يدل على أن

---

[1] في المخطوط: "من" تصحيف.

[2] انظر:مفردات الراغب 8/1.

المحلي يتدخل بالتعليق أو الشرح عندما يرى حاجة لذلك وأما في مواضع الاستعانة التي يرى أنها كافية وافية فيكتفي بالعرض إقراراً منه بصحة ذلك.

2-"الصحاح" للجوهري فبلغ عدد مرات الاستعانة به سبع مرات توزعت على الصفحات التالية: **(10؛38؛40؛45؛63؛70)** وقد أشرت إلى تلك المواضع في حواشي المخطوط في مظانها ، وعلى سبيل المثال يقول المحلي:" قال في الصحاح: الجادة: معظم الطريق"[1].

وإليك مثالاً على استعانة المحلي في شرحه بكتاب الصحاح:

- قال في الصحاح[2]:"الظلف للبقرة والشاة والظبيُّ واستعير للأفراس".

نلاحظ في المثال السابق أن المحلي اكتفى بالنقل عن الصحاح دون أي تعليق لأنه لم ير حاجة لذلك وهذا شأنه في كل المرات التي يستعين بها في أي كتاب سواء كان لغوياً أو غير ذلك.

3-"النهاية في غريب الحديث والأثر" لابن الأثير، حيث بلغ عدد مرات الاستعانة به ثلاث مرات في الصفحات التالية: **(45؛70)**، وإليك مثالاً على ذلك:

- وفي النهاية لابن الأثير[3]:" الغصن يُجمع على أغصان وهي أطراف الشجر ما دامت فيها ثابتة، وتُجمع على غصون".

نلاحظ في المثال السابق أن المحلي لم يزد على النقل نصاً شأنه شأن المثال السابق في الصحاح؛ إذ ليس هناك أي حاجة لزيادة أو تعقيب.

---

[1] انظر: المخطوط محققاً ص10.

[2] انظر: الصحاح 264/1.

[3] انظر: النهاية لابن الأثير 1036/2 .

ثانياً: منهج المحلي في شرحه

ثانياً: منهج المحلي في شرحه

يفتتح المحلي شرحه بالبسملة وحمد الله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم وآله.

ثم يبدأ المحلي شرحه **دون مقدمات** قائلاً: **"أما"**: هي موضوعة لمعنيين، وبعد الإسهاب في تناولها يعقب بكلمة أخرى: **"بعد"**، يشرحها بتفصيل واستقصاء بناء وإعراباً مستشهداً ببيت شعري على قراءة قرآنية شاذة، والقراءة الشاذة عند المحلي والنحاة جميعاً حجة، إلا أنها عند المحلي لا بد لها من دليل وسند من كلام العرب شعراً، ونثراً.

إلا أنه ينبغي الإشارة إلى أن المحلي في شرحه لمتن قواعد الإعراب إنما ينتقي مواضع بعينها ليتناولها بالشرح والدراسة، وأما المواضع الأخرى فلا يعرض أو يتعرض لها ، وربما كان السبب في ذلك أنّ هذه المواضع هي التي تستحق الشرح والدراسة وأما المواضع الأخرى فمُسلّم بها بالنسبة إليه.

وهو في شرحه هذا يأتي بكلمة أو بكلمات من المتن ليبدأ بالشرح والاستقصاء وضرب الأمثلة، وقد يبدأ بشرح المعنى اللغوي، فيكتفي بذلك، أو ينتقل لمناقشة العبارة من جوانب أخرى قد تكون تفسيرية أو بلاغية أو نحوية، وهو في كل ذلك يمزج فيستدل بآية أو آيات، وقد تكون قراءة شاذة، كما أنه يسير وفق منهج البصريين -دون أن يكون تابعاً سلبياً للمذهب-؛ إذ أنّ البصريين يستدلون بالشاذ والنادر ولا يقيسون عليه، أما بالنسبة لأقوال النحويين وآرائهم فهو ناقل جيد وأمين؛ وهو في الغالب الأعم يعزو الأقوال والآراء إلى أصحابها من العلماء ؛ وقلما يشير إلى كتبهم؛ وقد أكثر باطراد من ذكر "المغني" لابن هشام، وكذلك "شرح الحاجبية للرضي"، إضافة إلى "كشاف الزمخشري" و"صحاح الجوهري" و"مطول التفتازاني"، وقد أشرت في إحصائية شاملة في الفهارس الفنية إلى عدد المرات التي ذُكرَ فيها العلماء أو ذكرت فيها تلك الكتب بعينها.

وقد يستغرق شرح الكلمة الواحدة صفحة أو صفحتين أو أكثر، كما فعل في المقدمة في شرحه لكلمة "أما"، وهو غالباً ما يذكر رأي الجمهور أو الكثرة أو الغالب المطرد وهو لا يتردد في بعض المواضع الخلافية من التصريح بقوله والصواب: "قول الجمهور"، وكأنه يرى أنّ الرأي الآخر غير صواب، وهو قلما يلجأ إلى أسلوب التخطئة أو التصويب وهذا إنما يعكس تواضعاً وأدباً جماً.

وهو يكثر من التعليل والقياس؛ فهو على سبيل المثال عندما تناول كلمة: "بعد"[1] أخذ يعلل ويقيس أكثر من ثماني مرات في الصفحة الواحدة؛ والمحلي في شرحه يلجأ إلى طريقة فذة فريدة: فهو في معرض شرحه للمسألة يطرح سؤالاً ويدير حواراً، وقد يعقب على الجواب بسؤال آخر ليفتح حواراً جديداً في استطراد عجيب هدفه فيما يبدوا استقصاء شرح المسألة من جميع جوانبها في دقة تدل على ذكاء

[1] انظر: المخطوط محققاً 4.

وفطنة؛ فلا عجب بعد ذلك أن نرى من أهل العلم من يصفه بأن "ذهنه يثقب الماس"؛ فهو على سبيل المثال في الصفحة السادسة لا يكتفي بشرح كلمة "الحق" وتقسيماتها الأربع بل يستطرد في المسألة نفسها قائلاً: "تنبيه" والسؤال الذي يطرح نفسه لماذا يلجأ المحلي إلى ذلك وكان بإمكانه أن يواصل الشرح دون أن يعترض عليه معترض؟! والجواب على ذلك أن المحلي إنما أراد بذلك أن يستثير الانتباه بمناقشاته وحواراته وتنبيهاته مما يؤدي إلى تجلية المعنى الذي يريده ويوضحه؛ إضافة إلى إحاطة المسألة من جميع جوانبها.

بل إن المحلي كثيراً ما يعرض الآراء والأقوال في المسألة دون تدخل أو تعليق ليفسح المجال أمام المتلقي ليعمل ذهنه وفكره مؤيداً أو معارضاً أو قد ينهي شرحه بقوله: "تأمل!"؛ كما في المسألة السادسة عشر؛ وفيها من استثارة الانتباه وتهيئة الذهن وإثارة الدافع ما يعكس سبب تأليف مثل هذا الشرح فلا نعجب ونحن نجد في سيرة المحلي وترجمته الذاتية أنه قد عمل مدرساً في المدرسة المؤيدية، ثم بعد وفاة ابن حجر عمل مدرساً في المدرسة البرقوقية، كما نرى من بين تلاميذه: السيوطي ألمع نحاة مصر بعد ابن هشام، وأيضاً قاضي عجلون وقاضي منوف ... .

والمحلي في شرحه يركز على مضمون الموضوع الذي يتناوله فلا يهتم بذكر سند الحديث النبوي أو درجته، كما أنه لا يلتفت إلى نسبة البيت الشعري إلى قائله، وغالباً لا يتعرض لشرحه أو لبحره العروضي، وهو لا يعنى بذكر أسماء الكتب وإنما يكتفي بعزو القول أو الرأي إلى صاحبه دون الإشارة إلى اسم الكتاب، إلا كتباً بعينها ذكرتها آنفاً.

والمحلي لا يمر على كلام ابن هشام مروراً عابراً؛ بل يتوقف عنده منتقداً أحياناً ففي قول ابن هشام: " تقتفي بمتأملها جادة الصواب..."، يقول:إن في العبارة قلباً، وإن أصلها: يقتفي المتأمل بسببها جادة الصواب.

ولا شك أن ذلك يدل على ذكاء فالمحلي يتعمق ظاهر الألفاظ ليصل إلى حقيقة معناها.

وهو في موضع آخر يقول عن ابن هشام:

"ذكرها الشيخ مفرطمة" ، أي غير وافية، وهذا يدل على استقلالية شخصية المحلي وقوة رأيه، وهو في شرحه كثيراً ما يلجأ إلى الشرح عن طريق الطباق أو المقابلة لإبراز وتجلية المعنى؛ فبضدها تتميز الأشياء.

وإذا ما مرّت معه مسألة تفسير أو فقه أو بلاغة فهو قد يتوقف عند بعضها حتى يوفيها حقها مثلما فعل في الصفحة السادسة والسابعة عند مناقشته حكم الصلاة والسلام على رسول الله ﷺ، وأيضاً عند مناقشته لكلمتي: "آل النبي"ﷺ.

وقد يتطرق في شرحه إلى قضايا صوتية تتعلق بأحكام التلاوة مثل مناقشته لكلمة "اللفظ" في الصفحة الثالثة عشر، أو يتعرض لمسألة صرفية من خلال شرحه لكلمة: "آل" التي أشرت إليها آنفاً.

وأما تنبيهات المحلي فقد بلغت: خمس تنبيهات، موزعة على شرحه كله وقد كانت في الصفحات التالية أرقامها من المخطوط: (62,60,51,47,14,11,6)،

ولكل تنبيه سبب وجيه، يأتي في موضعه المناسب؛ فقد يكون تنبهاً بلاغياً، أو تنبيهاً تأكيداً للشرح أو تعليقاً على مسألة.

وكثيراً ما يدلي المحلي برأيه محاوراً بطريقة شيقة، فيقول مثلاً: " فإنْ قلتَ فهّلا جاءت الصفة مجموعة كالموصوف؟ قلت: هما لغتان فصيحتان"[1].

كما أننا نرى آثار المنطق في ثنايا شرح المحلي؛ إذ نراه في مواضع عدة يتحدث عن القضية الكلية والقضية الجزئية، منها على سبيل المثال: "والقاعدة: حكم كلي منطبق على جميع جزئياته...."[2].

وهو في شرحه إذا ما مر بمسألة مختصرة لا بد له من الشرح والإسهاب والاستقصاء ليحيط بالمسألة من كافة جوانبها، فيقول مثلاً عن ابن هشام:" بقي عليه بابان آخران..."[3]، وفي موضع آخر يقول: "ذكره الشيخ مقرطمة"[4]. أي غير وافية، كما ذكرت آنفاً.

والمحلي عند الاعتراض يلمّح قائلاً: "زعم" ثم يذكر اسم العالم، كما ويحذر في عدة مواضع من الاغترار بظاهر اللفظ أو العبارة.

وعلى الرغم من أن المحلي يصنَّف مع ابن هشام في مدرسة واحدة، إلا أنه لا يتردد في الاعتراض عليه في مواضع عدة إضافة إلى ما تقدم، ففي أحد المواضع يعلق على رأي ابن هشام قائلاً: "والأول ضعيف"[5]، وفي موضع آخر يستدل برأي ابن جماعة معترضاً على "دليلي" ابن هشام قائلاً: "وكل منهما فيه نظر"[6].

كما أن المحلي كثيراً ما يرجح صحة رأيه بـ"الشائع المستفيض في ما بين القوم، الجاري على ألسنة المعربين"[7]، وأحياناً يستشهد بكلام النحويين، فهو يقول في موضع آخر: " وكلام النحويين بخلاف ذلك"[8]، وفي موضع ثالث يستدل بالكثرة، فيقول: "فمن قدّر في الخبر....وهم الأكثرون"[9]، ولا شك أن المحلي في ذلك يدور مع الإجماع حيث دار ولا يشذ – في الغالب- عن القاعدة العامة.

وللمحلي طريقة طريفة في الاحتجاج والإقناع، فهو يقول مثلاً: " فإنْ قلتْ:.لِمَ لا يجوز أنْ يكونَ من مقولِهم على جهة التهكم والسخرية فيحزنه ذلك؟ قلت: هو خلاف الظاهر فيحتاج لقرينة والأصل عدمها"[10].

والمحلي عندما يمر بمصطلح ما لا يعدوه حتى يوضحه بإسهاب غالباً، فمثلاً عندما يمر بمصطلح "الاستئناف" لا بد أن يذكر نوعيه قائلاً: "كل استئناف بياني استئناف نحوي من غير عكس"[11]، ثم يفيض في المسألة بعد ذلك.

---

[1] انظر: المخطوط محققاً11.
[2] انظر: المخطوط محققاً 10.
[3] انظر: المخطوط محققاً 16.
[4] انظر: المخطوط محققاً 54.
[5] انظر: المخطوط محققاً 18.
[6] انظر: المخطوط محققاً 25.
[7] انظر: المخطوط محققاً 22.
[8] انظر: المخطوط محققاً 35.
[9] انظر: المخطوط محققاً 46.
[10] انظر: المخطوط محققاً 23.
[11] انظر: المخطوط محققاً 24.

والمحلي في ثنايا شرحه كثيراً ما نراه يستخدم ألفاظاً تدل على التضعيف مثل: "زعم" أو أياً من مشتقاتها وقد استخدمها ست عشرة مرة[1]، أو "يقال" وقد بلغت تسع عشرة مرة[2]، وهو في معرض تخطئته لبعض الآراء يستخدم كلمة: "وَهِمَ"[3] أو أياً من مشتقاتها وقد بلغت ست مرات، ، وأحياناً نراه يقول: "بلغني عن بعضهم".

ومنهج المحلي السابق يدل على طريقة ذكية في التضعيف أو عدم الترجيح أو الاعتراض، كما أنه يعكس أدباً وحياداً وموضوعية؛ فهو لا يصادر الرأي الآخر ولا يحجر عليه.

ولا ينسى المحلي في شرحه كثيراً أن يذكر ويذكّر بخروج "الأخفش" برأيه على إجماع البصريين، وهو في ذلك لا يبدي أي تأييد له أو اعتراض عليه.

كما أن المحلي إذا ما مر في شرحه بأي مسألة من مسائل العقيدة (التوحيد خاصة) يتوقف عندها حتى يوفيها حقها[4]، وذلك لأنه هو المفسر الفقيه المتكلم الأصولي، ولا شك أنه إنما يفعل ذلك صيانة لجناب التوحيد.

ويُعنى المحلي بالقضايا النحوية الهامة، كقضية: "الأصل في العمل"، فلا بد له من التوقف عندها والتأكيد عليها كاستدلاله بقول ابن هشام : "فمَنْ قدّر في الخبر والصفة والحال الفعلَ– وهم الأكثرون– فلأنَّه الأصل في العمل، ومن قدر الوصف فلأن الأصل في الخبر والحال النعت الإفراد، ولأنّ الفعل في ذلك لا بد من تقديره بالوصف".

وفي النهاية لا بد من التأكيد مرة أخرى على بروز شخصية المحلي واستقلاليته في شرحه؛ فهو كما رأينا سابقاً كثيراً ما يعترض على بعض آراء ابن هشام، ونراه أيضاً بعد ذلك يردُّ على أبي حيان ويبين الصواب في المسألة ويقرر فساد الشبهة، ثم ينبه على رأيه قائلاً: "وهو صحيح ويصدق بأمرين"[5]، فهو لا يكتفي بتصويب رأيه بل يحتج له بأمرين.

---

[1] انظر: المخطوط محققاً في الصفحات التالية: (18,39,44,45,56,60,62,64,68,71,76,80,83)

[2] انظر: المخطوط محققاً في الصفحات التالية:
(6,7,8,9,11,13,14,16,17,19,20,21,22,24,25,27,31,48,55,57,63,70,72).

[3] انظر: المخطوط محققاً في الصفحات التالية: (46,47,52,76,78).

[4] انظر: المخطوط محققاً: 12و59.

[5] انظر: المخطوط محققاً:47.

ثالثاً: شواهد المحلي النحوية

شواهد المحلي النحوية

تتمثل شواهد المحلي النحوية فيما يلي:آيات القرآن الكريم، والحديث الشريف، وكلام العرب: شعراً ونثراً.

أولا: آيات القرآن الكريم

لقد بدأ المحلي شرحه بتوقفه عند قول المصنف: "أما بعد"، وهو في معرض شرحه لكلمة: "بعد" بناءً وإعراباً يورد بيتاً من الشعر مستدلاً به على قراءة شاذة قائلاً: "ومنه القراءة الشاذة: (لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلٍ وَمِنْ بَعْدٍ)[1]".

ولقد أكثر المحلي من الاستشهاد بآيات القرآن الكريم؛ إذ بلغ عدد الآيات التي استشهد بها مائة وتسع آيات موزعة على شرحه كله بخلاف الآيات التي أوردها المصنف، ولا شك أن لهذا الكم من الآيات دلالة بالغة على أن آيات القرآن تعد المصدر الأول والرئيس عند المحلي في شرحه، وهو المفسر صاحب "تفسير الجلالين" مع تلميذه السيوطي.

وقد اتبع المحلي المنهج التعليمي في بعض المواضع في شرحه، فبعد أن يورد الآية القرآنية يتبعها بالإعراب وقد يمزج بين المنهج التعليمي والمنهج التحليلي الذي يغوص في أعماق المسألة ويدرسها من جوانبها كافة كالمثال التالي:

-**"قوله: ومثله "لكنّا" إلخ**: أي ومثل هذا المذكور في تعداد المبتدآت وتعداد الجمل: لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي [2]، قرأ ابن عامر بإثبات الألف وصلاً ووقفا، والباقون بحذفها وصلاً وبإثباتها وقفا، وأصله: لكنْ أنا هو اللهُ ربي فنقل حركة الهمزة من أنا إلى نون لكن، وحُذفت الهمزة فالتقى مثلان فأُدغِم أحدهما في الآخر، وإعرابه: أنّ لكنْ لغو لكونها مخففة، و"أنا" مبتدأ أول، و"هو" ضمير الشأن مبتدأ ثاني، والله مبتدأ ثالث، وربي خبر الثالث، والثالث خبره جملة صغرى خبر الثاني، والثاني وخبره جملة وسطى أو جملة ذات وجهين خبر الأول، والمجموع جملة كبرى، فالرابط بين الثالث وخبره ضمير مستتر فيه لأن الربَّ صفةٌ مشيئة بمعنى المالك والدائم أو المصلح ولا يحتاج إلى الرابط بين الثاني وخبره لأنّ الجملة خبر عن ضمير الشأن فهو عينها، والرابط بين الأول وخبره "نا" المتكلم في ربي وقيل "نا" مبتدأ أول

---

[1] سورة الروم: 4/30

[2] سورة الكهف 38/18.

و"هو" مبتدأ ثان راجع إلى ما تقدم من قوله بالذي خلقك من تراب، فلا يكون ضمير الشأن ولفظ الجلالة بدلاً[1] منه وعطف بيان، وربي خبر الثاني، والثاني خبر الأول".

نلاحظ في المثال السابق أن المحلي قد عرض إعرابه بصورة تعليمية ثم بدأ بالاستقصاء والتحليل فاستعان بقراءة ابن عامر المشار إليها وإن كان قد انفرد ابن عامر بها، كما أنه استعان بآراء العلماء لتأكيد عرضه وإعرابه للآية السابقة فقال: " وبهذا جزم ابن الحاجب[2]، قال في[3] المغني: والظاهر هو الإعراب الأول".
أما موقف المحلي من القراءات القرآنية فهو لا يتردد في الاستشهاد بالقراءة القرآنية وإن كانت شاذة أو غير متواترة؛ ومثال على ذلك قوله: " ومنه القراءة الشاذة[4]: لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلِ وَمِنْ بَعْدٍ [5]" وقد استشهد بها كدليل على إعراب الظرف "بعد" على الرغم من قطعه عن الإضافة والذي أورده ببيت الشعر قبل الآية:

" ونحنُ قتلنا الأزْدَ أزدَ شَنُوءَةٍ فما شَرِبوا بعداً علَى لَذةٍ خَمراً"

وهذا مذهب بصري؛ "إذ استبعد البصريون الاستشهاد بالقراءات إلا إذا كان لها سند من شعر أو كلام عربي أو قياس يدعم صحتها"[6]
ثم يلجأ المحلي إلى التعليل قائلاً: " وقيل: إنما أُعربت حينئذ لأنّه إذا تَرَكَ الإضافة فيها ولم ينوِ المضاف إليه أُعربتْ لعدم تَضَمُّن معنى الإضافة...".
والجدير بالذكر أن ابن هشام تعقب من يغمز بالقراءات بشكل عام، ومثال ذلك: عندما علق المازني على قراءة ابن عامر وحمزة وحفص بتشديد إن وميم لما في قوله تعالى: وَإِنَّ كُلاًّ لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ [7] بقوله: لا أدري ما وجه هذه القراءة؟" ، قال ابن هشام معقباً: " وهذا القول ضعيف"[8]، وأما في كتاب "قواعد الإعراب" فلم يكثر ابن هشام من الاستشهاد بالقراءات بل اكتفى بإيراد خمس

---

[1] في المخطوط : "بدل" تصحيف.
[2] انظر: شرح الكافية للرضي 351/2.
[3] انظر: المغني 380/2.
[4] انظر: أوضح المسالك 156/3 وشرح ابن عقيل 72/3 وشرح شذورالذهب137.
[5] سورة الروم: 4/30
[6] انظر: أبو علي الفارسي لعبد الفتاح شلبي 60.
[7] سورة هود 111/12.
[8] انظر: مغني اللبيب 371.

قراءات[1]، إليك واحدة منها لنرى منهج المحلي في تعامله معها: مَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَلا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ [2] وكان عرضه وشرحه لها كالتالي:

-" مَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ [3] إلى آخره في عبارته تسامح؛ إذ حقه أن يقول نحو: إذَا هُمْ يَقْنَطُونَ [4] من قوله تصبهم إلى آخره، اللهمَّ إلا أنْ يُقال: ترك هذا القدر لوضوحه.

قوله: ولهذا **قرأ بجزم:** "يذرْهم" قال في الكشاف[5]: بأنه قيل: من يضلل الله لا يهديه أحد ويذرهم.

قوله: عطفاً على محل الجملة: قال الشيخ عز الدين: فيه بحث إذ يلزمُ منه عطف المفرد الذي هو الفعل المضارع فقط باعتبار ظهور الجزم في لفظه وحده على الجملة التي جواب الشرط، وعطف المفرد على الجملة يمتنع، اللهمّ إلا أنْ يُقال: الجملة المعطوف عليها لها محل، باعتبار وقوعها موقع فعل مفرد مجزوم، فكأنَّ العطف في الحقيقة على ذلك المفرد فيكون من عطف المفرد على المفرد في الحقيقة انتهى، وقرئ: (ويذرُهم) بالياء والنون والرفع على الاستئناف، قاله في الكشاف[6]...".

أمّا القراءة بالياء فموافقة لقوله تعالى:

مَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ [7] وأما النون فعلى إخبار الله تعالى عن نفسه بلفظ الجمع لعظمته".

ويتمثل منهج المحلي في تعامله مع القراءات التي أوردها ابن هشام في الإعراب عن قواعد الإعراب بما يلي:

- يورد المحلي نص ابن هشام ثم يعرب الشاهد في الآية القرآنية ثم يحدد القراءة القرآنية وأحياناً يأتي ببيان من قرأ بها، ثم يأتي بتعليل أو توجيه لهذه القراءة وقد يعرض أكثر من تعليل لها، وأحياناً يكتفي بذكر العلة التي ذكرها ابن هشام والتي تناسب ذلك المقام.

كما نلاحظ شخصية المحلي القوية ودقة رأيه بتعليقه على كلام ابن هشام: "في عبارته تسامح" ، ثم يعلل لرأيه قائلاً: " إذَا هُمْ يَقْنَطُونَ [1] من قوله تصبهم إلى آخره، اللهمَّ إلا أنْ يُقال: ترك هذا القدر لوضوحه".

---

[1] الآيات هي:
1- آية 186 من سورة الأعراف. 2- آية 214 من سورة البقرة. 3-آية 98 من سورة يونس. 4-آية 111 من سورة هود5- آية 71 من سورة المائدة.

[2] الإعراف1826/7

[3] سورة الأعراف 186/7.

[4] سورة الروم 36/30.

[5] انظر: الكشاف 439/1.

[6] انظر: الكشاف 439/1.

[7] سورة الأعراف 186/7.

[1] سورة الروم 36/30.

و يستدل بأقوال وآراء العلماء كالشيخ عز الدين ابن جماعة في "أوثق الأسباب"، ثم يذكر القراءات الأخرى ويعزوها إلى أصحابها ومصدرها كما قال: " وقرئ: "ويذرُهم" بالياء والنون والرفع على الاستئناف، ، وهو في ذلك قد استعان بكتابين: أحدهما في التفسير والآخر في الإعراب، إضافة إلى كتاب النحو المتقدم لابن جماعة، فنراه يقول في نهاية الشرح والإعراب: "قاله في الكشاف وفي إعراب المنتجب "[1].

ثم لا ينسى أن يوجه القراءات القرآنية قائلاً: " أمّا القراءة بالياء فموافقة لقوله تعالى: مَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ [2] وأما النون فعلى إخبار الله تعالى عن نفسه بلفظ الجمع لعظمته"[3]، إلا أنه لا يلتزم بعزو القراءات إلى أصحابها وإنما يكتفي بقوله: "وقرئ"، وهو في كل ذلك لا يرجح قراءة على أخرى، ولم يكتف المحلي بعرض القراءات التي أوردها ابن هشام في المتن بل تعداها إلى قراءات أخرى وهي كالتالي:

1- القراءة الشاذة: لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلِ وَمِنْ بَعْدٍ .[4]

2- "وفي التنزيل: رَبَّنَا أَرِنَا الَّذَيْنِ أَضَلَّانَا [5] وقُرِئ أَيُّهُمْ أَشَدُّ [6] بالنصب)، وروى بالخفض".

3- وقوله تعالى: إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ [7]: قال في الكشاف: وقرئ "كلٌّ" بالرفع،والقدر: التقدير،وقرئ بهما".[8]

4- "وقرأ بعضهم: فَاتَّبِعُونِي يُحَبِّكُمُ اللَّهُ [9] بفتح الباء"[10].

5- وقوله تعالى:" لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي [11]، قرأ ابن عامر بإثبات الألف وصلاً ووقفا، والباقون بحذفها وصلاً وبإثباتها وقفا".

6- قراءة الحسن البصري: "لكنْ أنا" على الأصل.

7- " قرأ بجزم: "يذرْهم" ".

---

[1] انظر: المخطوط محققاً 19.
[2] سورة الأعراف 186/7.
[3] انظر: المخطوط محققاً 20.
[4] انظر: المخطوط محققاً 5.
[5] سورة فصلت 29/41.
[6] سورة مريم 69/19.
[7] سورة القمر 49/54.
[8] انظر: المخطوط محققاً 32.
[9] سورة آل عمران 31/3.
[10] انظر: المخطوط محققاً 11.
[11] سورة الكهف 38/18.

8- وقوله: رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَى وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَى وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ [1] قرئ بسكون تاء "وضعت"[2].

9- قراءةُ ابن مسعود: آمِنُوا باللَّهِ وَرَسُولِهِ [3] في قوله: تُؤْمِنُوْنَ بِاللهِ وَرَسُولِه [4].

10- قراءة زيد بن علي رضي الله عنهما:"تؤمنوا وتجاهدوا".[5]

11- قرأ الحسن "تستكثر" بالسكون من قوله تعالى: وَلا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرِ [6].

12- قرأ الأعمش بالنصب بإضمار "أنْ" من قوله: وَلا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرِ [7].

13- قراءة ابن مسعود: وَلا تمننْ أنْ تَسْتَكْثِرِ [8].

14- قراءة بعضهم: وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ ،.[9]

15- قراءة بعضهم: تَمَاماً عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ [10] بالرفع.

16- وقرأ ابن مسعود: "أي الأجلين ما قضيت".[11]

17- قرأ ابن عامر بهاء زائدة للتنبيه لازمة لها: أَيُّهُ المُؤْمِنُوْنَ [12] في قوله تعالى: أَيُّهَا المُؤْمِنُوْن والمرسوم[13] يساعده في ذلك[14].

---

[1] سورة آل عمران 36/2.
[2] انظر: المخطوط 28.
[3] سورة الصف 11/61.
[4] سورة الصف 11/61.
[5] انظر: المخطوط31.
[6] سورة المدثر 6/74.
[7] سورة المدثر 6/74.
[8] سورة المدثر 6/74.
[9] انظر: المخطوط 48.
[10] سورة الأنعام 154/6
[11] انظر: المخطوط 64.
[12] سورة النور31.
[13] إشارة إلى أمر هام ألا وهو: الرسم العثماني الذي هو شرط وركن من أركان القراءة الصحيحة قال الناظم في التحفة: فكل ما وافق وجه نحوي وكان **للرسم احتمالا يحوي**
[14] انظر: المخطوط64.

18- قوله: وَنُقِرُّ فِي ٱلۡأَرۡحَامِ [1] قرأ بالرفع إخباراً، وبالنصب تعليلاً[2].

وأخيراً لابد من الإشارة إلى أن المحلي في عرضه للقراءات القرآنية لم يكن يميل إلى مذهب دون آخر قبولاً أو رفضاً تبعاً لمذاهب النحاة؛ فالكوفيون كانوا أكثر قبولاً للقراءات الشاذة من غيرهم؛ فهم يحتجون بالمثال الواحد، وبالبيت الذي لا يعرف قائله فإذا كان هذا شأنهم مع الشواهد التي قالتها العرب، فما بالك بقراءة منسوبة[3] إلى قارئها؟ أمرها متصل بالرسول وسندها موافق للعربية على وجه من وجوهها[4]، وعلى الرغم من أن المحلي يميل إلى المذهب البصري في الغالب الأعم إلا أنه انتهج نهج الكوفيين إلى حد كبير فيما يتعلق بالاستشهاد في تناوله للشعر وللقراءات القرآنية، إلا أن كان يكتفي بعرض القراءات القرآنية أياً كانت -حتى ولو كانت شاذة كما أسلفت في الأمثلة السابقة- ونؤكد مرة أخرى أن المحلي لم يكن ينصب من نفسه حكماً بين القراء في قبول قراءة دون أخرى.

وبعد استعراضنا للقراءات القرآنية صحة وشذوذاً ومن حيث نسبتها إلى أصحابها وبيان تعليلها وتوجيهها تبين لنا كما أسلفت أن المحلي قد أخذ بالقراءات بغض النظر عن الصحة أو الشذوذ، ومن خلال قائمة القراءات الصحيحة فقد بلغ عددها ثماني عشرة قراءة ، أما القراءات الشاذة فبلغت قراءتين، أما أصحاب القراءات فكان المحلي غالباً ما يذكرهم.
وقد تنوع اتجاه القراءات وعللها إلى المستويات التالية:

- **المستوى النحوي:**
ويتضح ذلك في:
أولاً: رفع الفعل ونصبه وجزمه وقد بلغ عدد القراءات ثماني قراءات[5]، وقد ورد الفعل مبنياً مرة واحدة[6].
ثانياً:رفع الاسم ونصبه، وقد ورد الاسم في قراءة معرباً وتارة مبنياً في القراءة نفسها[7].

---

[1] سورة الحج 5/22.
[2] انظر: المخطوط 73.
[3] شروط القراءة القرءانية الصحيحة ، كما أثبتها علماء القراءات في التحفة:
فكل ما وافق وجه نحوي   وكان للرسم إحتمالاً يحوي
وصح إسناداً هو القرءان   فهذه الثلاثة الأركان
وأما القراءة الشاذة فقد وضعوا ضوابط لها قال الناظم في التحفة:
وحيثما يختل ركن أثبت   شذوذه ولو أنه في السبعة
[4] انظر: أبو علي الفارسي لعبد الفتاح شلبي 262 و دراسات لأسلوب القرءان لعبد الخالق عظيمة 19/1-24.
[5] انظر: أرقام القراءات السابقة 4؛7؛10؛11؛12؛13؛18.
[6] انظر: القراءة السابقة رقم 9.
[7] انظر: القراءة رقم 1، 2، 3، 15.

- **المستوى الصوتي:** ويتمثل هذا الأمر من خلال:

1- إثبات بعض الحروف أو حذفها كحذف ألف "ما" الاستفهامية عندما تكون مجرورة وحذف ألف عما في قوله تعالى: عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ [1]، "ويجب حذف ألفها إذا كانت مجرورة: قال الرضى في شرح الحاجبية[2]: وتحذف ألف "ما" الاستفهامية في الأغلب عند كونها مجرورة بحرف جرٍ أو مضاف وذلك لأن لها صدر الكلام لأنها استفهام، ولم يمكن تأخير الجار عنها فقُدّم عليها ورُكّب معها حتى يصير المجموع ككلمة واحدة موضوعة للاستفهام فلا يسقط الاستفهام عن مرتبة التصدر، وجُعِلَ حذف الألف دليل التركيب، ولم يحذف آخر منْ الاستفهامية مجرورة ولا"كم" لكونه حرفاً صحيحاً، ولا من "أي" لجري آخره مجرى الحرف الصحيح في تحمل الحركات، وقد جاء الألف ثابتاً نحو :

على مَا قَامَ يشتُمني لَئِيْمٌ   كَخَنْزِيْرٍ تَمَرّغَ في رَمَادِ

قوله: عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ (3): قال الزمخشري(4) :عمَّ أصله: عما على أنه حرف جر دخل على ما الاستفهامية تفخيم الشأن كأنه قال: عن أي شيء يتساءلون؟."[5]

2-الأمر الثاني مناقشته لقضية المخرج الصوتي، "قوله: اِعْلَم أن اللفظ إلى آخره: اللفظ في الأصل مصدر لفظ، ثم صار بمعنى الملفوظ، والمراد من اللفظ ههنا الملفوظ، وهو صوت يعتمد على مَخرج الحروف، فالصوتُ الساذج لا يُسمّى لفظاً وإنْ خَرَجَ من الفم، إذ لم يعتمد على مخرج الحروف[6]".

---

(1) سورة النبأ 582/78.

(2) لم أقف عليه في شرح الحاجبية.

(3) سورة النبأ 582/78.

(4) انظر: الكشاف 380/4.

(5) انظر المخطوط صفحة 49ب.

(6) انظر: المخطوط: 8ب.

ـ المستوى الصرفي:

يأتي المحلي بعد ذلك إلى عرض آية قرآنية يتعرض فيها للجانب الصوتي والصرفي ليناقش المسألة بجوانبها المختلفة : "ومثله "لكنّا" إلخ: أي ومثل هذا المذكور في تعداد المبتدآت وتعداد الجمل: لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي [1]، قرأ ابن عامر بإثبات الألف وصلاً ووقفا، والباقون بحذفها وصلاً وبإثباتها وقفا، وأصله: لكنْ أنا هو اللهُ ربي فنقل حركة الهمزة من أنا إلى نون لكن، وحُذفت الهمزة فالتقى مثلان فأُدغِم أحدهما في الآخر، وإعرابه: أنّ لكنْ لغو لكونها مخففة".

ثانيا: الحديث الشريف

إن أهمية الحديث في حفظ اللغة العربية دعت علماء العربية إلى التأليف فيه؛ لأنه حفظ كثيرا من لهجات العربية التي يمكن إرجاعها إلى : الحركات، والإبدال الصوتي ، والإدغام، والإمالة، وتقديم الحرف وتقديره وحذفه وإثباته[3].

وكان لقبول الحديث في مجال الدراسات النحوية خلاف بين النحاة في الاحتجاج به، ويرجع المانعون رأيهم إلى جواز رواية الحديث بالمعنى فكثير من المرويات وقع في الصدر الأول قبل فساد اللغة، وغايته يومئذ تبدل لفظ بلفظ يصح الاحتجاج به فلا فرق بين الجميع في صحة الاستدلال به[4].

ومن اللذين أثاروا الاحتجاج بالحديث الشريف ابن الضائع (ت 686هجرية)، وتلميذه أبو حيان الأندلسي (ت 745 هجرية) [5].

وقد رد بعضهم على المانعين بقوله "حرم البصريون اللغة مورداً لغوياً كبيراً وهو الحديث الشريف" وقد ثبت خطأ هذا المنهج البصري في مجال الحديث الشريف.

ومن اللذين أجازوا الاحتجاج بالحديث ابن مالك، وابن هشام فقد عدّا الحديث عندهما وعند من أجاز الاحتجاج به من الأصول التي يرجع إليها في تحقيق الألفاظ وتقرير القواعد بل ربما عدُّوه أصح سنداً من الأشعار، وقد احتج ابن هشام في كتابه: مغني اللبيب بثمانية وسبعين حديثاً، حيث يعرض الحديث وآراء النحاة فيه كابن مالك وغيره.

أما كتاب "الإعراب عن قواعد الإعراب" فقد جاء بثلاثة أحاديث لبيان معنى "لو" وهي: "اِتَّقُوا النَّارَ وَلَوْ بِشِقِّ تَمْرَةٍ"، "تصدقوا ولو بظلفٍ محرق"، "ونعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه"، فالأول والثاني يفيدان معنى التقليل، والحديث

---

[1] سورة الكهف 38/18.

[3] انظر: المزهر 255/1-256.

[4] انظر: خزانة الأدب 7/1.

[5] انظر: الاقتراح 54.

الثالث يفيد معنى مغايراً لمعنى "لو"، ومن هنا نلاحظ أن الأحاديث التي جاء بها ابن هشام لإثبات معنى "لو" دون غيره من المعاني التي ذكرها في قواعد الإعراب.

أما بالنسبة لشرح المحلى فإن الأحاديث النبوية التي جاء بها كانت لأمرين اثنين:

-إما لإثبات معنى لغوي وهذا هو الغالب الأعم في الأحاديث التي استشهد بها كلها، كاستشهاده بحديث: "تَصَدَّقُوْا وَلَوْ بِظِلْفِ مُحَرِّقْ"، وقد جاء بتفسير معنى كلمة: "ظلف"، وقال: إنها للبقر والضأن والظبي.

- أو لبيان قاعدة نحوية كما في قوله عن "إذا" : " وزعم ابن مالك أنها وقعت مفعولاً في قوله –صلى الله عليه وسلم- لعائشة -رضي الله عنها- : "إِنِّيْ لأَعْلَمُ إِذْا كُنْتِ عَنِّيْ رَاضِيةً وَإِذَا كُنتِ عَلَيَّ غَضْبَى"[1]، والجمهور على إذا لا تخرج عن الظرفية"، فالمحلي في معرض استشهاده بالحديث الشريف على قاعدة نحوية على الرغم من أنه يضعفها قائلاً: "وزعم ابن مالك"، إضافة أنه لا يرتأى هذه القاعدة فيقول: " والجمهور على: "إذا" لا تخرج عن الظرفية".

كما أنه أتى بحديث آخر ليستدل به على الجملة الاعتراضية بعد تمام الكلام: قال المحلي: " وقد تجيء بعد تمام الكلام كقوله: عليه الصلاة والسلام: "أَنَاْ سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ - وَلَاْ فَخْرَ- ".

ومن خلال ما تقدم نرى أن المحلي قد جعل الحديث الشريف حاضراً في بيان معنى لغوي، أو إثبات قاعدة نحوية، وقد بلغت الأحاديث التي أوردها المحلي سبعة أحاديث، وهذا يدل على اهتمامه بالحديث وبالتالي فهو يعد من المدرسة التي تتخذ من الحديث النبوي شاهداً في إثبات معنى لغوي أو قاعدة نحوية.

والأمانة العلمية تقتضي التنويه بأن المحلي على الرغم من أنه علامة محقّقْ أخذ علم الحديث عن ابن حجر العسقلاني إلا أننا نلاحظ أن المحلي يكتفي بإيراد نص الحديث " المتن" دون ذكر للراوي أو التفات إلى سند الحديث أو تنويه بدرجته، وكان الذي يعنيه ويشغله هو الشاهد اللغوي أو النحوي داخل متن الحديث، وهذا وإن كان من ناحية التحقيق العلمي مطلوباً إلا أنه لا يخل بغرض المحلي من الاستشهاد، ذلك أن فترة تدوين الحديث داخلة ضمن عصر الاستشهاد بالحديث الشريف.

وبعد، فقد آن لنا أن ننتقل إلى مصدر ثالث ألا وهو: الشعر.

---

[1] أخرجه الإمام البخاري في صحيحه 67 كتاب النكاح (109)وفي باب غيرة النساء ووجدهن (5228/934/1).

ثالثاً: الشعر العربي:

أخذ النحاة اللغة والشعر عن العرب الفصحاء؛ لذا فإننا نجد في "كتاب سيبويه" مثلاً: "سمعناه من العرب ينشدونه"[1] وقوله: "سمعناه ممن يوثق بعربيته"[2]، وقد اعتمد العلماء[3] فيما بعد على الشواهد الشعرية الواردة في الكتاب على الرغم من وجود خمسين بيتاً لا يعرف أسماء قائليها، وعلى الرغم من أن ابن الأنباري عارض ذلك بقوله: "هذا البيت لا يعرف قائله فلا يكون حجة"[4].

وبالنسبة لابن هشام لم يكن بدعاً من بين هؤلاء النحاة، فقد أخذ بالأشعار مجهولة القائل وبالروايات المتعددة للبيت الواحد، وكذلك كان المحلي فقد اهتم بالشاهد بأوجهه اللغوية أو النحوية.

والشواهد النحوية التي أوردها ابن هشام في قواعد الإعراب عددها أربعة عشر شاهداً، وأول شاهد ورد في "قواعد الإعراب" هو بيت جرير:

ومازالتْ القتلى تمورُ دماؤهمْ   بِدَجْلة حَتَّى ماءُ دَجلة أشْكلُ

فقد ورد هذا الشاهد في المسألة الثالثة التي تتحدث عن الجمل التي لا محل لها من الإعراب عند بيان أن الجملة الاسمية الواقعة بعد حتى لا محل لها من الإعراب، كما أنه شرح المعنى اللغوي لـ"تمور": قال الراغب: المَوْر: الجريان السريع، يُقال: مار يمور موراً.

أما الشواهد الشعرية عند المحلي فقد بلغت في شرحه أربعين بيتاً من شعر ورجز من بينها أبيات قواعد الإعراب وأول بيت ذكره المحلي هو:

ونحنُ قتلنا الأزْدَ أزدَ شَنُوءَةٍ   فما شَربوا بعداً على لَذةٍ خَمراً

وقد أورد هذا الشاهد في معرض تناوله لقاعدة نحوية مقررة ألا وهي: "بناء الظرف عند قطعه عن الإضافة" ليقرر أن الظرف ورد معرباً على الرغم من قطعه عن الإضافة، والشاهد في قوله: "بعداً" حيث نصبت على الظرفية على الرغم من قطعها عن الإضافة، ولم يكتف بذلك بل أتى بشاهد آخر ألا وهو القراءة الشاذة: لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلٍ وَمِنْ بَعْدٍ ، والملاحظ أن المحلي لم ينسب البيت الشعري لقائله، ولم يذكر بحره العروضي ولم يعزُ القراءة الشاذة لقارئها، وإنما كان الذي يعنيه موطن الشاهد في البيت والآية، كما أنه تناول قضية " النية" بقوله: " وقيل: إنما أُعربت حينئذ لأنّه إذا تَرَكَ الإضافة فيها ولم ينوِ المضاف إليه أُعربتْ لعدم تَضَمُن معنى الإضافة".

وإليك مثالاً شعرياً آخر استشهد به المحلي:

وإذا العَذارَى بالدُّخَان تقنّعتْ   واسْتَعْجَلتْ نَصَبَ القُدورِ فَمَلّتِ

---

[1] انظر: الكتاب 86,147,405/1.

[2] انظر: الكتاب 71/1.

[3] انظر: الكشاف 274/2 وخزانة الأدب 259/2.

[4] انظر: الإنصاف 583/2.

استدل المحلي بالبيت السابق على لغتين فصيحتين جائزتين بقوله: " في قوله تعالى: وَلَهُمْ فِيهَا أَزْوَاجٌ مُطَهَّرَةٌ [1] : فإنْ قلتَ فهّلا جاءت الصفة مجموعة كالموصوف. قلت: هما لغتان فصيحتان، يقال: النساء فعلن وهن فاعلات وفواعل، والنساء فعلت وهي فاعلة، ومنه بيت الحماسية:

وإذا العَذَارَى بالدُّخَان تقنّعتْ واسْتَعْجَلَتْ نَصَبَ القُدورِ فَمَلّتِ

والمعنى: جماعة أزواج مطهرة"، وهو فيما سبق لم ينسب البيت الشعري إلى قائله ولم يذكر بحره العروضي وإنما كان موطن الشاهد: "تقنعت" وهي إحدى اللغتين الفصيحتين والأخرى: "تقنعن" .

والجدير بالذكر أن المحلي استشهد ببيت أبي نواس المتوفى سنة مائة وتسعين هجرية أي بعد عصر الاستشهاد الذي تقرر عند أهل العلم بمنتصف القرن الثاني الهجري، فقد استدل المحلي بذلك البيت قائلاً: " وبَحَثٌ فيه في قولهم: كبرى وصغرى: من جهة أن فُعلى أفعل إنما يُستعمل بـ أل أو بالإضافة ولذلك لُحِّن أبو نواس في قوله**:**

كأنّ صُغرَى وكُبرَى من فَوَاقِعِها حَصْبَاءُ دُرٍ عَلَى أرضٍ من الذَّهَبِ

والمحلي يقرر: "والحَقُ ما قدمتُ لك بدليل ظهور الإعراب في نفس الموصول في نحو: ليقم أيُّهم في الدار، ولأكرمَنَّ أيَّهم عندك" ثم يأتي على ذلك بشواهد شعرية متتالية:

إذَا مَا لَقِيْتَ بَنِي مَـــالِكٍ فَسَلِّمْ عَلَى أيِّهــم أَفْضَـل

وقال الطائي:

فَإِمَّا كِرامٌ مُوْسِرُونَ لَقِيتَهم فَحَسْبِي مِنْ ذِي عِنْدهُم ما كَفَانِيــا

وقال العقيلي:

نَحْنُ الَّلذُونَ صَبَّحُوا الصبَاحَا يـــومَ النُّخيْلِ غارةً مِلحاحاً

وقال الهذلي–هكذا نُسب في مغني اللبيب- :

هُمُ اللاؤوْنَ فَكُّوا السُفلَ عَنِّي بِمَرْوِ الشَّاهجانِ وَهُمْ جَنَاحِيْ

إن المحلي استشهد بعدد لا بأس به من الأبيات الشعرية والتي بلغت أربعين بيتاً، قلما ينسب البيت الشعري إلى قائله، وكثير من هذه الأبيات رواياتها مختلفة، اكتفى بذكر رواية واحدة ولم يشر إلى مواطن الاختلاف الأخرى، كما لم يتعرض لذكر أي بحر عروضي وكثيراً ما يتعرض لتفسير المعنى اللغوي أو القرآني مما يعزز ويؤكد توجهاته أو القضايا التي يعرضها.

وبعد، لا شك أن الشعر كان ولا يزال معيناً ثراً لا ينضب، وهذا الأمر يجري أيضاً على لغات العرب:

---

[1] سورة البقرة 25/2.

رابعاً: لغات العرب

أخذ العلماء عن العرب الفصحاء لغة العرب، إما كتابة، وإما مشافهة، وقد كان منتصف القرن الثاني يمثل نهاية الأخذ عن عرب الأمصار، ونهاية القرن الرابع عن أهل البادية.

وكان المذهب البصري لا يلتفت إلى كل مسموع بل يختار ما يتفق مع أصوله، ويترك الباقي لعلة مختلفة مثل: القلة والضرورة والشذوذ أو أنه لا يأخذ عمن لا يثق بعربيتهم خلافاً للمذهب الكوفي الذي أخذ أعلامه مثل الكسائي[1] والفراء[2] عن الفصحاء وغيرهم ، ووضعوا لكل قول قاعدة، لذلك عيب عليهم بأنهم سمعوا من الفصحاء وغيرهم، بل إن أكثره عن غير الفصحاء[3] على خلاف البصريين الذين قالوا: "نحن نأخذ كلامنا عن حرشة الضباب وأكلة اليرابيع[4]" وعلى هذا صار النحاة في قبول أو رفض قاعدة نحوية أو شاهد نحوي، فهل عارض المحلي قاعدة نحوية؟، أو رجَّح مسألة خلافية لصالح هذه المدرسة أو تلك؟ كما هو الأمر عند ابن هشام.

وإليك مثالاً يجلي المسألة: إن المحلي نقل ما أورده ابن هشام عن لغات العرب،مستشهداً بأبيات على: لغة طئ، ولغة بني عقيل، ولغة هذيل، إضافة إلى ما قدمه من أمثلة نحوية حول الاسم الموصول فقال: "والحَقُ ما قدمتُ لك بدليل ظهور الإعراب في نفس الموصول في نحو: ليقم أيُّهم في الدار، ولأكرمَنَّ أيَّهم عندك وامررْ بأيِّهم هو أفضل"[5] ، ثم أتى بأبيات الشواهد على هذه اللغات متتابعة

كما أسهب المحلي في تناول اللغات في "لعل":

"والثاني لعل في لغة من يجر بها: قال في المغني[6]: لأنها بمنزلة الحرف الزائد، ألا ترى أن مجرورها في موضع رفع بالابتداء بدليل ارتفاع ما بعده على الخبرية، قال:

فقلت: اُدعُ أُخْرَى وارفع الصوتَ داعياً لَعَلَّ أَبَي المِغوارِ مِنْكَ قَرِيْبُ"

وأما اللغات في "لعل" فكان الشرح والاستقصاء كالتالي:

"ولهم في لامها إلخ: مقتضى قوله: "لهم" أي: لعُقَيل أنّ غيرهم وهو الناصب بها لا يوافقهم في مجموع ذلك، وهو صحيح فقد خالفهم في كسر اللام الأخيرة وزاد

---

(1) انظر: نزهة الألباء 59.

(2) انظر: معاني القرءان 145/1.

(3) انظر: إعراب القرءان للنحاس 60/3.

(4) انظر: الاقتراح 202.

(5) انظر: المخطوط 26.

(6) انظر: المغني 440/2.

عليهم لغات، فحكّى الرضيُ[1]: قيل: أنْ يحكى مقابلة عقيل المذكورة هنا من إثبات اللام إلى آخره عشرة لغات أشهرها: لعلَّ وعلَّ، وجاء لعنَّ بعين غير معجمة ولغَنَّ بعين معجمة وآخرها /27أ/ نون وجاء رَعنّ وزعنّ بجعل الراء مقام اللام، وجاء لأنّ وأنّ، ولعاً بالمد، قال:

لَعاَ اللهِ فَضَّلَكُم عَلَيْنَا بِشَيْءٍ أَنَّ أُمَكَمُ شَرِيمُ"

نلاحظ في ما سبق أن المحلي تناول في شرحه "لعل" فتعرض لها من ناحيتين:
-عمل "لعل" في جر الاسم كما في قول شاعر قبيلة عقيل كعب الغنوي:

اُدعُ أُخْرَى وارفع الصوتَ داعياً لَعَلَّ أَبَي المِغوارِ مِنْكَ قَرِيْبُ"

- الثانية: اللغات في "لعل"، ونلاحظ هنا أن المحلي يركز على الجانب النحوي، كما نلاحظ أنه استعان بكتاب آخر وهو "الحاجبية للرضي"، وعلى الرغم من أن هناك رواية أخرى للبيت: "لعل أبا المغوار"[2] على الأصل فإن المحلي لم يشر إلى هذه الرواية.

كما أورد المحلي من أمثال العرب وأقوالهم من خلال شرحه لإثبات قاعدة نحوية أو تفسير آية قرآنية أو شرح معنى لغوي، وقد شرح المحلي بعض هذه الأقوال والأمثال و ذكر المناسبة التي قيلت فيها أحياناً، كما أنه قد يذكر قائلها أحياناً، وقد بلغت خمسة عشر مثلاً وقولاً مثبتة في فهرس الأمثال والأقوال، وقد سار المحلي وفق منهج النحاة في القرن التاسع الهجري من أمثال ابن جماعة من ذكر ما قيل عن القاعدة النحوية وأوجه الخلاف عند النحاة فيها ودليل كل فريق منهم من أدلة النحو المعهودة وما قيس على هذه القاعدة وما شذ عنها، إلا أن المحلي في كل ذلك له شخصية مستقلة فلا ينحاز أو يميل إلى فريق، بل يعرض أقوال وأراء العلماء والمدارس النحوية بموضوعية.

---

[1] انظر: شرح الرضي على الكافية373/4.
[2] انظر: لسان العرب 283/1 وشرح الرضي على الكافية373/4.

رابعاً:الأصول التي اعتمد عليها المحلّي في الشرح

الأصول التي اعتمد عليها المحلّي في الشرح

مقدمة

يهدف هذا البحث إلى بيان بعض الأصول النحوية التي سار عليها جلال الدين المحلي في شرحه لكتاب: "الإعراب عن قواعد الإعراب" ، وقد تبين لنا مما سبق تنوع مصادر المحلي في شرحه، وينبغي أن نشير إلى أن الأصول التي يستشهد بها النحاة واحدة عند جميع النحاة مع التفاوت فيما بينهم في الاعتماد على أصل أكثر من آخر، وتتمثل هذه الأصول عند النحاة في خمسة أصول وهي: السماع والإجماع والقياس والتأويل والتعليل؛ والبعض يضيف استصحاب الحال[1] وإليك نبذة عن كل من هذه الأصول:

1-السماع:

يقصد به عند النحاة ما ثبت من كلام العرب الذي يوثق بفصاحته وهذا يشمل القرآن الكريم وكلام النبي صلى الله عليه وسلم وكلام العرب قبل البعثة وفي زمنها وبعدها إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين.[2]

أجمع النحاة على أن القرآن الكريم أصل من أصول الاستشهاد في اللغة والنحو؛ لأنه الذروة العليا في البلاغة، ولقد نزل بلغة قريش وهي أجود لغات العرب، وقد استبعد البصريون الاستشهاد بالقراءات إلا إذا كان لها سند من شعر أو كلام عربي أو قياس يدعم صحتها [3].

وقد اهتم المحلي بالقرآن الكريم تفسيراً وإعراباً وبياناً للقراءات القرآنية وبيان قارئيها.

أما تفسير الآيات القرآنية فقد سبق تناولها في مبحث مصادر المحلي من كتب تفسير القرآن.

يورد المحلي عدة لغات عن العرب، ولا شك أن هذه من أدلة السماع عند المحلي، فهو يذكر المسألة ثم يعقب عليها قائلاً:

- "وهما لغتان فصيحتان"، فعند"قوله تعالى: (وَلَهُمْ فِيهَا أَزْوَاجٌ مُطَهَّرَةٌ)[5] : فإنْ قلتَ فهلا جاءت الصفة مجموعة كالموصوف. قلت: هما لغتان فصيحتان، يقال: النساء فعلن وهن فاعلات وفواعل، والنساء فعلت وهي فاعلة، ومنه بيت الحماسية:

وإذا العَذَارَى بالدُّخَان تقنّعتْ　　　واستَعْجَلتْ نَصَبَ القُدور فَمَلّتِ".

---

[1] انظر: الخصائص 189/1.

[2] انظر: الاقتراح للسيوطي 14.

[3] انظر: أبو علي الفارسي لعبد الفتاح شلبي 60.

[5] سورة البقرة 25/2.

وإليك مثالاً آخر على استعانة المحلي بلغات العرب كأحد أدلة السماع:

- "**قوله: في ما تعمل عمل ليس في لغة الحجازيين:** لعملها عمل ليس شروط أربعة لم يذكرها الشيخ هنا لأن محلها كتب النحو وقد ذكرها في شرح الشذور[1]، أحدها: أن يكون اسمها مقدماً وخبرها مؤخراً، والثاني ألا يقترن الاسم بأنْ، والثالث أن لا يقترن الخبر، والرابع: أن لا يليها معمول الخبر وليس ظرفاً ولا جاراً ومجروراً فإذا استوفت هذه الشروط الأربعة عملت هذا العمل سواء كان اسمها وخبرها[2] نكرتين أو معرفتين أو كان الاسم معرفة والخبر نكرة، وإعمالها عند وجود هذه الشرائط لغة أهل الحجاز، وأما التميميون فلا يعملونها ولو وجدت الشروط الأربعة"[3].

وهكذا نلاحظ أن المحلي فيما سبق من شرحه يفيض في ذكر شروط عمل ما الحجازية؛ وما ذلك إلا لأن السماع – وهو هنا كثرة الاستعمال- مقدم على قوة القياس.

---

[1] انظر: شرح شذور الذهب 251/1.
[2] كلمة: "وخبرها" زيادة ليستقيم المعنى.
[3] انظر: المخطوط82.

2- القياس

عرف القياس بأنه: "حمل فرع على أصل بعلة، وإجراء الأصل على الفرع[1] أو رد الشئ إلى نظيره، وأوضح المازني(ت 249هجرية) فكرة القياس بقوله: ما قيس على العرب فهو من كلام العرب[2].

وقد أفسح الكسائي للغات الشاذة أو النادرة، فهو رأس المدرسة الكوفية التي توسعت في القياس، فقد أجاز تقديم المستثنى في مثل: "إلا زيداً قام القوم"، وقد جعل ابن الأنباري النحو لا يتدارك إلا بالقياس على ما سمع من العرب، بل قال: " من أنكر القياس فقد أنكر النحو"[3].

وقد اهتم ابن هشام بالقياس واحتكم إليه فمن ذلك رجح أن يكون التقدير في قول الشاعر:

وَنُبِّئْتُ لَيْلَىْ أَرْسَلَتْ بِشَفَاعَةٍ   إِلَيَّ فَهلَّا نَفْسُ لَيْلَى شَفِيعُها

"فهلا شفعت نفس ليلى" ؛ لأن الإضمار من جنس المذكور أقيس[4] ومع هذا لم يكن ابن هشام متوسعاً في القياس لذا نرى عنده عبارة: "والصواب قول الجماعة"[5].

أما المحلي فقد جاء القياس عنده في سياق ما أورده عن النحاة في شرح "الإعراب عن قواعد الإعراب" لابن هشام ويتجلى إعمال القياس النحوي من خلال قول ابن هشام في أثناء حديثه عن جملة القسم حيث منع ثعلب وقوعها خبراً في مثل "زَيْدٌ لَيقومَنَّ"، وقد أورد ابن هشام علل ثعلب بقوله: "لأن الجملة المخبر بها لها محل، وجواب القسم لا محل له"[6].

ونظير السألة السابقة في القياس عند ابن هشام ما أورده المحلي في ثنايا شرحه: بقوله: " (وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُبَوِّئَنَّهُمْ [7]الخ: قال في المغني[8]: وعندي لما رُدّ به تأويل لطيف: وهو أنّ المبتدأ في ذلك كله ضُمِّنَ معنى الشرط فخبره مُنزَّلٌ منزلة الجواب، فإذا قدّر َقبَله قَسَمٌ كان الجواب له،وكان خبر المبتدأ المشبه لجواب الشرط محذوفاً للاستغناء بجواب القسم المقدر قبله، ونظيره في الاستغناء بجواب القسم المقدر قبله الشرط عن جواب الشرط المجرد من لام التوطئة قوله تعالى: (وَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ [9] التقدير: واللهِ لَيَمَسَّنَّ، لئن لم ينتهوا لَيَمَسَّنَّ "[10].

---

(1) انظر: لمع الأدلة 93.
(2) انظر: الخصائص 357/1.
(3) انظر: لمع الأدلة44.
(4) انظر: مغني اللبيب 103.
(5) انظر: مغني اللبيب 751.
(6) انظر: الإعراب عن قواعد الإعراب 48.
(7) سورة العنكبوت 58/29.
(8) انظر: المغني 407/2.
(9) سورة المائدة 73/4.
(10) انظر: المخطوط83.

وبالبحث في شرح المحلي عن القياس عنده وجدت أنه استعمل هذه الكلمة أو بعض مشتقاتها "نصاً" أربع مرات وهي كالتالي:

-"يقال: هو حقُ عالم وجِدُّ عالم، أي عالماً حقاً وجِداً، ومنه حق جهاده، فإنْ قلتَ: ما وجهُ هذه الإضافة؟ وكان **القياس** حق الجهاد فيه أو حق جهادكم فيه، كما قال: وَجَاهِدُوا فِي اللَّهِ [1] قلت: الإضافة تكون بأدنى ملابسة واختصاص، فلما كان الجهاد مختصاً بالله من حيث أنه مفعول لوجههِ ومن أجلهِ صَحَّتْ الإضافة فيه"[2].

في المثال السابق أن القياس مرتبط بآية قرآنية، وهناك مثال آخر وهو:

-"المؤنث منصوب نصب الفَضْلات، كُلّ هذا لأن الضمير المقصود المبهم لا تُراعى مطابقتُه للفضلات، وتأنيث هذا الضمير وإنْ لم تتضمنْ الجملة المفسرة مؤنثاً **قياس،** لأن ذلك باعتبار القصة، لكنه لم يُسمع"[3].

يلاحظ فيما سبق أن القياس جرى لوجود علة نحوية.

-"ونحو: يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ [4]: ذكر في الكشاف: أن لو في هذه الآية للتمني، فإنه قال: فإن قلت كيف اتصل لو يعمر بيود أحدهم؟ قلت: هي حكاية لودادهم ولو في معنى التمني وكان **القياس**: لو أمر إلا أنه جرى على لفظ الغيبة لقوله: يود أحدهم، كقوله: حَلَفَ باللهِ ليفْعَلَنَّ"[5].

وفي المثال السابق نرى أن القياس مرتبط بوجود علة نحوية، وكذلك الأمر في المثال التالي.

-"وذكر في المغني[6] وجه ذلك وقال: لو كان لواو الثمانية حقيقة لم تكن الآية منها لأنه ليس فيها ذكر عدد الستة وإنما فيها ذكر الأبواب وهي جمع لا يدلُّ على عدد خاص ثم الواو ليست داخلةً عليه بل على جملة هو فيها وأما الآية **المقيس** عليها فليست نصاً فيما ذكروه بل فيها أوجهٌ أُخَر: أحدها: أنها عاطفة وعطفت هذه الجملة على جملة قوله هم سبعة"[7].

وليس الأمر مقصوراً على ورود كلمة:"قياس" نصاً بل إن الأمر من الكثرة بمكان ومثال على ذلك قول المحلي في قوله تعالى:" لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي [8]، قرأ ابن عامر بإثبات الألف وصلاً ووقفا، والباقون بحذفها وصلاً وبإثباتها وقفا، وأصله: لكنْ أنا هو اللهُ ربي فنقل حركة الهمزة من أنا إلى نون لكن، وحُذفت الهمزة فالتقـــــى مثلان

---

(1) سورة الحج 78/22.
(2) انظر: المخطوط محققاً6.
(3) انظر: المخطوط محققاً 32.
(4) سورة البقرة 96/2
(5) انظر: المخطوط محققاً69.
(6) انظر: المغني 363/2.
(7) انظر: المخطوط محققاً 77.
(8) سورة الكهف 38/18.

فأُدغِم أحدهما في الآخر"[1].

في المثال السابق نجد أن القياس مرتبط بقراءة قرآنية، وأن الهمزة حذفت تخفيفاً لكثرة الاستعمال، لا لعلة موجبة للحذف، وتلاقت النونان فكان الإدغام، وقيل نقلت حركة الهمزة إلى النون ثم أسقطت على القياس بالتخفيف بالنقل ثم سكنت النون وأدغمت وإلى هذا ذهب الزمخشري[2].

وهناك قياس في مجال التفسير؛ إذ بين أن هناك علاقة في وجود آدم وولادة عيسى بن مريم وهذا من تشبيه الغريب بالأغرب؛ لأن خلق آدم عليه السلام أغرب من خلق عيسى عليه السلام، وهذا دليل على جواز القياس وهو رد فرع إلى أصل بعلة.

ومن خلال العرض السابق لشرح المحلي يتضح لنا أنه لا يمثل مدرسة محددة ينتمي إليها وإن كنت ترى في شرحه ملامح المدرسة البغدادية شأنه في ذلك شأن ابن هشام -وإن كان أحيانا يخالف ابن هشام-، وإنما كان يعرض القضايا النحوية بحياد وموضوعية مع آراء جريئة وشخصية قوية مستقلة.

كلمة أخيرة في القياس: ذهب أهل العلم إلى أن البصريين أصح قياساً، لأنهم لا يلتفتون إلى كل مسموع ولا يقيسون على الشاذ، فمثلاً نرى في قول الشاعر:"ألا أيها الزاجري أحضر الوغى" يقول البصريون: الرواية بالرفع وفق القياس، والأخذ بها أولى، وفي المخطوط نجد أن المحلي يكتفي بإيراد الشاهد قائلاً: "فمن رفع "أحضرُ" دون أي تعقيب، فعلى الرغم من ميله إلى المذهب البصري إلا أنه يكتفي بعرض المسألة، كما سبق لنا أيضاً أن تعرضنا عند الحديث عن "السماع" عن إفاضة المحلي في شرحه حول " ما الحجازية"، وكأن لسان حاله يقول: "قدمنا ما الحجازية على التميمية لأنها مما كثر استعماله؛ فكثرة الاستعمال مقدم على قوة القياس.

3-الإجماع:

يقصد بهذا المصطلح إجماع الرواة[3] وإجماع العرب[4] وإجماع النحاة[5] على رواية معينة، ومعلوم أن إجماع النحاة ركن من أركان التقعيد النحوي،وهو مأخوذ من العلماء الأصوليين، وهو: اتفاق علماء العصر على حكم شرعي.

والمتتبع لكتب الخلاف النحوي مثل "الإنصاف" و"التبيين" و"مسائل خلافية" لأبي البقاء العكبري يجد الإجماع دليلاً من أدلة النحاة، وإليك مثالاً على ذلك مما ورد في "الإنصاف" في مسألة: "رافع المبتدأ والخبر" حيث ذهبوا إلى أن العوامل إنما هي إمارات ودلالات[6].

أما شرح المحلي فقد وردت فيه المسائل الخلافية بين المدارس النحوية، خاصة بين مدرسة البصرة ومدرسة الكوفة، إضافة إلى الخلاف داخل المدرسة نفسها، وباستقراء النص لم أعثر في المخطوط كله على كلمة "إجماع" نصاً أو أي

---

[1] انظر: المخطوط محققاً 16.
[2] انظر: الكشاف484/2 والتبيان 849/2.
[3] انظر: الأصول في النحو105/1.
[4] انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف392/1.
[5] انظر: المصدر السابق 8/1.
[6] انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف 46و 53و 54.

من مشتقاتها، مما يدل على أن المحلي لم يتعرض للأخذ عن هذا المصدر مباشرة وإنما اكتفى بأقوال عامة للنحاة أو النحويين كما يلي:

1-**"قول الجمهور"** وهو غالباً ما يوافق رأيه رأي الجمهور شأنه في ذلك شأن ابن هشام -وإن كان أحيانا يخالف ابن هشام- وقد وردت هذه الكلمة أربع عشرة مرة وإليك نماذج من ذلك: "والصواب: قول الجمهور: إذ يصحّ أنْ يُخبَر عن الجملة بأنّها مقولة كما يُخبر عن زيد من: "ضربت زيداً" بأنه مضروب بخلاف القرفصاء في المثال؛ فأنه لا يصح أن يخبر عنها بأنها مقعودة..."[(1)].

- "قال الجمهور: مستأنفٌ جواباً لسؤالٍ مقدر تقديره عند من قدر: مُذْ مبتدأ، ما أمد ذلك؟"[(2)]، وقد أورد المحلي قول الجمهور هذا رداً على قول السيرافي: "في موضع نصب على الحال"، معلقاً عليه بقوله: "وليس بشيء"، ومن هذا المثال تتبين قوة شخصية المحلي النحوية واستقلاليته، فعلى الرغم من ميله للبصريين، إلا أنه يعقب على قول السيرافي: "وليس بشيء".

2- إيراد كلمة **"النحاة"** أو **"النحويين" مطلقة**، وقد بلغت ست مرات وهي كالتالي:

- "فعلى هذا يتخرج قول النحويين، وكذلك قول العروضيين: فاصلة كبرى وفاصلة صغرى"[(3)].

- "وأما تسمية النحويين الكلام قولاً فلتسميّتهم إياه لفظاً، وإنما الحقيقة أنْ مقول وملفوظ له"[(4)].

- "وكلام النحويين بخلاف ذلك"[(5)]، أورد المحلي العبارة السابقة في معرض رده على إعراب الزمخشري وأبي البقاء في الآية الكريمة: وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إلا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ [(6)]، اللذين ذهبا إلى أن هناك مانعين للوصفية "إلا" و"الواو".

- "مذهب أئمة النحويين المتقدمين والمتأخرين أنّ المعارف متفاوتة"[(7)].

- "جمهور النحويين لا يوافقون على صحة التعلّق بالحروف فينتفي على قولهم أنْ يقدّر التعلق بفعل دل عليه الثاني"[(8)].

-"اشتراط النحويين الكون المطلق إنما هو لوجوب الحذف لا لجوازه ومما يتخرج على ذلك قولهم: من لي بكذا؟ أي من يتكفل لي به"[(9)].

3- احتجاج المحلي **"بالكثرة ومشتقاتها"** وقد وردت في ثنايا شرحه ست مرات إلا أن المحلي أحياناً يجعل رأي الجمهور في مقابل الكثرة كما في تعليقه على قول ابن الحاجب: " الذي غرَّ الأكثرين" بقوله: "والصواب قول الجمهور"[(10)].

---

(1) انظر: المخطوط محققاً17.

(2) انظر: المخطوط محققاً 24.

(3) انظر: المخطوط محققاً 15.

(4) انظر: المخطوط محققاً 17.

(5) انظر: المخطوط محققاً 35.

(6) سورة الحجر 4/15. والآية في المخطوط:"وما أهلكنا من قرية إلا لها كتاب معلوم" تصحيف.

(7) انظر: المخطوط محققاً 37.

(8) انظر: المخطوط محققاً 40.

(9) انظر: المخطوط محققاً 47.

(10) انظر: المخطوط محققاً 17.

مما يدل على أن اعتبار الجمهور عند المحلي أقرب إلى الإجماع من اعتبار الكثرة، وقد وردت الكثرة ومشتقاتها في المواضع التالية من المخطوط:

- "والأكثرون يوجبون في ذلك إسقاط الجار وأن يُرفَعَ الاسم بالابتداء أو يُنصب بإضمار جاوزت أو نحوه في الأول، وعذّب أو يُعذّب في الثاني"

- "ونقل ابن هشام عن الأكثرين وجوب كون المرفوع بعدهما- أي الجار والمجرور - فاعلاً"

- "عبارته في المغني: بما في جوابه من فعل أو شبهه وهو قول الأكثرين"[1].

- "وعلى رأي الأكثر تُخَرّج الآية[2] أيضاً على حذف مفعول الفعل الذي قبلها"[3].

يقول السيوطي: "الإجماع مفتقر إلى مستند من السماع، وكما أن إجماع العرب حجة فإن إجماع أهل البلدين[4] حجة وكان أبو حيان يعتد به، والإجماع حجة، إلا أنه لا يعتقد أن إجماع بلد ما حجة على من سواهم.

قال ابن جني: "إجماع أهل البلدين حجة، إذا أعطاك خصمك يده بألا يخالف المنصوص والمقيس عليه وإلا فلا "[5].

تأمل معي من خلال قول السيوطي وابن جني كيف أن الإجماع مرتبط بالسماع(المنصوص) أو القياس(المقيس عليه)، ثم لننظر إلى المقولة الذهبية التالية : " المراد بالإجماع الكثرة النسبية من النحاة لا الإجماع المطلق، لصعوبة تحقيقه وتحصيله"[6]، وهذا ما لمسته لدى ابن هشام، بل هذا ما سار عليه المحلي في شرحه كله للمخطوط.

4- التأويل:

التأويل في اللغة: التدبير والتقدير والتفسير، وهو صرف الكلام عن ظاهره إلى ما يحتاج إلى تدبير وتقدير، وقد ذكر السيوطي تعريف أبي حيان في شرح التسهيل: "التأويل إنما يسوغ إذا كانت الجادة على شيء، ثم جاء شيء يخالف الجادة فيتأول"[7].

فقبل بحث التأويل في شرح المحلي، يجب أن نذكر أن ابن العماد الحنبلي ذكر في تعريف شيخنا المحلي:" لقد برع في الفنون: فقهاً وكلاماً وأصولاً ونحواً

---

(1) انظر: المخطوط محققاً 59.

(2) يقصد بالآية قوله تعالى: يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ .

(3) انظر: المخطوط محققاً 69.

(4) البلدين: البصرة والكوفة.

(5) انظر: الأصل والفرع181.

(6) انظر: الأصل والفرع 180.

(7) انظر: الاقتراح 34.

ومنطقاً"[1] ، فهل كان لكل ذلك صدى في شرح المحلي على القواعد؟ وفي التأويل خاصة، دعونا نتأمل الأمثلة التي ساقها المحلي في ثنايا شرحه:

- التأويل بحذف المضاف إليه وذلك في الصفحة الخامسة حيث يقول:

" أما "حيثُ"، و"إذا"، فإنها وإنْ كانتْ مضافةً إلى الجمل الموجودة بعدها إلا أنّ إضافتَها ليست بظاهرةٍ لأن الإضافة في الحقيقة إلى مصادر تلك الجملة، فكأن المضاف إليه محذوف"[2].

- التأويل بحذف الموصوف في قوله:

" قلت: يؤَّول كما أوَّل قولهم: جَردَ مُطبقة، فإن المعنى: مطبقة جردةٌ أي باليةٌ، ثم حُذف الموصوف وأُضيفت صفتُه إلى جنسها للتبيين؛ إذ الجردُ يُحتمل أن يكونَ من القطيفة ومن غيرها"[3].

- التأويل بحذف جملة جواب الشرط الجازم في قوله:

"قال في الكشاف: "من يضلل الله لا يهديه أحد ويذرهم""[4].

- التأويل بالعطف في قوله:

" وعطف المفرد على الجملة يمتنع، اللهمّ إلا أنْ يُقال: الجملة المعطوف عليها لها محل، باعتبار وقوعها موقع فعل مفرد مجزوم، فكأنَّ العطف في الحقيقة على ذلك المفرد فيكون من عطف المفرد على المفرد في الحقيقة"[5]. وهذا من باب التأويل في الجمل التي لها محل بجعلها محلاً لمفرد.

ويطول بنا المقام إذا ما مضينا في ضرب الأمثلة، ولكنا نخلص من ذلك كله إلى أن التأويل وجد في النحو نتيجة نظر عقلي عميق تأثراً بالعلوم المصاحبة التي عاصرته والتي أشار إليها ابن العماد آنفاً لدى شيخنا المحلي.

أما عن ورود كلمة **التأويل ومشتقاتها** في ثنايا شرح المحلي فقد وردت ثماني مرات[6]، مما يدل على أن التأويل أحد المصادر التي عوّل عليها المحلي في شرحه، وإليك بعض الأمثلة على ذلك:

- "يؤول كما أوَّل قولهم: جَردَ مُطبقة"[7] لجأ إليه المحلي في معرض رده على من زعم امتناع إضافة الصفة إلى موصوفها".
- "وهل ما ذكر يُؤول إلى ما قلناه أم لا محل؟ تأمل!"[8]، لجأ إليه المحلي في معرض قلبه لعبارة ابن هشام: " لها محل من الإعراب" فقال: " العبارة الظاهرة أنْ يُقال: لها إعراب محلاً، لا ما ذكر".

---

[1] انظر: شذرات الذهب303/7.

[2] انظر: المخطوط محققاً 7.

[3] انظر: المخطوط محققاً 6.

[4] انظر: المخطوط محققاً 19.

[5] انظر: المخطوط محققاً 19.

[6] في الصفحات التالية:70؛6؛16؛68؛24؛33 .

[7] انظر: المخطوط محققاً 6.

[8] انظر: المخطوط محققاً 16.

- "وعندي لما رُدّ به تأويل لطيف: وهو أنّ المبتدأ في ذلك كله ضُمِّنَ معنى الشرط فخبره مُنزَّلٌ منزلة الجواب"[1] وهي عبارة نقلها المحلي عن ابن هشام في المغني.

5- التعليل:

يعدّ النحويون العلّة ركناً من أركان القياس، كما أن التعليل النحوي قد تأثر في تطوره بالفقه والفلسفة[2]، فقد عرف الزجاجي العلّة وبين أنواعها، فهناك **علة يعرف بها كلام العرب ويضبط بها وهي العلة التعليمية**، وهناك علل لا يعرف بها كلام العرب وإنما تُظهر حكمتهم وتكشف عن مقاصدهم وأغراضهم وهي العلل القياسية، والعلل الجدلية النظرية ويضرب النحاة مثالاً واحداً للأنواع الثلاثة[3] بـ**"إنّ"**، كما أن التعليل النحوي لم ينحصر في مدرسة نحوية دون أخرى.

لم يكن ابن هشام بعيداً عن التعليل النحوي، فقد أخذ يعرض آراء النحاة والعلة التي تساند هذا الرأي أو ذاك، فمثلاً: "كلا" عند ثعلب مركبة من الكاف و"لا" النافية، وإنما شددت لامها لتقوية المعنى، ولكن ابن هشام يقرر أنها عند غيره بسيطة[4].

أما المحلي فقد كان التعليل حاضراً عنده بقوة، فهو عند شرحه ومناقشته لأول كلمة في المخطوط؛ وهي قوله:"أما":

" أمّا زيدٌ فقائمٌ" يدفع دعوَى التزامِ التفصيل فيها، وأما بيان معنى الشرط فيها فبأنْ يقول: هي حَرْفٌ بمعنى إنْ، وجبَ حذفُ شرطها لكثرة استعمالها في الكلام ولكِونها في الأصل موضوعة في التفصيل وهو مقتضَى تكررها فيؤدي إلى الاستثقال لهذا أيضاً، وأيضاً لغرض معنوي: وهو أنهم أرادوا أنْ يقيموا ما هو الملزوم حقيقة في قصد المتكلم مَقامَ الشرط الذي يكون هو الملزوم في جميع الكلام" [5].

ففي المثال السابق نجد أن المحلي في معرض شرحه لكلمة :"أما" يلجأ إلى علل تعليمية: فمرة يذكر **علة الكثرة** قائلاً: "لكثرة استعمالها" ومرة **لعلة أصل**؛ إذ يقول: "ولكونها في الأصل موضوعة في التفصيل، ثم يذكر بعد ذلك علة ثالثة: وهي **علة الاستثقال** قائلاً: "فيؤدي إلى الاستثقال"، ثم ينتقل إلى ذكر علة رابعة: **علة المعنى** قائلاً: "وأيضاً لغرض معنوي".

وهكذا نلاحظ العلل تتوالى لدى المحلي منذ بداية شرحه لكلمة واحدة.

---

[1] انظر: المخطوط33.

[2] انظر: مختصر تفسير الكواشي63.

[3] أنواع العلل النحوية:

- التعليمية: "إنّ": تنصب الاسم وترفع الخبر، هكذا عُلِّمْنَاه ونُعَلِّمه.
- القياسية: "إنّ" يجب أن تنصب الاسم؛ لأنها ضارعت الفعل المتعدي إلى مفعوله فحملت عليه وعملت عمله.
- الجدلية النظرية: "إن" من أي جهة شابهت الأفعال؟ وبأي الأفعال شبهت؟ ولم شبهت بفعل بعينه. [3]

[4] انظر: المغني 249/1.

[5] انظر: المخطوط3.

فإذا انتقلنا إلى الكلمة التي تليها: "بعد" وجدنا أيضاً أن التعليل لبنائها أو إعرابها يشمل الشرح كله من بدايته حتى نهايته:

"**بَعْد:** هو من الظروف المبنية عند قطعها عن المضاف إليه لمشابهتها الحرفَ باحتياجِها إلى معنى ذلك المحذوف فإنْ قلتَ: فهذا الاحتياج حاصل لها مع وجود المضاف، فِلمَ لَم تُبنَ معه كالأسماء الموصولة؟ فإنها تُبنَى مع وجود ما يُحتاج إليه من صلتها. قلت: لأنّ ظهور الإضافة فيها يرجّحُ جانب اسميتها لاختصاصها بالأسماء، أما "حيثُ"، و"إذا"، فإنها وإنْ كانتْ مضافةً إلى الجمل الموجودة بعدها إلا أنّ إضافتَها ليست بظاهرةٍ لأن الإضافة في الحقيقة إلى مصادر تلك الجملة، فكأن المضاف إليه محذوف، ولما أُبدل في "كلٍ وبعضٍ" التنوين من المضاف إليه فتعرب فإنّ:

ونحنُ قتلْنا الأزْدَ أزدَ شَنُوءَةٍ فما شَرِبوا بعداً علَى لَذةٍ خَمراً"[1].

وهكذا نلاحظ أن المحلي يذكر **علة المشابهة** فـ"بعد" تشبه الحروف باحتياجها إلى معنى ذلك المحذوف، ثم ينتقل لعلة أخرى وهي ظهور الإضافة فيها يرجح جانب اسميتها، وبعد ذلك نراه يذكر **علة النظير** قائلاً: "أما حيث وإذا فإنها...إلخ".

ولو أمعنا النظر في شرح المحلي نراه يعلل كثيراً، وتعليله لا يسعه إحصاء، وفي تعليله أحياناً اختصار وأكثر تعليله يتصف بالإسهاب والاستقصاء وما ذلك إلا لأنه كما وصف فيمن ترجم له بأنه: "مفسر فقيه أصولي متكلم نحوي منطقي" كما وصف بأنه كان حاد الذكاء وأن ذهنه يثقب الماس، وإليك بعض النماذج الأخرى على تعليله:

- مثال للتعليل المختصر:" قوله إلى أقوم طريق: كناية عن سرعة الوصول إلى المأمول، لأن الخط المستقيم أقصر من المنحنى"، فالمحلي في المثال السابق يعلل شرحه بلاغياً فيقول: "كناية"، كما ويعلل بعد ذلك شرحه رياضياً ومنطقياً كما في المثال.
- ومثال للتعليل المسهب: ما أشرت له آنفاً في شرحه لكلمتي: "أما" و"بعد".

نخلص من كل ما سبق إلى أن المحلي يركز في شرحه على العلل التعليمية، وهو يجري في ذلك على ما أقره النحاة من أن العلل التعليمية إنما يتوصل بها إلى معرفة كلام العرب وضبطه، لم لا؟ والمحلي هو المعلم العَلَم في المدرسة المؤيدية ثم بعد ذلك في المدرسة البرقوقية بعد وفاة ابن حجر، كما وأن الغرض من مثل هذا الشرح والشروح الأخرى على "قواعد الإعراب" إنما كان لأغراض تعليمية[2].

---

[1] انظر: المخطوط4و5.

[2] مما يؤكد الأغراض التعليمية أيضاً أن أحد تلاميذ المحلي هو ابن أبي شريف قام بعد ذلك بتأليف شرح آخر على "قواعد الإعراب" وهو المعروف بشرح ابن أبي شريف.

خامسا: اختيارات المحلي ومذهبه النحوي

اختيارات المحلي ومذهبه النحوي

لم يكن المحلي تابعاً سلبياً في شرحه ولا حاطب بليل في ما يراه صواباً من الآراء النحوية، بل كان يقر ما يراه صواباً صراحة، كما كان يرجح بعض الآراء وربما اعترض على أخرى في أدب جم قائلاً: "تأمل" أو يدير حواراً ومناقشة وفي النهاية يترك خيار الإجابة للقارئ، وربما عرض المسألة قائلاً: "فيه بحث" أو "فيه نظر" أو "ليس بشي" وإليك نماذج من مختارته النحوية:

أ- "**والصواب:** قول الجمهور: إذ يصح أن يخبر عن الجملة بأنّها مقولة كما يخبر عن زيد من: ضربت زيداً بأنه مضروب..."[1].

نلاحظ في المثال السابق أن ابن هشام يختار رأي الجمهور فيما يتعلق بالجملة المقولة، وأنه يصح أن يخبر عنها.

ب-" قوله تعالى: فَلَما رآه مستَقِراً عِنْده [2] فما وقع فيه حالاً فزعم ابن عطية أن مستقراً هو المتعلق الذي يقدر في أمثاله قد ظهر. **والصواب** ما قاله أبو البقاء وغيره: إن هذا الاستقرار معناه عدم التحرك لا مطلق الوجود والحصول فهو كون خاص"[3].

في المثال السابق نرى المحلي يختار قول أبي البقاء العكبري: في أن متعلق الظرف في الآية مقدَّر، لا ما ذكره ابن عطية من أن "مستقراً"هو المتعلق؛ إذ أن هذا الاستقرار معناه عدم التحرك لا مطلق الوجود.

ج- "تنبيه: مفهوم قول الشيخ: حتى وقع الجار والمجرور صفة إلخ: إنه إذا لم يقع أحد الأمور الأربعة لا يتعلق بما ذكره وهو **صحيح** ويصدق بأمرين:

أحدهما: أن يتعلق بمذكور نحو: قرأَ زيدٌ في الدار ففي الدار متعلق بقرأ

الأمر الثاني: أن يتعلق بمحذوف لا يقدر بنحو كائن أو استقر"[4].

---

[1] انظر: المخطوط17.
[2] سورة النمل 40/27.
[3] انظر: المخطوط 45.
[4] انظر: المخطوط48.

في المثال السابق لا يكتفي المحلي بالاختيار: بقوله: "وهو صحيح"، بل يعقب قائلاً: "ويصدق بأمرين"، وذلك تأكيداً منه وإحاطة للمسألة من جوانبها كافة، وهذا يدل على أن اختيار المحلي لم يكن عشوائياً، بل كان مدعماً بالأدلة.

د- قوله:" والثاني: أن تجيء للحال، وذلك بعد القسم نحو: والليل إِذَا يغْشَى [1] والنجمِ إِذَا هوى [2] قيل :لأنها لو كانت للاستقبال لم تكن ظرفاً لفعل القسم لأنه إنشاء لا إخبار عن قسم يأتي، لأن قسم ا سبحانه وتعالى قديم ولا لكون "محذوف" هو حال من الليل والنجم لأن الاستقبال والحال متنافيان وإذا بطَل هذان الوجهان تعين أنه ظرف لأحدهما على أن المراد به الحال.

والصحيح أنه لا يصح التعلق بـ "أقْسِم" الإنشائي لأن القديم لا زمان له لا حالاً ولا غيره بل هو سابق على الزمان "[3].

نلاحظ في المسألة السابقة أن الجلال المحلي أخضع اختياره لمسألة عقدية لا مناص عنها تتعلق بصيانة جانب التوحيد، بقوله: "لأن قسم ا سبحانه وتعالى قديم"، إلى جانب أن اختياره يعكس - وهو الفيلسوف المتكلم المنطقي- وجهة نظر منطقية بقوله: " لأن الاستقبال والحال متنافيان وإذا بطَل هذان الوجهان تعين أنه ظرف لأحدهما".

هذه بعض اختيارات المحلي النحوية، وأخلص من كل ما تقدم من دراسة واختيارات إلى مذهب المحلي النحوي.

مذهب المحلي النحوي

باستقرائنا لشرح المحلي ومن خلال مصادره والكتب والعلماء الذين أخذ عنهم يتبين لنا أن المحلي لا يسير على مذهب بعينه وإن كنت ترى بعض الميل للبصريين،كما ترى ملامح المدرسة البغدادية واضحة جلية -شأن ابن هشام- لكنه مع ذلك لا يأخذ إلا ما يراه صحيحاً أو صواباً من شتى المصادر وهو بذلك يبرهن على ما يذهب إليه مستعيناً بالتعليل أو التأويل أو القياس ما استطاع إلى ذلك سبيلا.

---

[1] سورة الليل /1.
[2] سورة النجم 1/53.
[3] انظر: المخطوط60.

شرح المحلي في الميزان

إن شرح المحلي على متن القواعد ينتمي إلى فترة تاريخية مبكرة نسبياً، فالشارح من علماء القرن التاسع الهجري وشرحه ذو اتجاهات متعددة، ففيه التفسير اللغوي القائم على المعاجم، وفيه التفسير القرآني؛ إذ هو من المفسرين الذين أسهموا في هذا الميدان، وكتابه: "تفسير الجلالين" مطبوع ومتداول إلى يومنا هذا، كما أن هذا الشرح فيه جانب بلاغي لا يستهان به، إلى جانب الوقفات الإعرابية والنظرات النحوية المستفيضة فهو غالباً ما يعرض لأعلام المدارس النحوية وآرائهم دون تحيز أو تحامل، فهو لا يحجر على الرأي الآخر ولا يصادره بل يفسح له مساحة واسعة في عرض فيه تشويق وحيوية إذ أنه يتخذ طابع الحوار وربما أشرك القارئ معه قائلاً: تأمل!

والجلال المحلي علامة ملك ناصية البيان واللغة وقد نجح في التوفيق بين العلوم المختلفة التي برع فيها فهو فقيه مفسر متكلم أصولي نحوي منطقي، وقد رأينا صدى ذلك واضحاً في شرحه.

وعلى الرغم من أن المحلي أكثر من النقل عن المغني بصورة طغت على شرحه كله إلا أن هذا لا يقلل من أهمية شرحه أو يقدح فيه وذلك لعدة أمور :

-استطاع المحلي -بذكاء- أن يركب الشرح "المغني" على الأصل "القواعد" دون نشاز أو تنافر.

-لم يكن المحلي ناقلاً سلبياً عن المغني، وإنما كان له وقفات مع هذا النقل.

- إن هذا النقل قد تم بأمانة علمية، كما أن بعض كتب العلماء الأخرى عند المحلي كانت موثوقة لا تناقش منها: كتاب سيبويه وحاجبية الرضي وتسهيل ابن مالك وأوثق الأسباب لابن جماعة ومفردات الراغب وصحاح الجوهري، وهذا إنما يعكس ثقة وتقدير الجلال المحلي لهؤلاء العلماء الأجلاء.

والمحلي في شرحه ينتقي مواضع بعينها من متن "القواعد"، ولا شك أنّ هذه الطريقة أضرت بالدارسة المنهجية لكتاب القواعد من حيث:

1-إن هذه الطريقة تضعف الاستيعاب والتركيز، فكثيراً ما يكون هذا الشرح اقتطاعاً لمواضع محددة كانت في سياقها من المتن واضحة جلية، فلما جاءت منفردة صارت عصية على الفهم.

2- كما أنه يؤخذ على بعض جوانب هذا الشرح أنه يداخله شئ من تفريعات المنطق وتنظير الفلسفة.

3- وبالنسبة لعنوان الكتاب فربما كان العنوان الأنسب -في نظري- وقفات مع قواعد الإعراب، أو نظرات في قواعد الإعراب، حتى يتطابق المضمون والمحتوى مع العنوان.

وعلى الرغم من الملاحظات السابقة فإن ذلك كلّه لا يقدح في قيمة هذا السفر الجليل ولا يقلل من قيمته العلمية للأسباب التالية:

إن مثل هذه الطريقة في التأليف تعد بحق ثقافة عصر ومنهج جيل؛ فلم يكن الجلال المحلي بدعاً في شرحه، وأغلب الظن أن مثل هذا الشرح كان موجهاً لفئة

خاصة من طلبة العلم آنذاك تَعينها مثل تلك الوقفات، وتُفيدها مثل هذه النظرات والآراء، تلك النظرات والآراء التي عكست قوة في الرأي واستقلالية في الفكر، فكم من الشروح ضاعت لأنها ليست أصيلة لأنها كانت مجرد اجترار وتحصيل حاصل، وأما تلك المؤلفات التي عاشت، فلا شك أنها إنما عاشت لأنها تحمل بصمات الشارح وتعكس مكانته العلمية.

ولا شك أن المكانة العلمية للجلال المحلي هي التي جعلت شرحه يرتقي إلى مستوى التأليف العلمي -وإن كان في درجة أقل- بسبب طريقته الانتقائية، إذ أنه لم يشمل بشرحه كتاب القواعد كلّه كما فعل غيره كالأزهري والكافيجي وغيرهم والبصروي وغيرهم ؛ إذ قام الآخرون بشرح كتاب القواعد كاملاً، على الرغم من أن كلا المنهجين كان هدفُهما التعليمي واضحاً جلياً.

إضافة إلى أن المحلي قد وافته المنية –رحمه الله- قل أن يكمل الباب الرابع والأخير من قواعد الإعراب.

وهنا سؤال قد يطرح نفسه: طالما أن هذا الشرح يستحق الدراسة وطالما أن قيمته العلمية لا يستهان بها، فلم أحجم الباحثون والدارسون عن تناوله إلى الآن؟ وتتمثل الإجابة فيما يلي:

- قلة بل ندرة نسخ هذا المخطوط.
- عدم اكتمال هذا الشرح بسبب وفاة الجلال المحلي قبل أن يكمله.
- ولأن المؤلف لم يشمل بشرحه كتاب القواعد كله وإنما كان انتقائياً.
- تفرد هذا الشرح بكونه الأثر النحوي الوحيد للمحلي.

وأخيراً لابد من كلمة تضع شرح المحلي في ميزان الحق، إذ أن المحلي لو امتد به الأجل لأتم شرحه هذا قطعاً، بل ربما أعاد النظر فيه، وهذه عادة كثير من العلماء والمؤلفين، وذلك ديدنهم؛ حيث إنّ الواحد منهم ربما وضع كتاباً مختصراً وفي البداية ثم قام بشرحه بعد ذلك كما فعل ابن هشام وابن مالك وغيرهما، وربما قام الواحد منهم بوضع الخطوط العريضة للموضوع بتسجيل وقفاته ورصد ملاحظته وتأملاته، وبعد أن تكتمل يؤلف بينها وربما أعاد النظر فيها مؤلفة مجموعة لتكون بعد ذلك كتاباً وسفراً علمياً،ورحم الله القائل: "إني رأيت أنه لا يكتب إنسان كتاباً في يومه إلا وقال في غده : لو غُيِّر هذا لكان أحسن، ولو زيد كذا لكان يستحسن، ولو قدم هذا لكان أفضل، ولو ترك هذا لكان أجمل، وهذا من أعظم العبر، وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر"، فرحمة الله الواسعة على الجلال المحلي وابن هشام وغيرهما من العلماء الأعلام وجزاهم الله عنا وعن العربية وأهلها خير الجزاء.

وبعد فأنني في بحثي المتواضع هذا لا أدعي الكمال لأن الكمال لله وحده، كما أنني لن أعدم توجيهاً من أستاذ كريم أو نصحاً من أخ حبيب، فالمؤمن مرآة أخيه إن رأى فيه عيباً أصلحه. وبالله التوفيق .

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج:

بحمد الله تعالى تمكنت من خلال البحث والدراسة والتحقيق من الوصول إلى النتائج التالية:

1- قمت بتحقيق ودراسة سفر تراثي هام لعالم جليل طالما قبع هذا المخطوط في غياهب النسيان على مدى مئات السنين حتى أذن الله أن أكون سبباً مع أستاذي الفاضل في أن يرى هذا الكتاب النور.

2- عَرَّفتُ بشخصية نحْوية هامة لم تدرس من قبل من هذا الجانب.

3- لقد اهتم المحلي بشكل كبير بالقراءن الكريم والقراءات ، وكان ذلك يمثل المصدر الأول في شرحه واستشهاده .

4- جرى المحلي في استعانته بالقرآن الكريم كشواهد في شرحه على سنة ابن هشام الرائد الأول بعد قرون طويلة ظل النحاة فيها يترددون في الاقتراب من هذا الميدان -من باب التحرز الديني- .

5- لقد توسط المحلي في استشهاده بالشعر منسوباً وفي الأغلب غير منسوب، وبالبيت كاملاً أو بجزء منه.

6- كان المحلي مقلاً من الاستشهاد بالحديث الشريف، وهو في ذلك يوافقون جمهور النحاة.

7- القراءات القرءاينة حجة سواء كانت متواترة أم شاذة.

8- كثيراً ما كانت مؤلفات ابن هشام تعليمية وكذلك كانت شروح قواعد الإعراب ومنها شرح المحلي.

9- مال كل من ابن هشام والمحلي للإعراب بغرض التعليم ، وبيان بعض الوجوه الإعرابية.

10- يتصف "قواعد الإعراب" و"حواشي المحلي" عليه بالإيجاز على الرغم من أن المحلي كان في كثير من الأحيان يطنب مسهباً في شرحه لبعض المسائل، بل إن المحلي لم يكمل شرحه وبقي عليه باب "الإشارة إلى عبارات محررة مستوفاة موجزة" لأن المنية وافته قبل أن يكمله، كما لم يكمل تفسير القرآن الكريم وكتابين آخرين للسبب نفسه رحمه الله.

11- لقد كان هناك اهتمام بمناقشة الأمور اللغوية والتفسيرية إلى جانب النحو.

12-استخدم ابن هشام والمحلي المصطلحات النحوية البصرية في الأغلب الأعم إلى جانب بعض المصطلحات الكوفية.

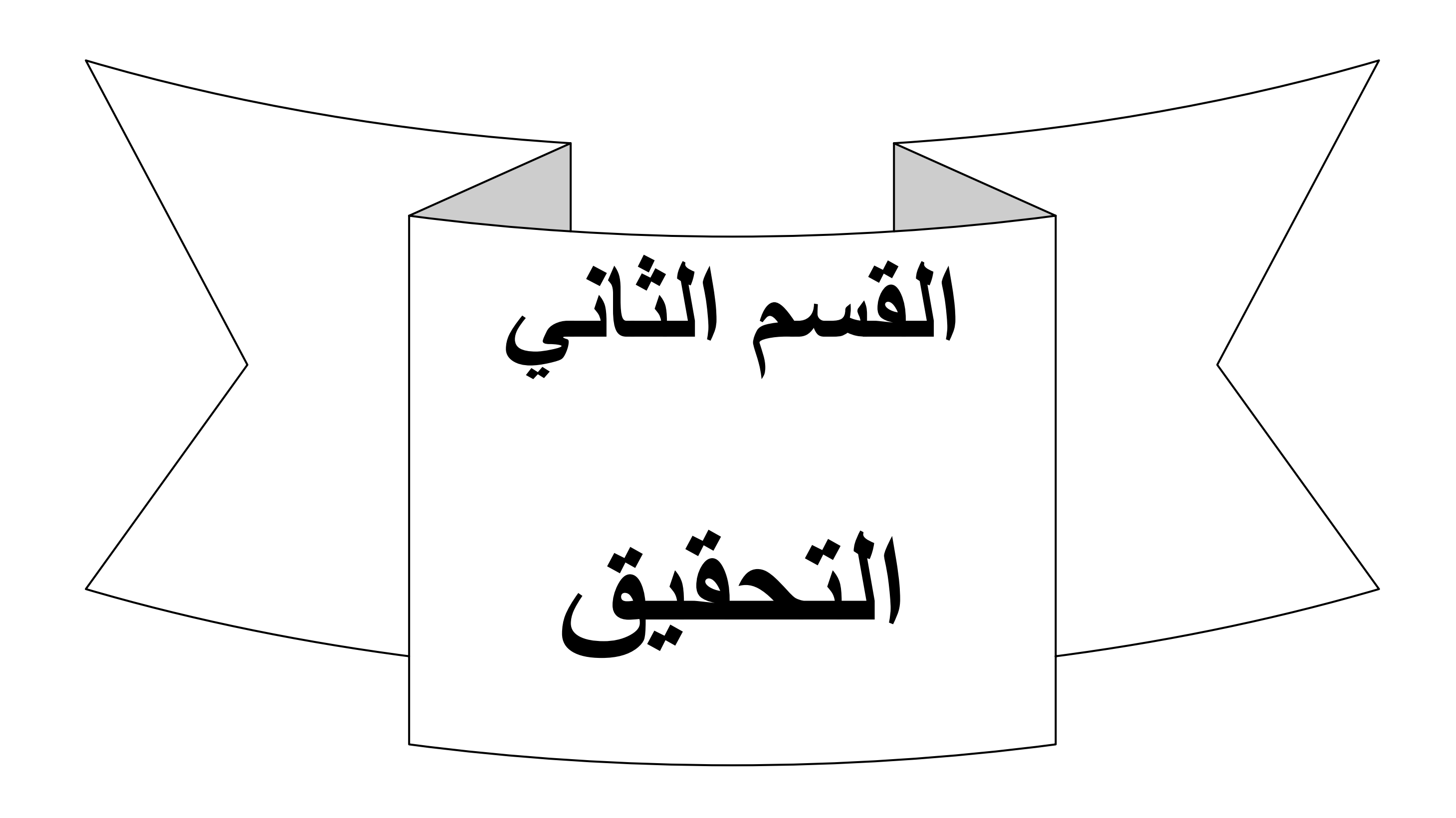
1- كثيراً ما كان عند المحلي مزج بين التفسير والنحو واللغة والبلاغة.

ثانياً: التوصيات:

1- ضرورة الاعتزاز بالتراث كمصدر تستلهم منه الأمة بناء حاضرها ومستقبلها، ولا يصلح حال هذه الأمة إلا بما صلح به أولها.
2- ضرورة الاهتمام بالتحقيق العلمي لكتب التراث ورصد كل الإمكانات التي تذلل صعوبة الوصول إلى هذا الهدف وتشجع على بلوغه.
3- وجوب محاربة الحملات المغرضة التي تستهدف النيل من ماضي الأمة وتراثها التليد بالتخطيط والعمل الدؤوب -من خلال المؤسسات العلمية والأكاديمية- لا بالارتجال الفردي وحده.
4- التأكيد على دراسة الشخصيات الفذة في تاريخ هذه الأمة وإماطة اللثام عن جهودها العلمية المباركة.
5- أوصي نفسي وإخواني وأبنائي من أهل العلم بالإقبال على دراسة مؤلفات ابن هشام وابن مالك وأبي حيان والجلال المحلي والسيوطي تلميذ المحلي والذي يعد أنبه عالم نحوي ظهر بعد ابن هشام في مصر والعالم العربي إلى يومنا هذا لما تمثله تلك المؤلفات من ذخائر تراثية جليلة.
6- الاهتمام بتعلم وتعليم وحفظ القرآن الكريم وتفسيره، لأن ذلك هو بداية الطريق الذي لا بد منه لكل دارس نحوي، فضلاً عن أن الأمة لا يمكن أن تنهض من كبوتها إلا به علماً وعملاً حتى تستعيد مجدها، سؤددها، بصفتها "خير أمة أخرجت للناس".

وأخيراً أحمد الله تعالى الذي بنعمته تتم الصالحات

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين


القسم الثاني
التحقيق

التحقيق ويشمل:

- وصف المخطوط.
- حواشي المحلي على القواعد توثيق ونسبة.
- منهج التحقيق.
- صور المخطوط.
- النص محققاً.

وصف المخطوط

اعتمدت في تحقيق هذا المخطوط على نسخة يتيمة لمخطوط بدار الكتب المصرية (رقم:1047 نحو)؛ إذ لم يتسن لي العثور على غيرها في أي من مظان وجودها[1]، ويتكون هذا المخطوط من ثلاث وخمسين ورقة في كل صفحة سبع عشرة سطراً، وفي كل سطر حوالي تسع كلمات، ولا مقدمة للمخطوط.

ويبدأ المخطوط بـ: " بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم **قوله: أمّا**: هي موضوعة[2] لمعنيين:

أحدهما لتفصيل مجمل نحو قولك: هؤلاءِ فُضَلاء: أما زيدٌ ففقيهٌ، وأما عمروٌ فمتكلمٌ، وأما بشرٌ فكذا إلى آخر ما يقصد.

الثاني: لاستلزام شيء لشيء".

وينتهي المخطوط بقوله: " **الباب الرابع في الإشارة إلى عبارات محرّرة**

هذا آخر: ما وجد بخط مؤلفه - تغمده الله برحمته وأسكنه فسيح جنته - كذا نقل عن النسخة المنقول منها هذه النسخة، هذا آخر ما وجد بخط مؤلفه الشيخ جلال الدين المحلي: هو محمدُ بن أحمد بن محمد الشافعي الأنصاري، ونقلت ذلك من خط تلميذه أبي الفضل محمد بن محمد بن محمد بن بهادر المومني الطرابلسي الشافعي تغمدهما الله برحمته.

والمخطوط مكتوب بخط نسخ مشرقي واضح **إلى حد ما**؛ حيث إنه كثيراً ما تخلله إبهام وغموض تطلب وقتاً وجهداً كبيرين في تجلية النص، كما تخلله بعض السقط والزيادة والخطأ والتصحيف في مواضع عدة أشرت إليها في أماكنها من المخطوط بعد أن صوبت ما يحتاج إلى ذلك.

كما يوجد في هذا المخطوط بعض التعليقات أو التصويبات على جوانب بعض الصفحات أو أسافلها.

ولقد ميز الشارح كلامه عن متن "قواعد الإعراب" بكلمة: "**قوله**"، ونستطيع أن نتبين كلام الشارح المحلي عندما يبدأ شرحه- في الأغلب الأعم- بما يلي:

بكلمة: "أي".

أو بكلمة: قال في "المغني" أو قال في " الكشاف" أو قال في " الصحاح" أو قال "المنتجب" أو قال السمين إلخ.

والمحلي في شرحه إذا أطلق كلمة " الشيخ" منفردة أو كلمة "المصنف" عند ذكر أي من الكتب الثلاثة: "المغني" و"القواعد" و"الشذور" فإنما يريد بها: ابن هشام الأنصاري.

---

[1] لقد كلفت أحد طلبة العلم الثقات أثناء إعداده لخطة الدكتوراة في القاهرة سنة 2007 م بالبحث عن نسخة أخرى لهذا المخطوط في مظان وجوده في القاهرة عملاً بتوجيهات أستاذي المشرف، إلا أنه لم يعثر عليها، كما أنني قمت بالبحث عنها في العديد من مراكز المخطوطات في العالم كمركز الملك فيصل للبحوث في الرياض ومكتبة جامعة أم القرى و مكتبة الأزهر بالقاهرة على سبيل المثال لا الحصر .

[2] في المخطوط : "موضعه" تصحيف.

- كما اعتمد المصنف نظام التقفية.
- إضافة إلى اعتماد نظام الإحالة عن طريق علامة خاصة "‹ ›" للإشارة إلى السقط أو التكرار أو التصويب وكثيراً ما يضع كلمة "صح".

حواشي جلال الدين المحلي على قواعد الإعراب
توثيق ونسبة

بحمد الله تعالى لقد توفر لدي الأدلة الكافية التي تثبت أن كتاب: "حواشي جلال الدين المحلي على قواعد الإعراب" هي لـ محمد بن أحمد بن محمد الشافعي الأنصاري المشهور بالجلال المحلي، وتتمثل هذه الأدلة بما يلي:

أولاً: نص الناسخ الثاني في نهاية صورة المخطوط /53أ/ حيث يقول: "كذا نقل عن النسخة المنقول منها هذه النسخة: هذا آخر ما وجد بخط مؤلفه: الشيخ: جلال الدين المحلي: هو محمدُ بن أحمد بن محمد الشافعي الأنصاري، ونقلتُ ذلك من خط تلميذه أبي الفضل محمد بن محمد بن محمد بن بهادر المومني الطرابلسي الشافعي تغمدهما الله برحمته".

ثانياً: ترجمة تلميذ المحلي –الناسخ الأول- في كتب التراجم حيث قال الزركلي في الأعلام[1] معرفاً بهذا التلميذ هو: "محمد بن محمد بن محمد بن بهادر الكمال أبو الفضل المومني الطرابلسي ثم القاهري الشافعي...لازم الجلال المحلي حتى قرأ عليه شرحه على المنهاج وجمع الجوامع وغيرهما، بل قرأ عليه الكثير من ألفية العراقي..إلخ" . وهذا الاسم واللقب والكنية والنسبة كلها تتطابق مع ما ورد في نهاية المخطوط الذي بأيدينا.

ثالثاً: سنة وفاة تلميذ المحلي- الناسخ الأول- حيث ذكرت كتب التراجم أن هذا التلميذ محمد بن محمد أبا الفضل المومني الطرابلسي توفي سنة ثمانمائة وسبع وسبعين هجرية كما وتؤكد هذه المصادر نفسها أن شيخه: الجلال المحلي توفي سنة أربع وستين وثمانمائة هجرية مما يؤكد صحة هذه العلاقة العلمية بينهما ويبرهن على صحة نسبة هذا المخطوط إلى صاحبه المحلي.

رابعاً: تلتقي هذه المصادر كلها في أن للمحلي شرحاً على قواعد الإعراب لابن هشام – ولم يكمله- وهو وصف أي "ولم يكمله" يتطابق مع المخطوط الذي بأيدينا، وهكذا تتأكد- بحمد الله- نسبة المخطوط إلى صاحبه الجلال المحلي.

---

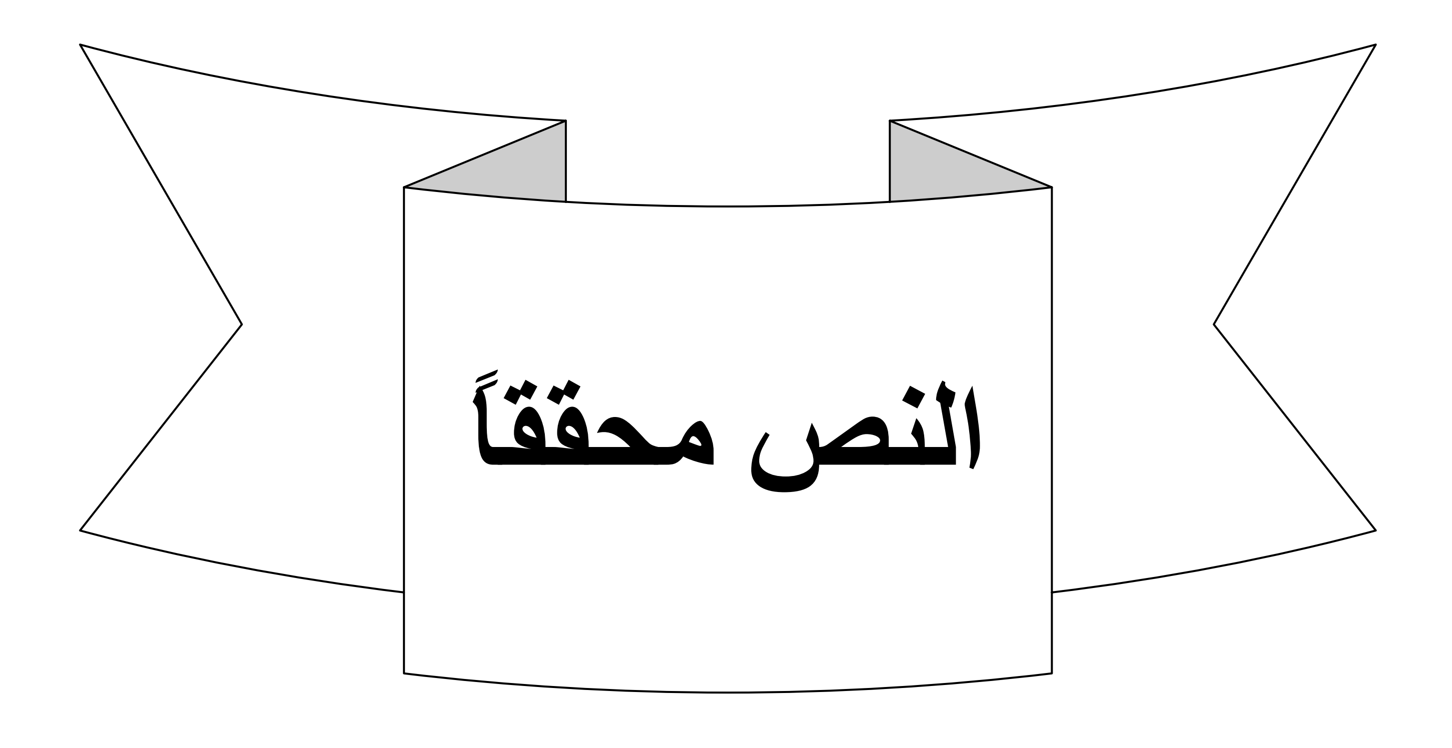
[1] انظر:الضوء اللامع403 الأعلام 101/4.

منـهج التحقيق

اتبع الباحث في تحقيق النص الخطوات الآتية:

1- كتابـة الآيـات القرآنيـة بالرسـم العثمـاني مـضبوطة، ووضـعها بـين قوسـين مُزَهَّرَيْن مع ذكر اسم السورة ورقمها ثم الآية.
2- تخريج الآيات التي وردت على أكثر من قراءة أو رواية من كتب القراءات أو مظانها الأخرى.
3- تخريج الأحاديث النبوية من كتب متون الحديث وذلك بذكر الجزء والصفحة والكتاب والباب والراوي مع التنبيه على الفروق في الرواية إن وجدت.
4- تخريج الأبيات الشعرية، وذلك بالرجوع للديوان أولاً -إن توفر-، ثم من كتب التراث النحوي والأدبي معتمداً منهج تكثير المصادر وذلك بهدف التسهيل على القارئ؛ إن أراد الرجوع للمعلومة في مصادرها.
5- تخريج الأمثال العربية من كتب الأمثال وكذلك الأقوال الواردة عن العرب.
6- الترجمة للأعلام الواردة في المتن، وذلك في المرة الأولى التي يرد فيها العلم، مع الحرص على تكثير المصادر ما أمكن.
7- ترتيب المراجع في حاشية التحقيق تاريخياً حسب وفاة مؤلفيها من القديم إلى الحديث، مع الربط بواو العطف، دون فاصلة، بالإضافة إلى ذكر الجزء ثم الصفحة.
8- ضبط الكلمات التي تحتاج إلى ضبط ،من خلال الرجوع إلى المعاجم اللغوية.


صور
المخطوط
"الصفحتان: الأولى والأخيرة"


النص محققاً

/1أ/

حواشي العلامة المحقق الشيخ

جلال الدين المحلي الشافعي

على قواعد الحبر الهمام/ ابن هشام الأنصاري في الإعراب

خاتم (الكتب خانة الخديوية المصرية)

مخطوط بدار الكتب المصرية(رقم: 1047نحو)

/1ب/

حاشية العلامة المحقق الشيخ/ جلال الدين المحلي الشافعي على قواعد الحَبر الهُمام ابن هشام[1] الأنصاري في الإعراب

بسم ا الرحمن الرحيم وصلى ا على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

المقدمة

أمـا:

قوله: أما: هي موضوعة[2] لمعنيين:

أحدهما: لتفصيل مجمل نحو قولك: هؤلاءِ فُضلاء: أما زيد ففقيه، وأما عمرو فمتكلم، وأما بشر فكذا إلى آخر ما يقصد.

الثاني: لاستلزام شيء لشيء، أي: أن ما بعدها شيء يلزمه حكم من الأحكام، ومن ثَم قيل: إن فيه معنى الشرط، لأن معنى الشرط أيضاً: استلزام شيء لشيء، أي استلزام الشرط للجزاء، والمعنى الثاني لازم لها في جميع مواقعهـا بخـلاف المعنى الأول، فإنه قد يتجرد عنها، وقد التزم بعضهم هذا المعنى أيضا فيها فـي جميع توابعها، فالتزم ذكر المتعدد بعدها، وجعل قوله تعـالى: والراسِـخُون فِـي الْعِلْمِ [3] بعد قوله: فِي قُلُوبِهِم زيغٌ [4] على معنى: وأما الراسخون، وهذا وإن كان محتملاً في هذا المقام إلا أن جواز السكوت على مثل قولك: أما زيد فقـائم يدفع دعوى التزامِ التفصيل فيها، وأما بيان معنى الشرط فيها فبـأن يقـول: هـي حرفٌ بمعنى إن، وجب حذفُ شرطها لكثرة استعمالها في الكـلام ولِكونهـا فـي الأصل موضوعة في التفصيل وهو مقتضى تكررها فيؤدي إلى الاسـتثقال لهـذا أيضاً، وأيضاً لغرض معنوي: وهو أنهم أرادوا أن يقيموا ما هو الملزوم حقيقـة في قصد المتكلم مقام الشرط الذي يكون هو الملزوم في جميع الكلام /2أ/ وتفسير

---

[1] ابن هشام: هو جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف المشهور بـابن هشام النحوي الأنصاري المصري، ذاعت مصنفاته حتى ملأت الآفاق، قال عنه ابن خلدون: "ما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أنـه قد ظهر بمصر عـالم يقال لـه: ابن هشام أنحى من سيبويه"، ومن أهم كتبـه: الإعراب عن قواعد الإعراب الذي دارت حولـه الحواشـي والشروح العديدة، وقد توفي ابن هشام سنة سبعمائة وإحدى وستين هـجرية. انظر: الدرر الكامنة 308/2 والبغية 243 وشذرات الذهب 191/6.

[2] في المخطوط : "موضعه" تصحيف.

[3] سورة آل عمران 7/3 .

[4] سورة آل عمران 7/3.

ذلك :أن أصلَ "أما زيد فقائم" لا بالوقوع إما يكن شيء فزيد قائم بمعنى إن يكن أن يقع في الدنيا شيء يقع قيام زيد، فهذا جزم بوقوع قيامِه وقطع به؛ لأنه جعل وقوع قيامه وحصوله بالوقوع شيء في الدنيا، وما دامتْ الدنيا باقية فلابد من حـصول شيءٍ فيها، ثم لما كان الغرض الكلي من هذه الملازمة المـذكورة بـين الـشرطِ والجزاء على ما يتَبين لزوم القيام لزيد حذف الملزوم الذي هو الشرط، أي يكـن من شيء وأقيم ملزوم القيام وهو زيد، فقام ذلك الملزوم وبقي الفاء بـين المبتـدأ والخبر لأن فاء السببية ما بعدها لازم لما قبلها فحصل غرضك الكلّي وهو لـزوم القيام لزيد. من شرح الحاجبية للرضي[1].

وذكر ابن هشام معنى آخر لها: وهو التوكيد، قال: وقلّ من يذكره ولم أر من أحكم شرحه إلا الزمخشري، فإنه قال[2]: فائدةٌ: أما في الكلام أن تعطيه فضل توكيـدٍ، تقول: زيد ذاهب، فإذا قصدت تأكيد ذلك وأنه لا محالة ذاهب وأنه بصدد الـذهاب وأنه أتتْ منه عزيمة قلت: أما زيد فذاهب، ولذلك قال سيبويه[3] في تفسيره: مهما يكن من شيءٍ فزيد ذاهب وهذا التفسير مدلٍ بفائدتين: ببيان كونـهِ توكيـداً/2ب/ وأنه في معنى الشرط انتهى، من المغني[4].

بَعْـد:

قوله: بَعْد: هو من الظروف المبنية عند قطعها عن المضاف إليه لمشابهتها الحرفَ باحتياجِها إلى معنى ذلك المحذوف فإن قلتَ: فهذا الاحتياج حاصل لها مع وجود المضاف، فِلم لَم تُبن معه كالأسماء الموصولة؟ فإنها تُبنَى مع وجـود مـا يحتاج إليه من صلتها. قلت: لأن ظهور الإضافة فيها يـرجح جانـب اسـميتها

---

[1] انظر: شرح الكافية للرضي 467/4.

والرضي: هو محمد بن الحسن الاستراباذي، عَلَم بالعربية من أهل استراباذ، له:الوافية في شرح الكافية والشافية في شرح مقدمة ابن الحاجب. توفي سنة ستمائة وست وثمانين هجرية. انظر: شرح الكافية 400/2 و بغية الوعاة 567/1 والأعلام 86/6.

[2] انظر: الكشاف للزمخشري 70/1-71.

الزمخشري: هو محمود بن عمر الخوارزمي إمام في اللغة والأدب والتفسير اشتهر بالاعتزال، صاحب الكشاف والمفصل وغيرهما توفي سنة خمسمائة وثمان وثلاثين هـجرية انظر: بغية الوعاة 279/2 ووفيات الأعيان 860/5.

[3] انظر: الكتاب 235/4 والمفصل 443/1 وشرح الكافية للرضي397/2 .

وسيبويه: هو أبو بشر عمر بن عثمان بن قنبر، فارسي الأصل، من أشهر النحاة القدامى، له (الكتاب) والمعروف (كتاب سيبويه)، وعليه شروح كثيرة وشروح لشواهده. توفي سنة مائة وثمانين هجرية.

انظر: البلغة 173 وما بعدها ومراتب النحويين 106 والأعلام 81/5.

[4] انظر: المغني لابن هشام 57/1.

لاختصاصها بالأسماء، أما "حيثُ"، و"إذْ"، فإنها وإن كانتْ مـضافةً إلـى الجمـل الموجودة بعدها إلا أن إضافتَها ليست بظاهرةٍ لأن الإضافة في الحقيقة إلى مصادر تلك الجملة، فكأن المضاف إليه محذوف، ولما أُبدل في "كلٍ وبعضٍ" التنوين مـن المضاف إليه فتعرب فإن:

ونحن قتلْنا الأزد أزد شَنُوءةٍ فما شَربوا بعداً على لَذةٍ خَمراً[1]

ومنه القراءة الشاذة[2]: لِلهِ الْأمر مِن قَبلٍ ومِن بعدٍ [3] وقيل: إنما أُعربت حينئـذ لأنّه إذا تَرك الإضافة فيها ولم ينو المضاف إليه أُعربـتْ لعـدم تَـضمن معنـى الإضافة، فعلى القول الأول لا فرق في المعنى بين ما إذا كانت معربةً مقطوعـة عن الإضافة وبين ما إذا كانت مبنيةً، وعلى القول الثاني بينهما فرق فإنها إذا بنيتْ كان المضاف إليه في حكم الكائن /3أ/ وإذا أُعربت مقطوعة كانت في حكم الساقط نسياً، وهل الفرق بينهما معربةً ومبنية، وإن كان المضاف إليه في الحالين محذوفاً وأنها مبنية متضمنة لمعنى المضاف إليه المتضمن لمعنى الحرف تَـضمن "أيـن" لحرف الاستفهام، وإذا أُعربت كان المضاف إليه محذوفاً في نفـسه لا أن شـيئاً يتضمنُه فهي كالظروف في نحو قولك: خرجتُ يوم الجمعـة، فـي أن الحـرف محذوف في نفسه لا متَضمن له، وإنما بنيت على الحركة عند قطعها ليعلم أن لها عِرقا في الإعراب، وعلى الضمِ جبراً بأقوى الحركات، لما لحقهـا مـن الـوهن بحذف المحتاج إليه؛ أعني المضاف إليه، أو ليكملَ لها جميع الحركات لأنها فـي حال الإعراب كانت في الأغلب غير متَصرفة وكانـت إمـا مجـرورة بمـن أو منصوبة على الظرفية أو لتخالفَ حركةُ بنائها حركةَ إعرابها.

قوله: جل ا : الكلام عليه مشهور.

قوله: حَقّ حَمدِهِ: أصلُه المطابقة والموافقة، وهو يقال على أوجـه: الأول لموجِدِ الشيء بحسبِ ما تقتضيهِ الحكمةُ، ولذلك يقال: فعلُ ا كله حق.[4]

---

[1] البيت بلا نسبة، وإنما نسب إلى بعض من بني عقيل.انظر: أوضح المسالك (158/3/346) والأشموني (322/2/645)، والبيت من البحر الطويل وهناك رواية أخرى في معجم الشواهد النحوية 408/1137 ورواية في شذور الذهب 148:

ونحنُ قَتَلنا الأُسدَ أُسْدَ خَفيّةٍ ... ...

[2] انظر: أوضح المسالك 156/3 وشرح ابن عقيل 72/3 وشرح شذور الذهب137.

[3] سورة الروم: 4/30

[4] يبدوا أن الوجه الثاني ساقط من المخطوط.

الثالث: الاعتقاد في الشيء المطابق لما عليه ذلك الشيء في نفسه كقولنا: اعتقاد فلان في البعث والثواب والعقاب والجنة والنار.

الرابع: للقول /3ب/ والفعل الواقع بحسب ما يجب، وقَدر ما يجب في الوقت الذي يجب كقولك: قولُك حقٌ وفعلك حقٌ، ويستعمل استعمال الواجب والجائز واللازم.

تنبيه: إضافة الحق إلى الحمد من إضافة الصفة للموصوف، وقال الزمخشري[1] في قوله تعالى: والذين[2] وجاهِدوا فِي اللهِ حق جِهادِهِ [3] يقال: هو حقُ عالم وجِد عالم، أي عالماً حقاً وجِداً، ومنه حق جهاده، فإن قلتَ: ما وجه هذه الإضافة؟ وكان القياس حق الجهاد فيه أو حق جهادكم فيه، كما قال: وجاهِدوا فِي اللهِ [4] قلت: الإضافة تكون بأدنى ملابسة واختصاص، فلما كان الجهاد مختصاً با من حيث أنه مفعول لوجههِ ومن أجلهِ صحتْ الإضافة فيه ويجوز أنه يتسع في الظروف كقولك:

ويومٍ شَهدناه سليماً وعامراً[5] ... ...

انتهى كلامه، فإن قلت: إذا كان حقَ جِدِه من باب حق جهاده فقد أضيفت الصفة إلى موصوفها وهو ممتنع عندهم قلت: يؤول كما أول قولهم: جرد قطيفة، فإن المعنى: قطيفة جردةٌ أي باليةٌ، ثم حذف الموصوف وأُضيفت صفتُه إلى جنسها للتبيين؛ إذ الجرد يحتمل أن يكون من القطيفة ومن غيرها كما كان "خاتم" محتملاً لأن يكون من الفضة ومن غيرها، فالإضافة بمعنى: من والقطيفة دثار/4أ/ مخمل.

قوله: والصلاة والسلام: الكلام على الصلاة والخلاف فيها وفي وجوبها مشهور والذي نذكره هنا مسألة نفيسة لم نر من تعرض لها إلا في جلاء الإفهام[6]

---

[1] انظر الكشاف 119/3.

[2] في المخطوط: "والذين جاهدوا" الذين زائدة وليست جزءاً من الآية.

[3] سورة الحج 78/22.

[4] سورة الحج 78/22.

[5] هذا صدر بيت عجزه:

... ... قليلاً سوَى الطَّعن النِّهالِ نَوافلُه

البيت لرجل من بني عامر.انظر: سيبويه والشنتمري 90/1 وهو بلا نسبة في الدرر 172/1 وهو في الهمع 203/1.

[6] انظر: جلاء الأفهام 227.

في فضل الصلاة والسلام، وهي أن السلام هل حكمه حكم الصلاة في جميـع مـا ذُكر فيها أم لا؟ حكى فيها وجهين ونقلهما عن الجويني[1].

قوله: سيدنا: السيد المتَولي أي الجماعة الكثيرة وينسب ذلك فيقال: سـيد القوم، ولا يقال: سيد الثوب وسيد الفرس، ويقال: ساد القوم سودهم، ولما كان في شرط المتولي للجماعة الكثيرة أن يكون مهذب النفس قيل: لكل من كان فاضلاً في نفسه: "سيد"، وإطلاق السيد على النبي محمد ﷺ يوافق ما ثبت في الحـديث أنـه قال: "أنا سيد ولد آدم ولا فخر"[2] ولكن هذا مقام الأخبار بنفسه عن مرتبته ليعتقد أنه كذلك.

وأما في ذكره والصلاة عليه فقد علّمهم الصلاة عليه لما سألوه عن كيفيتها بقوله: "قولوا اللهم صل على محمد"[3] إلخ، فلم يذكر لفظ: "السيد"، وقد تردد نظر الـشيخ عز الدين بن عبد السلام[4] في أن الأفضل ذكر السيد مراعاة للأدب، أو عدم ذكره رعاية للوارد نقله**/4ب/**عند الشيخ جمال الدين الإسنوي في المهمـات[5] = بلفـظ: و"لَغَلَب على ظني أن الشيخ عز الدين إلى آخره".

<u>**عبـده:**</u>

قوله: وعبده: العبد يقال على أضرب:

الأول: عند تحكيم الشرع وهو الإنسان الذي يصح بيعه وابتياعه.

---

[1] الجويني: هو أبو المعالي إمام الحرمين عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني، ولد سنة أربعمائة وعشرة هجرية إمام العلماء في وقته، أقام بمكة والمدينة 4 سنين يدرس ويفتي ويصنف، وكان إماماً للحرمين الشريفين وبذلك لُقبَ، وادعى الجهاد المطلق ثم عاد إلى تقليد الشافعي -رحمه الله- قال عنه ابن خلكان: هو أعلم المتأخرين من أصحاب الشافعي ومجمع على إمامته، ومن تلاميذه: الغزالي وحسبك. توفي سنة أربعمائة وثمان وسبعين. انظر: شذرات الذهب 358/3 وطبقات الشافعية 165/5 ووفيات الأعيان 341/2.

[2] الحديث أخرجه الإمام مسلم في صحيحه (43 كتاب: الفضائل في باب تفضيل نبينا ﷺ على جميع الخلائق) (2278/1208/1) والإمام الترمذي (46) كتاب: المناقب عن الرسول ﷺ وفي المستدرك 660/2 .

[3] الحديث: في البخاري 1233 وفي مسلم 305/1 وفي الموطأ 165/1وفي سنن أبي داوود 321/1.

[4] الشيخ عز الدين: هو عبد العزيز بن عبد السلام أبو القاسم بن الحسن السلمي الدمشقي عز الدين الملقب بسلطان العلماء شافعي، بلغ مرتبة الاجتهاد، من كتبه التفسير الكبير والإلمام في أدلة الأحكام وقواعد الشريعة والفوائد، وقواعد الأحكام في إصلاح الأنام والفتاوى وغيرها انظر: فوات الوفيات 350/2 والأعلام 21/4 ومعجم المؤلفين 249/5.

[5] لم أقف عليه في أي من مظان البحث .

جمال الدين الإسـنوي: هو عبد الرحمن بن الحسن بن علي جمال الدين الإسنوي، الفقيه الشافعي الأصولي العروضي النحوي، له تصانيف مشهورة منها: الكواكب الدرية ، توفي سنة 772هـ. انظر: البغية 92/2.

الثاني: عبد بالإيجاد وذلك ليس الأمة، وإياه قصد بقوله: إِن كُلُّ مَن فِي السمواتِ والأَرضِ إلا آتِي الرحمن عبداً [1].

والثالث: عبد بالعبادة وهو المقصود بقوله تعالى: واذْكُر عبدنَا أَيوب [2] وقوله: فَوجدا عبداً مِن عِبادِنَا [3] ومنه سبحان الذِي أَسرى بِعبدِهِ [4] وعبد الدنيا وأعراضها وهو المعتكِف على خدمتها ومراعاتها وإياه قصد النبي -صلى الله عليه وسلم- بقوله: "تعس عبد الدينار"[5] والعبودية إظهار التذلل، والعبادة غاية التذلل ولا يستحقها إلا من له غاية الإفضال.

قوله: محمد: قال الراغب في مفرداته[6]: ويقال: محمد إذا كثرت خصاله المحمودة، ومحمد إذا وجد محموداً انتهى. ونبينا -صلى الله عليه وسلم- وجد فيه الأمران.

قوله: وآله: الآل قيل مقلوب من أَهلْ ويصغّر على أُهيل إلا انه خُص بالإضافة إلى أعلام الناطقين دون النكرات ودون الأزمنة والأمكنة، ويقال آل فلان ولا يقال آل رجل ولا آل زمان كذا، وموضع كذا كما/5أ/ يقال: أهل زمان كذا وبلد كذا، وقيل: هو في الأصل اسم الشخص ويصغر على أُويلْ ويستعمل في من يختص بالإنسان لاختصاص ذاته، إما بقرابة قريبة أو بموالاة، وقيل: آل النبي أقاربه، وقيل: المخصوصون به من حيث العلم، وذلك أن أهل الدين ضربان:

ضرب مختص بالعلم المتقن والعلم المحكم فيقال لهم: آل النبي وأمته.

وضرب مختصون بالعمل على سبيل التقليد ويقال لهم: أمة محمد -صلى الله عليه وسلم- ولا يقال: آل النبي، فكل آل نبي أمته، وليس كل أمتِهِ آله .

---

[1] سورة مريم 93/19.

[2] سورة ص 41/38.

[3] سورة الكهف 65/18.

[4] سورة الإسراء 1/17.

[5] الحديث :في البخاري 1057,2364/3 و سنن ابن ماجه 1385,1386/2.

[6] انظر: مفردات الراغب 263/1.
والراغب هو: مفضل بن محمد الأصفهاني أبو القاسم الراغب كان في أوائل المائة الخامسة، له المحاضرات، أفانين البلاغة وغير ذلك وكان الناس يظنون أنه معتزلي لكن نقل السيوطي عن الفخر الرازي أنه من أئمة السنة وقرنه بالغزالي، وهذه فائدة حسنة، فلا عبرة بظنون الناس، توفي سنة خمسمائة وسبع وتسعين، انظر: معجم الأدباء 11/19 وشذرات الذهب 333/4 وطبقات الشافعية 97/4 ووفيات الأعيان 233/4.

وقيل لجعفر الصادق ﵁: وإن الناس يقولون: كُلهم آلُ النبي ﷺ فقال[1]: "صدقوا وكذبوا"، فقيل ما معنى ذلك؟ فقال: "كذبوا في أن الأمة كلهم منهم آلـه، وصدقوا أنهم إذا قاموا بشرائط شريعة آله".

وقوله تعالى: مؤْمِن مِن آل فِرعون [2] أي من المختصين به من حيث النـسب والمسكن لا من حيث تقدير القوم في أنه على شريعتهم.

قوله: فهذه إشارة إلى موجود: أي في الذهن كأنه قدر وجودهـا عنـده فأشار إليها، أو يقال إنه صنع الخطبة بعدما فرغ منها وفيه ضعف من حيـث أن العادة خلاف ذلك أو يقال: لما قدر**/5ب/**أنه يضع هذا الكتاب وأنه لم يكـن حينئـذ موجوداً إجمالاً في ذهنه، وأمل أن ا يعينه عليه ويمد في أجله إلى فراغه فإنـه كأنه موجود محقق فأشار إليه نحو قوله تعالى: هذَا يوم لا ينْطِقُون [3].

<u>فوائـــد:</u>

قوله: فوائد: جمع فائدة وهي ما يكون الشيء به أحسن حالاً منه لغيـره. **والجليلة**: العظيمة، فإن قلت: كان من حق المصنف أن يجمع كما أن موصـوفها مجموع لوجوب التطابق بينهما، قلت: قال الزمخشري[4] في قوله تعالى: ولَهـم فِيها َأزواج مطَهرةٌ [5] : فإن قلتَ فهلا جاءت الصفة مجموعة كالموصوف. قلت: هما لغتان فصيحتان، يقال: النساء فعلن وهن فاعلات وفواعل، والنساء فعلت وهي فاعلة، ومنه بيت الحماسة:

وإذا العذَارى بالدخَان تقنّعتْ واستَعجلتْ نَصب القُدور فَملّتِ[6]

والمعنى: جماعة أزواج مطهرة انتهى.

---

[1] انظر: فيض القدير شرح الجامع الصغير 74/1.

و جعفر الصادق هو: أبو عبد الله بن محمد الباقر بن علي زين العابدين بن الحسين بن علي بن أبي طالب ﵇، أحد الأئمة الإثني عشر على مذهب الإمامية وكان من ساداتِ أهل البيت ولقب بالصادق لصدقه ألف كتابا تضمن 500 رسالة. توفي سنة مائة وثمان وأربعين هـ انظر: وفيات الأعيان 131/1 وشذرات الذهب 220/1 وحلية الأولياء 193/3 .

[2] سورة غافر 28/40.

[3] سورة المرسلات 35/77.

[4] انظر: الكشاف 66/1.

[5] سورة البقرة 25/2.

[6] البيت نسب لسلمى بنت ربيعة وهو في نوادر أبي زيد 121 وشرح المفضليات 349 وفي الحيوان 74/5 وفي الدرر 35/1 وهو بلا نسبه في الهمع60/1.

شرح بقية المقدمة:

قوله: في قواعد جمع قاعدة: والقاعدة حكم كلي منطبق على جميع جزئياته ليتعرف أحكامها منه كقولنا: الجملة الواقعة خبراً لها محل من الإعراب.

قوله: الإعراب في اللغة: الإفصاح، يقال أعرب الرجل بحجته أي أفصح بها ولم يتق أحداً وفي الاصطلاح قيل: نفس الحركات والحروف/**6أ**/اللاحقة آخر المعربات من الأسماء والأفعال، فعلى هذا يكون أمراً لفظياً وهـو اختيـار ابـن خروف[1] والأستاذ أبي علي[2] وابن الحاجب[3] وابن مالك[4] وقيل هو تغيير فـي آخر المعربات من الكلمة، أو ما هو كالآخر لعامـل دخـل عليهـا، والحركـات علامات ودلائل عليه، فعلى هذا يكون أمراً معنوياً وهـو ظـاهر قـول سـيبويه والزمخشري والأعلم الشنتمري[5].

قوله: تقتفي: من الاقتفاء وهو الإتباع تقول: اقتفَيتُ أثَره: أي اتبعتُه فهو متعدٍ بنفسِه إلى واحد.

قوله: بمتأملها: أي وهو الناظر فيها بالبصيرة والفكر.

قوله: جادة الصواب: قال في الـصحاح[6]: الجـادة: معظـم الطريـق، والصواب ضد الخطأ انتهى، فالجادة مفعول تقتفي تعدى إليه بنفسه، وقوله بمتأملها تعدى إليه أيضاً بالحرف، المعنى: أن هذه الفوائد تجعل متأملهـا تابعـاً طريـق الصواب كما تقول: ما ريتُ زيداً عمراً أي جعلت زيداً مماريأ عمراً وهكذا شـأن

---

[1] ابن خروف: هو علي بن محمد الحضرمي أبو الحسن علم بالعربية، أندلسي من شراح كتاب سيبويه، وله ردود كثيرة على بعض معاصريه وهو غير ابن خروف الشاعر توفي سنة ستمائة وستٍ للهجرة، انظر إنباه الرواة 192/4 ووفيات الأعيان 335/3 و فوات الوفيات 84/3 وبغية الوعاة 203/2 والأعلام 33/4 ومعجم المؤلفين 221/7.

[2] أبو علي: هو أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي النحوي، من أكابر النحويين أخذ عن ابن السراج والزجاج وأخذ عنه ابن جني، له: التذكرة، والحجة، والإيضاح، والتكملة، توفي سنة ثلاثمائة وسبع وسبعين. انظر: وفيات الأعيان 80/2 وشذرات الذهب 88/3 والأعلام 179/2 ومعجم المؤلفين 200/3.

[3] تقدم ترجمته ص 7.

[4] ابن مالك: هو أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني أحد الأئمة في علو م العربية ولد في جيان بالأندلس وانطلق إلى دمشق وتوفي بها من أشهر كتبه: الألفية، وتسهيل الفوائد وشرح تسهيل الفوائد والصرف في معرفة لسان العرب والكافية والشافية وشرحها توفي سنة ستمائة واثنتين هجري، انظر: إشارة التعيين 320-321 والبلغة 201 وبغية الوعاة 130/1-137 والأعلام 223/6.

[5] الشنتمري: هو أبو الحجاج يوسف بن سليمان الشنتمري نحوي عالم بالعربية ومعاني الشعر حسن الضبط متقن وله: كتب على كتاب سيبويه وشرح الشواهد، توفي سنة أربعمائة وستٍ وأربعين هجرية. انظر: وفيات الأعيان 131/1 والإيضاح 11/1 وبغية الوعاة 528/1 وشذرات الذهب274/5.

[6] انظر: مختار الصحاح 119/1. ولم أعثر عليها في الصحاح كما ذكر المصنف.

كل فعل متعدٍ بنفسِه عدي لآخر بالباء ونحوها يكون هذا معناه، والباء في قوله بمتأملها بنفسِه أنها تجعل متأمِلها تابعاً لطريق الصواب في حالة **/6ب/** اتصافه بهذه الصفة ومصاحبته لها حتى ولو لم يراعها لم يفده ذلك.

تنبيه: إسناد تقتفي إلى الفوائد مجاز عقلي طرفاه حقيقيان لأن الاقتفاء والفوائد مستعملان في معناهما الحقيقي وإنما التجوز في نسبة أحدهما للآخر، والنسبة الحقيقية إنما هي للمتأمل فيها، أي تقتفي بمتأملها بسببها جادة الصواب، ومن ثم قال بعضهم: إن في العبارة قلباً وإن أصلها: يقتفي المتأمل أي بسببها جادة الصواب.

قوله: وتطلعه: أي توقفه في الأمد وهو: مدة لها حد محمول إذا أُطلق، وقد ينحصر نحو أن يقال: زمان كذا، والفرق بين الزمان والأمد: أن الأمد يقال: باعتبار الغاية والزمان عام في المبدأ والغاية، ولذلك قال بعضهم: المدى والأمد متقاربان، المعنى توقفه في الزمان القصير وخلاف الطويل والجمع قصار وفيه من المجاز مثل ما تقدم قاله ابن جماعة[1].

قوله: على نكت: وهي جمع نكتة وهي من الكلام الجملة المنقحة المحذوفة الفضولية وإضافتها أي النكت إلى:

قوله: كثير: وهو مقابل القليل من النوع الذي يقابل به الكثرة للوحدة واعلم أن التقابل بين الكثرة والوحدة وكذا بين الواحد والكثير ضروري وإنما الكلام في جهة تلك المقابلة فاعلم أن الكثرة لا تقابل الوحدة **/7أ/** لذاتها إذ ليس إحداهما عدم الأخرى ولا ضداً لها ولا مطابق لتقوم الكثرة بها بل لكونها مكيال للكثرة وهو إضافة عرضت لها.

قوله: من الأبواب: أي الأبواب التي يحتاج إليها المعرب.

قوله: عملتُها عملَ مَنْ طَب لمنْ حَب: قال المصنف في بعض ما علق عنه: يقال: طب يطب، أي صار عالماً ماهراً، وحب يحِب أي أحب، وقرأ بعضهم[2]: ﴿فَاتبِعوني يحبكُم الله﴾ [3] بفتح الباء لأن الماضي ثلاثي، وتفتح الباء

---

[1] انظر: أوثق الأسباب 7.

[2] انظر: الكشف عن وجوه القراءات61 و كتاب الأفعال 9/1.

[3] سورة آل عمران 31/3.

لالتقاء الساكنين لأنه جزم في جواب الأمر فسكّن، والحرف المدغم ساكن، تقـول العرب: فعلتُه فعل من طب لمن حب، أي فعل من هو ماهر في الشيء وحاذق فيه وقد فعل شيئاً لمن أحب فإنه إذا كان لذلك جاء الفعل علـى غايـة مـن الإتقـان والحسن.

قوله: وسَميتُها بالإعراب: أراد به: اللغوي أي: الإبانة في قواعد الإعراب أراد به: الاصطلاحي.

قوله: ومـن ا : هو اسم الدائم الواجب الوجوب المستجمع لجميع الصفات الكاملة، والأشهر من القولين أنه علَم، وأورد الثعلبي[1] على كونه علَمـاً نظـراً، حيث قال: لما وضع له وهو الواجب لذاته أو المستحق ***/7ب/*** للعبودية وكل واحد منهما وإن انحصر في الخارج في فرد واحد لدليل دل عليه لا يمنع كليته، ومفهوم العلم جزئي وقال التفتازاني[2] في مطوله في تعريف المسند إليه في قول صاحب التلخيص[3]: ﴿قُلْ هو الله أَحد﴾[4]، هذا سهو ، ألا ترى أن قولنـا: لا إلـه إلا ا كلمة توحيد بالاتفاق من غير أن تتوقف على اعتبار "عبد"، فلـو كـان ا اسـماً لمفهوم المعبود بالحق أو الواجب لذاته لا علماً للمفرد الموجود منـه لمـا أفـاد التوحيد لأن المفهوم من حيث هو يحتمل الكثرة، وأيضاً فالمراد بالإله فـي هـذه الكلمة، إما المعبود بالحق فيلزم استثناء الشيء من نفسه أو مطلق المعبود فيلـزم الكذب لكثرة الموجود منه، والمعنى: لاستحق العبودية له في الوجـود أو بوجـود الإله الفرد الذي هو خالق العالم، وهذا معنى قول صـاحب الكـشاف[5]: "إن ا تعالى لمختص بالمعبود بالحق لم يطلق على غيره، أي الفرد الموجود الذي يعبـد بالحق تعالى وتقدس".

---

(1) الثعلبي: الإمام الحافظ العلاّمة، شيخ التفسير، أبو إسحاق أحمد بن محمّد بن إبراهيم النيسابوري، كان أحد أوعية العلم،وكان أوحد أهل زمانه في علم القرآن، حافظاً للّغة، بارعاً في العربية، واعظاً، موثّقاً له كتاب التفسير الكبير وكتاب العرائس في قصص الأنبياء.انظر: سير أعلام النبلاء 435/17 ووفيات الأعيان 97/1 و طبقات المفسرين 66/1.

(2) انظر: المطول 216.

التفتازاني: هو مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني إمام في العربية، له تصانيف كثيرة منها: الإرشاد في النحو توفي سنة سبعمائة وإحدى وتسعين هجرية. انظر: الدرر الكامنة 250/4 والسخاوي في الذيل التام 359/1

(3) انظر: التلخيص في علوم البلاغة 58.

(4) سورة الإخلاص 1/112.

(5) انظر: الكشاف 453/4.

قوله: أستَمد: أي أطلب المدد بالتوفيق، قيل: هذا هو خلق القـدرة علـى الطاعة وضده الخذلان وقيل قدرة الطاعة.

قوله: والهداية: هي في اللغة الإرشاد والدلالة وضدها الـضلالة، وقيـل: الضلالة عدم الهداية فعلى الأول: الضلالة: سلوك طريق لا يوصل إلى المطلـوب وعلى الثاني: عدم سلوك طريق يوصل إلى المطلوب وهو معنى الهداية، فلم **/8أ/** يختَلف عليهما.

قوله: إلى أقوم طريق: كناية عن سرعة الوصول إلى المأمول، لأن الخط المستقيم أقصر من المنحنى.

قوله: بمَنّه: أي بواسع عطائه وجوده، وفي الحديث: "المنّان"[1]: "الذي يبدأ بالعطاء قبل السؤال والحنان: هو الذي يحلم على من عصاه".

قوله: وتنحصر في أربعة أبواب: الظاهر أنه من قبيل حصر الكـل فـي الأجزاء لا الكلي في جزيئاته، والفرق بينهما أن المحصور إن صح وقوعه خبـراً عن كل واحد من المحصور فيه فهو الثاني نحو: الحيوان إنسان وفرس وإلا فهو الأول، نحو: السكنجبين: خل وعسل، وما نحن فيه كذلك، قيل: لا يقـال: حـصر الكل في الأجزاء بل يقال: العكس؛ لأن الحصر جعل الشيء في محل محيط بـه، والمحيط حاصر، والمحاط به محصور مطروق، وشأن الكل مع أجزائـه علـى العكس لأن الكل محيط بالأجزاء من حيث المعنى، والأجزاء منحصرة في الكل، فكيف يجعلُ الكل محصوراً فيها؟ وهذا بخلاف التقسيم، فإن الكل يقسم إلى أجزائه، كما يقسم الكُلّي إلى جزيئاته، وأجاب عن هذا الشيخ عز الدين[2] نحواً: بأن الأول أن يقال: الكلي يقوم بالأجزاء، فله بهذا الاعتبار **/8ب/** حصر فيها.

والثاني: أن بين الكل والأجزاء علاقةٌ ولزوم به صح التجرد وإن كان من حيث المعنى: الأجزاء محصورة في الكل.

قوله: اِعْلم أن اللفظ إلى آخـره: اللفظ في الأصل مصدر لفظ، ثم صـار بمعنى الملفوظ، والمراد من اللفظ ههنا الملفوظ، وهو صوت يعتمد على مخـرج

---

[1] المنان: هو جزء من حديث طويل رواه أنس بن مالك، انظر: موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان 592 والمستدرك 63/1 ومسند الحارث 960/2.

[2] انظر: أوثق الأسباب 12.

الحروف، فالصوتُ الساذج لا يسمى لفظاً وإن خَرج من الفم، إذ لم يعتمـد علـى مخرج الحروف، وهذا وإن كان مجازاً لكنه مجاز مشهور، والمجـاز المـشهور ملحقْ بالحقيقة، فَيصِح الحد به نجم الدين سعيد[1].

قال الشيخ عز الدين[2]: اللفظ جنس، والمفيد: فصل مدخل فيـه المركـب لفظاً ومعنى أو معنى فقط، وخرج عنه البسيط لفظاً ومعنى أو معنى فقط، قالـت: فيه أَخْذُ الجنس البعيد الذي هو اللفظ مكان القريب أي المركب، وهو غير مناسب، لا يقال: غير مناسب لتعريف خاص وذلك لا يبطـل مطلـق المناسـبة لمطلـق التعريف، لأنا نقول: فيه ترك الأولى مع إمكانه.

---

[1] لم أقف عليه في أي من مظان البحث.

[2] انظر: أوثق الأسباب 13.

الشيخ عزالدين: هو محمد ابن أبي بكر ابن عبد العزيز الكناني الحموي ثم المصري الشافعي المعروف بابن جماعة عالم بالأصول والجدل واللغة والبيان ، تتلمذ على ابن خلدون وكان مكثراً من التصانيف حتى جمعت أسماء في كراسين ومن كتبه إعانة الإنسان والمثلث في اللغة و المسعف والمعين في النحو ، وحاشية على المغني ، وثلاث حواشي على المطول.انظر: بغية الوعاة 63/1 وشذرات الذهب 139/7 وهدية العارفين6 /182 والأعلام 57/6.

الباب الأول: في الجمل وأحكامها

المسألة الأولى في شرحها: اللفظ والجملة والكلام

قوله: إن الجملَ أعم منَ الكلام: يصدق بالأعم مطلقاً وبالأعم من أوجـه، ومراده الأول بقرينة ما بعده، وفي شرح الحاجبية [قال][1] الـشيخ الرضـي[2]: الفرق بين الجملة والكلام أن الجملة ما أضمر الإسناد **/9أ/** الأصلي سواء كانـت مقصودة لذاتها أم لا، كالجملة التي هي خبر المبتدأ، وسائر ما ذُكر مـن الجمـلْ، فيخرج المصدر واسما الفاعل والمفعول والصفة المشبهة، والظرف مـع أسـندت إليه، والكلام ما تَضمن الإسناد الأصلي وكان مقصوداً لذاته، فكل كلام جملـة ولا ينعكس.

قوله: باسم: أي مسند إليه أو مسند.

قوله: بُدئت: أي الآن أو في الأصل بفعل أي ملفوظٍ به أومقدر، ويدل على ذلك أمثلته.

تنبيه: اقتصر المصنف هنا على تقسيم الجملة إلى: الاسمية والفعلية ولـم يقتصر في المغني[3] على ذلك، بل قسمها إلى الظرفية أيضاً وهي التـي بـدئت بظرف أو جار ومجرور نحو: عندك زيد، وأفي الدار زيد؟، إذا قدرتَ زيداً فاعلاً بالظرف والجار والمجرور لا بالاستقرار المحذوف، ولا مبتدأً مخبراً عنـه بهمـا انتهى. فما النكتة في ذلك؟

تقسيم الجملة إلى صغرى وكبرى

قوله: ويُسمى المجموع: جملة كبرى وغُلامُه مُنطَلقٌ جملة صغرى:

تقسيم الاسمية إلى: كبرى وصغرى لا يمنع تقسيم الفعلية إليهما نحو:

---

(1) ما بين المعقوفتين زيادة من عندي ليستقيم المعنى.
(2) انظر: شرح الرضي على الكافية 33/1.
(3) انظر: المغني 376/2 .

"ظَنَنْتُ زيداً يقوم أبوه" . وقد نص في المغني[1] على ذلك، وبحثَ فيه فـي قولهم: كبرى وصغرى: من جهة أن فُعلى أفعل إنما يستعمل بـ أل أو بالإضـافة ولذاك لُحن/9ب/أبو نواس[2] في قوله:

كأن صغرى وكُبرى من فَواقِعها   حصباء درٍ على أرضٍ من الذهبِ[3]

وقول بعضهم: إن من زائدة وأنهما مضافان على حد قوله:

... ...   بين ذراعي وجبهةِ الأسدِ[4]

يرده إن[5] الصحيح أن "من" لا تقحم فـي الإيجـاب ولا مـع تعريـف المجرور، ولكن ربما استُعمل أفعل التفضيل الذي لم يرد به المفاضلة مطابقاً مـع كونه مجرداً، فعلى هذا يتخرج قول النحويين، وكذلك قول العروضـيين: فاصـلة كبرى وفاصلة صغرى.

قوله: ومثله "لكنّا" إلخ: أي ومثل هذا المذكور في تعداد المبتدآت وتعـداد الجمل: لَكِنا هو الله ربي[6]، قرأ ابن عامر[7] بإثبات الألـف وصـلاً ووقفـا، والباقون بحذفها وصلاً وبإثباتها وقفا، وأصله: لكن أنا هو ا ُ ربي فنقـل حركـة الهمزة من أنا إلى نون لكن، وحذفت الهمزة فالتقى مثلان فأُدغِم أحدهما في الآخر، وإعرابه: أن لكن لغو لكونها مخففة، و"أنا" مبتدأ أول، و"هو" ضمير الشأن مبتـدأ ثاني، وا مبتدأ ثالث، وربي خبر الثالث، والثالث خبره جملة صغرى خبر الثاني، والثاني وخبره جملة وسطى أو جملة ذات وجهين خبر الأول، والمجمـوع جملـة

---

[1] انظر: المغني 381/2 .

[2] البيت لأبي نواس في ديوانه 29 . انظر:المغني 498/1 ومعجم القواعد العربية32/2 ودواوين الشعر العربي على مر العصور179.

أبو نواس: هو الحسن بن هانئ الشاعر المشهور ولد بالبصرة سنة مائة وخمسٍ وأربعين هجرية، وكان أبوه من جند مروان بن محمد، ولما سُئل أبو نواس عن نسبه قال: أغناني أدبي عن نسبي، وقد اعتنى بجمع شعره طائفة من الفضلاء منهم الصولي. توفي سنة مائة وتسعين هجرية ببغداد.

[3] مغني اللبيب 380/2.

[4] عجز بيت صدره: يَا مَنْ رَأَى عارضاً أُكَفْكُفه ... ...

والبيت لحسان في ديوانه 94 وانظر: العيني 553/1 والأغاني 1373/4 هو بلا نسبة في شرح ابن عقيل 198/1.

[5] في المخطوط : يزده في المخطوط : "يزده إن" كلمة يزده زيادة لا علاقة لها بالسياق.

[6] سورة الكهف 38/18.

[7] انظر: إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر 515/1.

ابن عامر: هو عبد الله بن عامر اليحصبي أبو عمران، أحد القراء السبعة، ولي القضاء للوليد بن عبد الملك مقرئ الشاميين، توفي سنة مائة وثمانية عشرة للهجرة. انظر غاية النهاية لابن الجزري 423/1، والأعلام للزركلي 95/4.

كبـــرى، فــالرابط بـــين الثالـــث وخبـــره ضـــمير مـــستتر فيـــه /10أ/ لأن الرب صفةُ مشبهة بمعنى المالك والدائم أو المصلح ولا يحتـاج إلـى الرابط بين الثاني وخبره لأن الجملة خبر عن ضمير الشأن فهو عينها، والـرابط بين الأول وخبره "نا" المتكلم في ربي وقيل "نا" مبتدأ أول و"هو" مبتدأ ثان راجـع إلى ما تقدم من قوله بالذي خلقك من تراب، فلا يكون ضمير الشأن ولفظ الجلالة بدلاً[1] منه أوعطف بيان، وربي خبر الثاني، والثاني خبر الأول، وبهذا جزم ابـن الحاجب[2]، قال في[3] المغني: والظاهر هو الإعراب الأول.

قوله: لكنا أصله: لكن أنا هو ا ربي ويؤيده قراءة الحسن البـصري[4]: "لكن أنا" على الأصل.

قوله: وإلا لقيل: لكنه: أي وإن لم يكن الأصل ما ذكرناه بأن يكـون لكـن المشددة لقيل: لكنه، أي لأنها عاملة حينئذ فيقتـضى أن يكـون الواقـع ضـميراً منصوباً.

المسألة الثانية: الجمل التي لها محل من الإعراب

قوله: الجمل التي لها محل من الإعراب إلى آخره: العبارة الظـاهرة أن يقال: لها إعراب محلاً، لا ما ذكر، وهل ما ذكر يؤول إلى ما قلناه أم لا محـل؟ تأمل.

قوله: وموضعها رفع في بابي المبتدأ إلى آخره: قد بقى عليه بابان آخران أحدهما "لا" التي لنفي الجنس "فإن"[5] خبرها قد يكون جملة ومحلها رفع، والثـاني "ما" ولا المشبهتين **/10ب/** بليس، فإن خبرهما قد يكون جملة ومحلها نصب، فما الحكمة في اقتصاره على ما ذكر في الأبواب الأربعة؟

---

[1] في المخطوط : "بدل" تصحيف.
[2] انظر: شرح الكافية للرضي 351/2.
[3] انظر: المغني 380/2.
[4] انظر: إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر 515/1 وروح المعاني 277/15.
الحسن البصري: هو الحسن بن يسار البصري أبو سعيد، تابعي كان إمام أهل البصرة ولد في المدينة، وشب في كنف الإمام علي بن أبي طالب ﷺ وكان يدخل على الولاة فيأمرهم وينهاهم ولا يخاف في الله لومة لائم وكان غاية في الفصاحة وهو أقرب هدياً إلى الصحابة له كتاب (فضائل مكة)، وله قراءة خاصة به. انظر: وفيات الأعيان 69/2 وتهذيب التهذيب 784/2 والأعلام 226/2- 227.
[5] في المخطوط: "فإنها" تصحيف.

الجملة المفعولية:

قوله: "والواقعة مفعولاً": الظاهر أن مراده مفعـول بـه بقرينـة الأمثلـة المذكورة فلا يكون إطلاقا في محل التقييد لأنه في حكم المقيد.

قوله: والمفعولية تقع في أربعة مواضع محكية بالقول: قال في المغني[1]: وفي المحكية بالقول مذهبان: أحدهما: أنها المفعول به. والثاني: أنها مفعول مطلق نوعي: كالقرفصاء في: "قعد زيد القُرفصاء" فهي دالة على نوع خاص من القول وهذا اختيار ابن الحاجب[2]، وقال: الذي غر الأكثرين أنّهم ظنّوا أن تعلُق الجملـة بالقول كتعلقها بـ عِلِم في: "علمتُ لَزيد قائم"، وليس كذلك لأن الجملة نفس القول، والعلم غير المعلوم فافترقا انتهى.

والصواب: قول الجمهور: إذ يصح أن يخبر عن الجملة بأنّها مقولة كما يخبر عن زيد من: ضربت زيداً بأنه مضروب بخلاف القرفصاء في المثال؛ فأنه لا يـصح أن يخبر عنها بأنها مقعودة؛ لأنها نفس القعود وأما تسمية النحويين الكـلام قـولاً فلتسميتهم إياه لفظاً، وإنما الحقيقة أنْه مقول وملفوظ له.

قوله: ومعلق عنها العامل نحو: ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى﴾ [3] إلى آخره

قال في المغني[4]: التعليق غير مختص بباب **/11أ/** ظن بل هو جائز في كل فعل، ولهذا انقسمت هذه الجملة إلى ثلاثة أقسام:

أحدها: أن تكون في موضع مفعول مقيد بالجار نحو: ﴿أَولَم يتَفَكَروا مـا بِصاحِبِهِم مِن جِنةٍ﴾ [5]، ﴿فَلْيَنْظُرْ أَيها أَزكَى طَعامـاً﴾ [6]، ﴿يـسأَلون أَيـان يـوم الدين﴾ [7] لأنه يقال: فكرت فيه، ونظرت فيه، وسألت عنه، ولكنهـا علقـت هنـا بالاستفهام عن الموصول في اللفظ إلى المفعول وهي من حيث المعنى طالبة لـه

---

(1) انظر: المغني 412/2.
(2) انظر: المغني 412/2.
(3) سورة الكهف 12/18.
(4) انظر: المغني416/2.
(5) سورة الأعراف 184/7 .
(6) سورة الكهف 19/18.
(7) سورة الذاريات 12/51.

على معنى ذلك الحرف. وزعم ابن عصفور[1] أنّه لاّ يعلق فعل غيرَ عِلْـم وظّـن حتى يضمن معناهما، وعلى هذا فتكون هذه الجملة سادة مسد مفعولين.

والثاني: أن تكون في موضع المفعول الصريح نحو: عرفتُ مـن أبـوك، وذلك لأنك تقول: عرفتُ زيداً وعلِمتُ من أبوك إذا أردت[2] عِلْـم التـي بمعنـى عرف.

والثالث: أن تكون في موضع المفعولين نحو: ولَتَعلَمن أَينَا أَشَد عذَاباً [3] لِنَعلَم أَي الْحِزبين أَحصى [4]، ومنـه: وسـيعلَم الـذِين ظَلَمـوا أَي منْقَلَـبٍ ينْقَلِبون [5]، لأنّ "أياً" مفعول مطلق لينقلبون لا مفعول به لـ "نعلم" لأن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله، ومجموع الجملة الفعلية في محل نصب بفعل العلم انتهى.

قوله: لما الوجودية: إنما قيدها بالوجودية وهي الـشرطية احتـرازاً مـن الجازمة **/11ب/** والاستثنائية وسيأتي استعمالهما كذلك لأنها بهذين المعنيين حرف بالاتفاق فلا يمكن إضافتها.

قوله: عند من قال باسميتها: أما من قال: بحرفيتهـا فـلا يمكـن عنـده إضافتها.

قوله: فهي في موضع خفض بإضافتهن إليها: ظاهر هذه العبارة: أن الإضافة عاملة في المضاف إليه وهو أحد الأقوال.

والقول الثاني: أن العامل الحرف المقدر واختاره ابن الحاجب[6].

والثالث: أن العامل المضاف واختاره ابن مالك وغيره، وقد ذكـر هـذه الأقوال أبو حيان وغيره، والأول: ضعيف ويمكن الجواب: بـأن الثـاني قولـك بإضافتهن للسببية فتكون الإضافة سبباً لجر المضاف إليه ولا يلزم كونهـا سـبباً

---

[1] انظر: المغني 412/2.
ابن عصفور: هو أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد الحضرمي الإشبيلي أخذ عن الشلوبين، وابن الدباج وهو حامل لواء العربية في الأندلس في عصره، له: المقرب في النحو، والممتع في التصريف وشرح الجمل وشرح ديوان المتنبي وسرقات الشعر وغيرها ، توفي بتونس سنة خمسمائة وسبع وتسعين هجرية. انظر: البلغة 169 وبغية الوعاة 210/2 و فوات الوفيات 93/2 وشذرات الذهب 330/5.
[2] في المخطوط: "أرت" تصحيف.
[3] سورة طه 71/20.
[4] سورة الكهف 12/18.
[5] سورة الشعراء 227/26.
[6] انظر: شرح الرضي على الكافية 203/2.

كونها عاملة إذ كون الشيء سبباً أعم من كونه عاملاً والأعـم لا يلـزم صـرفه بأخص معين.

الجملة الواقعة: جواباً لشرط جازم

قوله: جواباً لشرط جازم: لا يخلو إمـا أنْ يُقـدر لأداة شـرط أو لفعـل شرط،فإن كان الأول فالجملة الواقعة جواباً ليست بجواب لأداة الشرط، وإنما هـي جواب لفعل الشرط وإن كان الثاني فقوله جازم ينافيه؛ إذ الجازم إنما هو الأداة لا الفعل، اللهم إلا أن يقدر الأول، وتكون جملة الجواب جواباً لـلأداة علـى جهـة التجوز، وإن كان في الحقيقة جواباً للفعل، والعلاقة ما بـين الأداة والفعـل مـن التعليق المعنوي والقرينة.

قوله: جازم.

قوله: فالأولى:/12أ/ نحو: من يضلِل الله [1] إلى آخـره فـي عبارتـه تسامح؛ إذ حقه أن يقول نحو: إِذَا هم يقْنَطُون [2] من قوله تصبهم إلى آخـره، اللهم إلا أن يقال: ترك هذا القدر لوضوحه.

قوله: ولهذا **قرأ بجزم[3]:** "يذرهم" قال في الكشاف[4]: بأنه قيل: من يضلل ا لا يهديه أحد ويذرهم.

قوله: عطفاً على محل الجملـة: قال الشيخ عز الدين[5]: فيه بحث إذ يلزم منه عطف المفرد الذي هو الفعل المضارع فقط باعتبار ظهور الجزم في لفظـه وحده على الجملة التي جواب الشرط، وعطف المفرد على الجملة يمتنع، اللهم إلا أن يقال: الجملة المعطوف عليها لها محل، باعتبار وقوعها موقـع فعـل مفـرد مجزوم، فكأن العطف في الحقيقة على ذلك المفرد فيكون من عطف المفرد علـى المفرد في الحقيقة انتهى، وقرئ: ويذرهم بالياء والنون والرفع على الاستئناف، قاله في الكشاف[6] وفي إعراب المنتجب[7].

---

[1] سورة الأعراف 186/7.
[2] سورة الروم 36/30.
[3] قراءة بالنون والرفع: نافع وابن كثير وابن عامر وأبو جعفر و القراءة بالياء والرفع: أبوعمر وعاصم ويعقوب وقرأ الباقون بالجزم. انظر: القراءات العشر المتواترة 174 .
[4] انظر: الكشاف 439/1.
[5] انظر: أوثق الأسباب 30-31.
[6] انظر: الكشاف 439/1.

أما القراءة بالياء فموافقة لقوله تعالى:

من يضلِل الله [1] وأما النون فعلى إخبار ا تعالى عن نفسه بلفظ الجمع لعظمته.

قوله: فأما نحو إنْ قامَ أخوك إشارة إلى جواب سؤال تقدير السؤال أن يقال: أنتم قلتم أن الجملة الواقعة جواباً لشرط جازم إنما يكون لها محل وهو الجزم، بشرط أن تكون مقرونة بالفاء **/12ب/** أو بإذا الفجائية، وقولهم: إن قام زيد قام عمرو، جملة الشرط فيه مجزومة محلاً ولم تقترن بالفاء ولا بإذا الفجائية، والجواب: أن يقال: لا نسلّم أن الجزم محكوم به للجملة بأسرها، بل للفعل وحده.

قوله: ولهذا نقول إلخ: فيه بحث لأنه استيضاح على المدعى بما هو من أفراده، فالدور لازم إذ الحكم بهذا الفرد إنما يثبت على تقدير ثبوت المدعى، وقد استوضح عليه به.

قوله: ما محل "أقوم": أي مع الضمير المستتر فيه قيل: هو دليل الجواب أي لا عينه، والمعنى على التقديم والتأخير، تقديره: أقُوم إن قام زيد، وهذا رأي سيبويه[2] وحينئذ يكون الجواب محذوفاً[3]، وبهذا يتضح معنى قوله لأنه مستأنف.

قوله: **وقيل هو على إضمار: أننا:** أي فيكون هو الجواب تقديره: إن قام زيد فأقوم، أي فأنا أقوم وهذا رأي المبرد[4] وبهذا يتضح معنى.

قوله: محله الجزم.

قوله: ويظهر أثر ذلك في التابع: قال في المغني[5]: فعلى الأول لا يجوز الجزم، وعلى الثاني ينبغي أن يجوز الرفع بالعطف على لفظ الفعل والجزم بالعطف على محل الفاء المقدرة وما بعدها.

---

[7] انظر: الفريد في إعراب القرءان المجيد 389/2.

[1] سورة الأعراف 186/7.

[2] انظر: شذور الذهب 452 ومغني اللبيب 505/1 وموصل الطلاب 44.

[3] في المخطوط :"محذوف" تصحيف.

[4] انظر: المقتضب 232 ومغني اللبيب 505/1 وموصل الطلاب 44.

المبرد : هو محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأسدي البصري ، كان إمام العربية ببغداد في زمانه ، وكان فصيحاً بليغاً ثقةً صاحب نوادر وظرافة ، ومعنى المبرد : المثبت للحق ، سماه بذلك المازني. له : الكامل في اللغة والأدب ، والمقتضب في النحو ، مات بالكوفة سنة مائتين وست وثمانين هجرية . انظر : البلغة 250 وبغية الوعاة 269/1 وإنباه الرواة 241/3.

[5] انظر: المغني 386/2.

الجملة التابعة لمفرد

قوله: التابعة لمفرد: قال في المغني[1]: الجملة التابعة لمفرد علـى ثلاثـة أنواع: أحدها: المنعوت بها./**13أ**/ ولها ثلاث أحوال[2] كما ذكر هنا.

والثاني: المعطوفة بالحرف نحو : "زيد منطلِقٌ وأبوه ذاهب"، إن قدر الواو عاطفة على المخبر، فإن قدر العطف على الجملة فلا موضع لها، أو قدر الـواو واو الحال فلا تبعية والمحل يفيد، والثانية المبتدأه كقوله تعالى: ما يقَالُ لَك إلا ما قَد قِيلَ لِلرسل مِن قَبلِك إن ربك لَذُو مغْفِرةٍ وذُو عِقَابٍ أَلِيمٍ [3]، قال: وما عملـت فيه بدل من ما وصلتها، وجاز إسناد "يقُال" إلى الجملة كما جـاء: وإِذَا قِيـلَ إِن وعد اللهِ حق [4] هذا كله إن كان المعنى: ما يقول لك كفار قومك مـن الكلمـات المؤذية إلا مثل ما قال الكفار الماضون لأنبيائهم، وهذا الوجـه الـذي بـدأ بـه الزمخشري[5]، فالجملة استئناف.

قوله: التابعة لجملة لها محل إلخ: قال في المغني[6]: ويقع ذلك في بـاب النسق والبدل خاصة، فالأول كذا، وذكر ما ذكره هنا، والثاني: يشترط فيه كـون الثانية أوفى من الأولـى بتأديـة المعنـى نحـو: واتقُـوا الـذِي أَمـدكُم بِمـا تَعلَمون[7]۞أَمدكُم بِأَنْعامٍ وبنِين۞وجناتٍ وعيونٍ [5]، فإن دلالة /**13ب**/ الثانية علـى نعم ا مفصله بخلاف الأولى.

وقوله: أقول له: ارحلْ لا تقيمن عندنا[8] ... ...

فان دلالة الثاني على ما أراده من إظهار الكراهة لإقامته بالمطابقة بخلاف الأولى.

قوله: فليس من هذا: أي فليس هذا المثال مما يقال فيه أن جملة:

---

(1) انظر: المغني 424/2.
(2) في المخطوط : "أحول" تصحيف.
(3) سورة فصلت 43/41.
(4) سورة الجاثية 32/45.
(5) انظر: الكشاف 179/4.
(6) انظر: المغني 426/2.
(7) في المخطوط: "تعملون" تصحيف.
(5) سورة الشعراء 132/26-134.
(8) هذا صدر بيت عجزه:

... ... وإلا فَكنْ في السِّر والجَهْرِ مُسلماً

والبيت بلا نسبة في شرح شواهد المغني 838/2 وموصل الطلاب 47.

"عمرو مقيم" محلها: النصب على أنها معطوفة على جملة: "عبد ا _ منطلقٌ"، التي هي محلها النصب على أنها محكيه بـالقول ليكونـا جملتـين محلهمـا النـصب باعتبارين.

قوله: فكل منهما جزء القول: وحينئذ فلا نحكم لكل منهما بإعراب محـلاً على جهة الاستقلال.

قوله: المسألة الثانية: في بيان الجمل التي لا محل لها من الإعراب: لقائل أن يقول: ما النكتة في إثبات لفظ بيان هنا وإسقاطها فيما تقدم وعدم إثباتها؟ فيمـا تقدم وكان يكتفى بعدم إثباتها فيما تقدم وبإسقاطها هنا للاكتفاء أو ذكرها فيهما.

قوله: أحدها الابتدائية وتسمى المستأنفة: فإن قلتَ: فهل تتعين هذه العبارة في التسمية؟ حتى إنه لا يقال مبتدأه واستئنافية وما وجهه؟ أو لا تتعـين؟ وحينئـذ يقال: لِم ذَكر هذه العبارة هكذا؟ وهـلا[1] قـال: ابتدائيـة واسـتئنافيةً أو مبتـدأه ومستأنفة/**14أ/** أو مبتدأه واستئنافيه؟ قلتُ: الظاهر عدم التعيين، وذكر هذه العبارة هكذا إنما وقع فيه اتفاقاً لا قصداً ملاحظاً لمعنى من المعـاني، وأيـضا الـشائع المستفيض فيما بين القوم الجاري على ألسنة المعربين ما ذكره من المعربين.

قوله: وتسمى المستأنفة: قال في المغني[2]: وهذا أوضـح لأن الابتدائيـة تُطلق أيضا على الجملة المصدرة بالمبتدأ ولو كان لها محل، ثم الجمل المـستأنفة نوعان: أحدهما الجملة المفتتح بها النطق كقولك: ابتداءً ومنه الجمل المفتتح بهـا السور،والثانية الجملة المنقطعة عما قبلها[3] نحو: ماتْ فلان -رحمه ا -، وقولـه تعالى: ﴿قُلْ سَأَتْلُو عَلَيْكُم مِّنْهُ ذِكْراً﴾﴿إِنَّا مَكَّنَّا لَهُ فِي الأَرْضِ﴾[4]، ومنه جملة العامل الملغى لتأخره نحو: زيد قائم أظن، فأما العامل الملغي لتوسطه نحو: "زيد أظـن قام" فجملته أيضاً لا محل لها إلا أنها من باب جمل الاعتراض ويخص البيانيون الاستئناف بما كان جواباً عن سؤال يقدر نحو قوله تعالى: ﴿هَـلْ أَتَـاكَ حَـدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ الْمُكْرَمِينَ﴾﴿إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلاماً قَالَ سَلامٌ﴾[5]، فـإن جملـة

---

[1] في المخطوط : "هل لا".
[2] انظر: المغني 382/2.
[3] في المخطوط: "عما".
[4] سورة الكهف 83-84/18
[5] سورة الذاريات 25,24/51

القول الثانية جواب عن سؤال تقديره: لماذا قال لهم؟ ولهذا فُصِلتْ عن الأولى فلم تُعطف عليها وفي /14ب/ قوله تعالى: سلام قوم منْكَرون [1] جملتان حذِف خبر الأولى ومبتدأ الثانية، إذ التقدير :سلام عليكم، أنتم قوم منْكرون، وليست محكية لفساد المعنى أي لأن ا –سبحانه- ليس من مقولهم لأنّه لا يحزنُه قولُهم: إن الْعِزةَ لِلهِ جمِيعاً [2] فإن قلتْ: لم لا يجوز أن يكون من مقولهم على جهة التهكم والسخرية فيحزنه ذلك؟ قلت: هو خلاف الظاهر فيحتاج لقرينة والأصل عدمها.

قوله: وليست صفة لنكرة ولا حال منها: قال في المغني[3]: إذْ لا معنى للحفظِ من شيطانٍ لا يسمع، وإنما هي استئنافٌ نحوي ولا يجوز أن يكون استئنافاً بيانياً لفساد المعنى أيضاً، وقيل يحتمل أن الأصل: لئلا يسمعوا ثم حذفت اللام كما في جئتك أن تكرمني ثم حذفت أن فارتفع الفعل كما في قوله[4]:

ألا أيها الزاجِري أحضر الوغى ... ...

فمن رفع: "أحضر"، واستضعف الزمخشري[5] الجمع بين الحذفين، فإن قلت: أجعلُها حالاً مقدرة أي وحفظاً من كل شيطانٍ ماردٍ مقدراً عدم سماعه أي بعد الحفظ قلت: الذي يقدر وجود معنى الحال هو صاحبها في قولك: "مررتُ برجلٍ معه صقر صائداً به غداً" أي مقدراً حال المرور به /15أ/ أنه يصيد به غداً، والشياطين لا يقدرون عدم السماع ولا يريدونه.

قوله: ما لقيته منذ يومان الخ: قال في المغني[6]: مذ ومنذ وما بعدهما في: "ما رأيته مذ يومان" قال السيرافي[7]: في موضع نصب على الحال وليس بشيء لعدم الرابط، وقال الجمهور: مستأنفٌ جواباً لسؤالٍ مقدر تقديره عند من قدر: مذْ

---

[1] سورة الذاريات 51 /25.

[2] سورة يونس 65/10.

[3] انظر: المغني 383/2 .

[4] صدر بيت وعجزه:

... ... وأن أشهد اللذاتِ هل أنتَ مخلدِ؟

والبيت لطرفة بن العبد في ديوانه 7. وانظر البيت في: شذور الذهب 208 وشرح ابن عقيل 25/4 ومعجم الشواهد النحوية 803/66.

[5] انظر: الكشاف 107/1.

[6] انظر: المغني 386/2.

[7] السيرافي : هو الحسن بن عبد الله بن المرزبان ، أبو سعيد السيرافي إمام في النحو والفقه واللغة والشعر ، له تصانيف كثيرة منها : شرح كتاب سيبويه توفي سنة ثلاثمائة وثمان وستين هـ . انظر: معجم الأدباء 145/8 وتاريخ بغداد 341/7.

مبتدأ، ما أمد ذلك؟ وعند من قدرها خبراً ما بينك وبين لقائه انتهى، فالجملة الأولى من قوله: "ما لقيته مذ يومان" مستأنفة استئنافاً نحوياً والجملة الثانية منذ مستأنفة استئنافاً بيانياً لأنّها في التقدير جواب لسؤال مقدر كما ذكر؛ ونحوياً إذ كل استئناف بياني استئناف نحوي من غير عكس.

قوله: ومثلهما: قام القوم خلا زيداً إلخ: أي وقيل: الجملتين المقدمتين اللتين هما: "ما لَقِيتُه مذْ يومان" "قَام القَوم خَلا زيداً" في كون الأولى أعني قام القوم مستأنفة استئنافاً نحوياً، أعني: "خلا زيداً" مستأنفة استئنافاً نحوياً وبيانياً لأنها في التقدير: جواب سؤال مقدر كأنك لما قلت: قام القوم قيل لك: هل تستثني منهم أحداً؟ ولا فعلت خلا زيداً أي:**/15ب/** استثني منهم زيداً، وكذلك الكلام في المثاليين الآخرين.

وقوله: إلا أنهما فعليتان: يشير به إلى أن جهة التخالف بين ما تقدم وبين ما نحن فيه أن مما تقدم الجملة الأولى فيه فعلية والثانية اسمية وما نحن فيه كلاهما فعليتان، قال في المغني[1]: جملة أفعال الاستثناء: ليس ولا يكون وخلا وعدا وحاشا ، قال السيرافي: حال إذ المعنى: قام القوم خالين[2] عن زيد، وجوز الاستئناف وأوجبه ابن عصفور[3]، فإن قلتَ: جاءني رجالٌ ليسوا زيداً، فالجملة صفة، ولا يمتنع عندي أن يقال: جاؤوني ليسوا زيداً على الحال.

قوله: لا تعلق عن العمل: قال في المغني[4]: وإنما: يدخل على المفردات أو ما في تأويل المفردات انتهى.

وهنا لما تخلفت "حتى" عن العمل فيما بعدها دل على أنها ليست بحرف ،إذ انتفاء اللازم مستلزم لانتفاء الملزوم وبيان ذلك: أن الملزوم هو كونها من حروف الجر، واللازم هو عدم التعليق عن العمل باعتبار أن نفي النفي إثبات مستلزم لانتفاء الملزوم الذي هو كونها ليست من حروف الجر، فثبت المدعى.

---

(1)انظر: المغني 386/2.
(2) في المخطوط: "خاليين" .
(3) انظر: المغني 386/2.
(4) انظر: المغني 131/1.

قولهُ: وخالفهما الجمهور إلخ: قال الشيخ عز الدين[1]: قد استدل المصنف للجمهور بدليلين وكل منهما فيه نظر.

أما الأول: وهو:

قوله: لأن حروف الجر لا تعلق عن العمل: فيقال فيه: إن كان مطلقـاً[2] ليدخل هذه العبارة حتى الابتداء بـه أيـضاً فممنـوع؛ إذ هـو مـصادرة عـن المطلوب/**16أ/.**

إذْ الزجاج[3] وابن درستويه[4] قائلان[5]: بأنّها حرف جرٍ للجملـة التـي وقعت بعدها الصالح للانجرار بها، وإن كان بالنسبة إلى غيرها فمسلم، ولكـن لا يفيد المطلوب.

وأما الثاني وهو: قوله: **ولوجوب كسر إن إلخ:** وحاصله:أنها لـو كانـت جارةً فُتِحت أن بعدها إذ الجار إذا دخل على أن تُفتح، ولما لم تُفتح بعدها دلّ على أنها ليست بحرف جر فيقال فيه أيضاً: مصادرة إن كان قوله: الجـارة بفـتح أن بعدها مطلوب فممنوع أو هو أيضا مصادرة على المطلوب إذ هما قـائلان بأنهـا حرف جر مع عدم فتح إن بعدها، وإن كان بالنسبة إلى غيرها فمسلم ولكن لا يفيد المطلوب، انتهى.

قوله: وإذا دخل الجار: أي القاعدة: إذا دخل الجار إلخ، وفـي قـولهم: "حتى" [فإن] [6] كُسِرتْ إن ولم تُفتح قُدر على أنها ليستْ بحرف جـر؛ إذ انتفـاء اللازم مستلزم لانتفاء الملزوم.

---

[1] انظر: أوثق الأسباب 37.

[2] في المخطوط: " مطلق" .

[3] الزجاج: هو إبراهيم بن سري بن سهل بن إسحق الزجاج، عالم بالنحو واللغة، ولد ومات ببغداد، وكان في شبابه يخرط الزجاج، ومال إلى النحو، وكان له مناقشات مع ثعلب وغيره. ومن كتبه: معاني القرآن، والاشتقاق، وخلق الإنسان، وإعراب القرآن وغيرها. انظر: مراتب النحويين 135 وتاريخ العلماء النحويين 38-40 ونزهة الألباء 244 وإنباه الرواة 194/1 والأعلام 40/1.

[4] ابن درستويه: هو أبو محمد عبد الله بن جعفر بن درستويه الفارسي، نشأ في بلاد فارس وأقام ببغداد وتلقى عن المبرد وثعلب، من تصانيفه: الإرشاد وأسرار النحو، وغيرهما. توفي سنة ثلاثمائة وأربع وأربعين. انظر: بغية الوعاة 36/2 والفهرست 600 وغاية النهاية 280/2.

[5] انظر: المغني 386/2 والبحر المحيط32/4.

[6] في المخطوط: "فإنهم".

الجملة الواقعة: صلة

قوله: الثانية الواقعة صلة نحو: جاء الذي قام أبوه: قال في المغني[1]: فالـذي في موضع رفع، والصلة لا محل لها، وبلغني عن بعضهم، انه كان يلقن أصحابه أن يقولوا: إن الموصول وصلته في موقع كذا محتجاً بأنهما ككلمة واحدة، والحـقُ ما قدمتُ لك بدليل ظهور الإعراب في نفس الموصول في نحو: ليقم أيهـم فـي الدار، ولأكرمن أيهم عندك **/16ب/** "وامرر بأيهم هو أفضل" وفي التنزيل: ربنَا أَرِنَا الذَين أَضلانَا [2] وقُرئ أَيهم أَشَد [3] بالنصب[4]، وروى بالخفض:

... ... فَسـلـم على أَيهـم أَفْضـَل[5]

وقال الطائي[6]:

... ... فَحسبِي مِن ذِي عِنْدهم ما كَفَانِيـا[7]

وقال العقيلي[8]:

نَحن اللذُون صبحوا الصباحا[9] ... ...

وقال الهذلي[10]:

هم اللاؤون فَكوا الغُلَ عني[11] ... ...

---

(1) انظر: المغني 409/2 .

(2) سورة فصلت 29/41.

(3) سورة مريم 69/19.

(4) وهي قراءة هارون ومعاذ الهراء ورواية عن يعقوب.انظر: المحتسب32 و الإنصاف في مسائل الخلاف 711/2 وموصل الطلاب 54.

(5) هذا عجز بيت صدره:

إذا مَا لَقِيْتَ بَنِي مَالِكٍ ... ...

والبيت لغسان ابن وعلة في كتاب الجيم لأبي عمر الشيباني 264/2 وبلا نسبة في الإنصاف 715/2، وقد ورد البيت في المغني 409/2 بخفض "أيِّهم" كما ورد أيضاً فيه 78/1 بالضم.

(6) الطائي: هو منظور بن سحيم الأسدي شاعر جاهلي مقل أدرك الإسلام وسكن الكوفة ويعد من شعراء الحماسة. انظر: معجم الشعراء374 والإصابة503/3.

(7) هذا عجز بيت –من البحر الطويل- نسب لمنظور الفقعسي وصدره:

فإما كرام موسرون لقيتهم ... ...

والبيت في شرح التسهيل 199/1 لمنظور الفقعسي وليس للطائي. انظر: الدرر 59/1.

(8) العقيلي: هو أبو عمرو مسكين بن عبد العزيز المصري المعروف بالأشهب العقيلي، صاحب الأمام مالك، روى القراءة سماعاً عن نافع. انظر: غاية النهاية 296/2-297.

(9) هذا صدر بيت عجزه: ... ... يومَ النُّخيْلِ غارةً مِلحاحاً

(10) الهندي: هو سراج الدين الهندي عمر بن اسحق بن أحمد الغزنوي، العلامة الحنفي، قدم القاهرة قبل عام 740هـجرية، برع في الأصول والمنطق والفروع، كما ولي القضاء، توفي سنة سبعمائة وتسع وستين هجرية. انظر: حسن المحاضرة 304/1، البدر الطالع 81/1-82

(11) هذا صدر بيت للهذلي وعجزه :

... ... بِمَرْوِ الشَّاهجانِ وَهُمْ جَنَاحِيْ

انتهى، وفي شرح الحاجبية[1] للشيخ الرضي ما يوافقه فإنه قال: واعلم أن حـق الإعراب أن يدور على الموصول لأنه المقصود بالكلام: وإنمـا جـيء بالـصلة لتوضيحه انتهى.

قوله: أي من قيامك: أي على تقدير أن يكون الموصول حرفاً مصدرياً إذ لو كان اسماً بمعنى: "الذي" لم ينسبك مع صلته إلى ما ترى، لأن الموصول حينئذ وحده مستحق للإعراب، والصلة لا محل لها من الإعراب.

قوله: فما كنت: فهو في موضع جر بمن أي لأن الموصول حرف فـلا إعراب له لا لفظاً ولا تقديراً ولا محلاً .

قوله: والثانية المعترضة: الذي يظهر أنه يجوز أن يقال: المعترض بفـتح الراء على أنه من باب الحذف والإيصال، أي المعترض بها فحذف الجار وصـير الضمير المجرور مرفوعاً وأوصل به على أنه مفعوله القائم مقام الفاعل، وبكـسر الراء أيضا مسنداً إلى الضمير المستتر فيه إسناداً مجازياً كما في قولـه: عيـشة راضية قال في "المطول"[2]: ونعني بالجملة الاعتراضية:/**17أ**/ ما توسـطَ بـين أجزاء الكلام متعلقاً به معنى مستأنفاً لفظاً على تقدير طريق الالتفات كقوله: "فأنت طالق والطلاق السنة" وقوله**:**

ترَى كل من فيها -وحاشاك- فانياً[3] ... ...

وقد تجيء بعد تمام الكلام كقوله: عليه الصلاة والسلام "أنا سيد ولد آدم ولا فخر"[4].

قوله: ويجوز الاعتراض بأكثر من جملة: قال في المغني[5]: وجعلوا من ذلك قوله تعالى: ﴿فَأْتُوهن مِن حيثُ أَمركُم الله إِن الله يحِب التوابِين ويحِب الْمتَطَهرِين﴾ ﴿نِساؤُكُم حرثٌ لَكُم﴾ [6] فإن "نِساءكُم حرثٌ لَكُم" تفسير لقوله تعالى:

والبيت في مغني اللبيب 410/2 للهذلي وليس للهندي وهو برواية "الغل" بدل "السفل".

[1] انظر:شرح الرضي على الكافية14/3.

[2] انظر: المطول 143.

[3] لم أقف عليه في أيٍ من مظان البحث.

[4] الحديث أخرجه الإمام أحمد في مسنده (12382-172/3) وفي سنن الترمذي308/5 وفي صحيح ابن حبان 398/14.

[5] انظر: المغني 393/2.

[6] البقرة 222,223/2.

مِن حيثُ أَمركُم الله [1] أي أن المأتي الذي أمركم ا به هو مكان الحرث دلالة على أن الغرض الأصلي في الإتيان طلب النسل لا محض الشهوةِ وقد تضمنتْ هذه الآية الاعتراض بأكثر من جملة، ومثلها في ذلك قوله تعالي:

ووصينَا الإنْسان بِوالِديهِ حملَتْه أُمه[2] وهناً علَى وهنٍ وفِصالُه فِي عامين أَن اشْكُر لِي ولِوالِديك إِلَي الْمصِير [3] وقوله: رب إِني وضعتُها أُنْثَى والله أَعلَم بِما وضعتْ ولَيس الذكَر كَالْأُنْثَى وإِني سميتُها مريم [4] فمن قَرأَ بسكون تاء "وضعت" إذ الجملتان المصدرتان بإني من قولها عليها السلام وما بينهما اعتراض والمعنى وليس الذكر الذي طلبته كالأنثى التي وهبتْ لها.

قوله: وليس /17ب/ من هذه الآية خلافاً للزمخشري[5]: عبارة الزمخشري فأن قلت على عطف قوله: وإِني سميتُها مريم [6] قلت وعطف على: إِني وضعتُها أُنْثَى [7] وما بينهما جملتان معترضتان لقوله: وإِنه لَقَسم لَو تَعلَمون عظِيم [8] واعتـرض علـيه أبو حيان[9] لأنه لم يقع الاعتراض بجملتين في قوله: وإِنه لَقَسم لَو تَعلَمون عظِيم كما اعترض به المصنف هنا، بل اعترض بين القسم الذي هو: فَلا أُقْسِم بِمواقِعِ النجومِ [10] وبين جوابه الذي هو: إِنه لَقُرآن كَرِيم [11] بجملة واحدة وهي قوله: وإِنه لَقَسم لَو تَعلَمون عظِيم لكنه جاء به في جملة الاعتراض بين بعض أجزائه وبعض اعتراض بجملة وهي قوله تعالى: لَو تَعلَمون اعترض به بين المنعوت الذي هو القسم وبين نعته الذي هو عظيم فهذا اعتراض في اعتراض، وليس فصلا بجملتي

---

(1) البقرة 222/1.

(2) كلمة: "أمه" ساقطة من المخطوط.

(3) سورة لقمان 14/31.

(4) سورة آل عمران 36/2.

(5) انظر: الكشف عن وجوه القراءات 74 والكشاف 243/1 .

(6) سورة آل عمران 36/2.

(7) سورة آل عمران 36/2.

(8) سورة الواقعة 76/27.

(9) انظر: البحر المحيط 208/3.

(10) سورة الواقعة 75/27.

(11) سورة الواقعة 77/27.

اعتراض، قال السمين في إعرابه[1]: وللبناء حجة في مثل هذه الاشياء، ليست للسبب لما يلي.

وقوله: ليس فصلا بجملتي اعتراض ممنوع، بل هو فصل على اعتراض وكونه جاء اعتراض في اعتراض لا يضر ذلك ولا يقدح في كونه فصلا بجملتين انتهى، قوله فجملة الاستفهام مفسرة للنجوى أي لأن "هل" هنا للنفي.

قوله وقيل /18أ/ بدل منها: قال في المغني[2]: إن قلنا: إن ما فيه معنى القول يعمل في الجمل وهو قول الكوفيين، ثم قال: ويجوز أن معموله لقول محذوف، وهو حال مثله والْملائِكةُ يدخُلُون عليهم مِن كُل بابٍ۞ سلام عليكُم [3] انتهى.

قوله: فإن تفسير كمثل الذين خلوا: حالهم التي هي مثّل في الشدة ومستْهم بيان للمثل وهو استئناف كأن قائلاً قال: كيف كان ذلك المثل؟ فقيل: مستهم البأساء.

قوله: وقيل حال من الذين: قال في المغني[4]: وجوز أبو البقاء[5] كونها حالية على إضمار قد، والحال لا يأتي من المضاف إليه في مثل هذا انتهى.

قلت: يوضح ما قاله ما ذكره في شرح شذور الذهب[6]: أن الحال لا يأتي من المضاف إليه إلا بشرط أن يكون المضاف بعضا منه نحو: لَحم أَخِيهِ ميتاً [7] فميتاً حال من الأخ، وهو مخفوض بإضافة اللحم بعضه، أو يكون المضاف كبعض من مضاف إليه في صحة حذفه والاستغناء عنه بالمضاف إليه نحو: بلْ مِلةَ إِبراهِيم حنِيفا [8] فحنيفاً حال من إبراهيم وهو مخفوض بإضافة الملة، وليست الملة بعضه ولكنها كبعضه /18ب/ في صحة الإسقاط والاستغناء به

---

[1] انظر: الدر المصون 158/8.
[2] انظر: المغني 399/2.
[3] سورة الرعد 23/13-24.
[4] انظر: المغني 400/2.
[5] أبو البقاء: عبد الله بن أبي عبد الله الحسين بن أبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري الأصل البغدادي المولد والدار، الفقيه الحنبلي الحاسب الفرضي النحوي الضرير، الملقب بمحب الدين شرح كتاب " الإيضاح " لأبي علي الفارسي، وديوان المتنبي، وله كتاب " إعراب القرآن الكريم " في مجلدين، توفي سنة616هـ انظر: بغية الوعاة 353/2 ومرآة الجنان 406.
[6] انظر: شرح شذور الذهب 321/1.
[7] سورة الحجرات 12/49.
[8] سورة البقرة 135/1.

عنها ألا ترى أنه لو قيل: "بل اتبعوا ملة[1] إبراهيم" صح، كما أنه لو قيل: ﴿أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتاً﴾ [2] كان صحيحاً، أو يكون المضاف عاملاً في الحال نحو: ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعاً﴾ [3] فجميعاً حال من الكاف والميم المخفوضة بإضافة المرجع، والمرجع هو العامل في الحال، وصح أن يعمل لأن المعنى عليه مع أنه مصدر فهو بمنزلة الفعل ألا ترى أنه لو قيل: إليه ترجعون جميعاً كان العامل الفعل الذي المصدر بمعناه إذا علم ما ذكره في شرح الشذور[4]، وعلم أنه لا يقال: هذه الجملة حال من المضاف إليه[5].

الجملة التفسيرية

قوله: فجملة: "خلقه من تراب": قال في المغني[6]: أي ما بعده، تفسير للمثل: قال في المغني: لا باعتبار ما يعطيه ظاهر لفظ الجملة من كونه قدر جسداً من طين ثم كون بل باعتبار المعنى، أي إن شأن الإنسان عيسى كشأن آدم في الخروج عن مستمر العادة وهو التولد بين أبوين.

قوله: ونحو: "تؤمنون": قال في المغني[7]: فجملة تؤمنون تفسير للتجارة، وقيل: مستأنفة معناها الطلب، أي آمنوا بدليل يغفر لكم بالجزم كقوله: اتقى الله امرؤٌ وفعل خيراً يثب عليه أي ليتق الله امرؤٌ وليفعلْ يثب عليه، وعلى الأول فالجزم في جواب **/19أ/** الاستفهام تنزيلاً للسبب، وهو الدلالة منزلة المسبب وهو الامتثال انتهى، وقال الزمخشري[8]: تؤمنون استئناف، كأنهم قالوا: كيف نعمل؟ فقال: تؤمنون وهو خبر في معنى الأمر، ولهذا أجيب بيغفر لكم ويدل عليه قراءةُ ابن مسعود[9]: ﴿آمِنُوا بِاللهِ ورسولِهِ﴾ [10]

---

[1] كلمة: "ملة" ساقطة من المخطوط.

[2] سورة الحجرات 12/49.

[3] سورة يونس 4/10.

[4] انظر: شرح شذور الذهب316/1.

[5] في المخطوط: "إليه وهو الدين" عبارة " وهو الدين" زيادة لا يستقيم المعنى بها ولذا حذفتها.

[6] انظر: المغني 399/2.

[7] انظر: المغني 522/1.

[8] انظر: الكشاف 288/4.

[9] انظر: إتحاف البشر213 وموصل الطلاب 62/1 .
ابن مسعود: هو عبد الله بن مسعود أبو عبد الرحمن صحابي جليل روى أحاديث كثيرة عن النبي ﷺ، وهو أول من جهر بالقرآن وقال عنه عمر ﷺ: إنه وعاء ممتلئ علماً، وكان قصيراً جداً يكاد الجالس يوازيه، وكان يحب الإكثار من التطيب. توفي سنة 32 هجرية، انظر: أسد الغابة 74/3 والإصابة 287/3 والأعلام 137/4.

[10] سورة الحديد 7/57.

فإن قلتَ: لِم جيء به على لفظ الخَبر، قُلت: للإيـذان بوجـوب الامتثـال وكأنه امتثل فهو يخبر عن إيمان وجهاد موجودين، ونظيره قول الداعي: غَفَر ا ُ لك، ويغْفِر ا ُ لك، جعلتْ المغفرة لقوة الرجاء كأنها كانت وجدت، فإن قلت: هـل لقول الفراء[1]:" إنها جواب هل أدلكم وجه؟" قلتً: وجهه أن متعلق الدلالـة هـو التجارة والتجارة مفَسرةٌ بالجهاد والإيمان، فكأنه قيـل: هـل تتجـرون بالإيمـان والجهاد يغفر لكم، فإن قلت: فما وجـه قـراءة زيـد بـن علـي[2] رضـي ا عنهما[3]:"تؤمنوا وتجاهدوا"؟ فقلت: وجهها أن يكون على إضمار لام الأمر كقوله:

محمد تَفدِ نَفسَكَ كُل نفسٍ   إذا ما خِفتَ مِن أَمرٍ تبالاَ[4]

وعن ابن عباس- رضي ا عنهما- أنهم قالوا[5]: لو نعلم أحب الأعمال إلـى ا لعملناها فنزلت هذه الآية فمكثوا ما شاء ا يقولون: **/19ب/** لسنا نعلم مـا هـي؟ فدلهم ا عليها، بقوله تعالى: تؤمنون وهذه دليل على أن تؤمنـون كـلام مستأنف وعلى أن الأمر الوارد على النفوس بعد تشوف وتطلع منها إليه أوقع فيها وأقرب من قبولها كما لو فُوجِئت به انتهى كلامه.

قوله: المخبر بها عن ضمير الشأن: قال الزمخشري في أمالي المفصل[6]: لا يجوز دخول هذا الضمير إلا في كل كلام له شأن عظيم، فلا يقال: هو زيد قائم إلا وأن يكون قيام زيد أمراً عظيماً انتهى، قـال الـشيخ الرضـي فـي شـرح الحاجبية[7]: وهذا الضمير يسميه الكوفيون: "ضمير المجهول"؛ لأن ذلـك الـشأن

---

[1] انظر: معاني القرءان 132 والكشاف288/4.
الفراء: هو أبو زكريا يحي بن زياد بن عبد الله الأسلمي، إمام الكوفيين في النحو واللغة والأدب، له معاني القرآن وغيره، توفي سنة مائتين وسبع للهجرة. انظر: بغية الوعاة 317 وطبقات النحويين 143.

[2] انظر: العمدة في القراءات52 وتفسير القرطبي552 والكشاف 288/4 وروح المعاني 489/20.
زيد بن علي: هو زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب توفي سنة مائة واثنتين وعشرين. انظر: فوات الوفيات 333/1 والأعلام 56/3.

[3] في المخطوط: "عنه".

[4] البيت نسب لأبي طالب وهو يخاطب النبي، وهو من البحر الوافر انظر: مغني اللبيب 224/1 وشرح شذور الذهب 275/1 والإنصاف في مسائل الخلاف 175/2 وهو بلا نسبة في مغني اللبيب220/1.

[5] انظر: لباب النقول 212/1.
ابن عباس: هو أبو العباس ابن عم النبي ﷺ، حبر الأمة وترجمان القرآن، كان بحراً في التفسير وعالماً بالفقه والسنة، عرض القرآن على أُبيّ وزيد بن ثابت، ولد قبل الهجرة بثلاث سنوات، وتوفي في الطائف، وقد كُفّ بصره سنة ثمان وستين هجرية. انظر: غاية النهاية 425/1، وفيات الأعيان 62/3 والعقد الثمين 190/5.

[6] لم أقف عليه.

[7] انظر: شرح الرضي على الكافية466/2.

مجهول لكونه مقدراً إلى أن يفسر ولا يعود ضمير من خبره إليه مع كونه جملة لما مر في باب المبتدأ من أنها مرتبطة به بلا ضمير لأنها هو، ولا يؤكّد ولا يبدل منه ولا يقدم الخبر عليه، كل هذا لئلا يزول الإبهام المقصود، ويختار كون الضمير مؤنثاً لرجوعه إلى القصة إذا كانت في الجملة المفسرة مؤنث لقصد المطابقة لا لأنه راجع إلى ذلك المؤنث كقوله تعالى: ﴿فَإِنها لا تَعمى الأبصار﴾ [1] وقوله:

على أنّها تَعفُو الكُلوم وإنّما ... تُوكلُ بالأدنَى وإن جل ما يمضي[2]

/20أ/ والشرط أن لا يكون المؤنث في الجملة فضلة، فلا يختار أنها بنُيتْ غرفة وأن لا يكون كالفضلة أيضاً، فلا يختار أنها كالقرآن معجزة لأن المؤنث منصوب نصب الفَضلات، كُلّ هذا لأن الضمير المقصود المبهم لا تُراعى مطابقتُه للفضلات، وتأنيث هذا الضمير وإن لم تتضمن الجملة المفسرة مؤنثاً قياس، لأن ذلك باعتبار القصة، لكنه لم يسمع، وإذا لم يدخل نواسخ المبتدأ فلا بد أن تكون تفسره جملة اسمية، وإذا دخلتْ جاز كونُها فعلية أيضاً كما في قوله: ﴿فَإِنها لا تَعمى الأبصار﴾ [3] ويقول: "ما هو قَائِم زيد".

قوله: محل المفرد: أي الذي هو خبر المبتدأ إذا الأصل فيه أن يكون مفرداً.

قوله:ولا محل للجملة المقدرة: أي مع مفعولها الملفوظ به.

قوله: ﴿إنا كُل شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ [4]: قال في الكشاف[5]: وقرئ "كلٌ" بالرفع،والقدر: التقدير،وقرئ بهما أي: خلقنا كل شيء مقدراً محكماً مرتباً على حسب ما اقتْضته الحكمة أو مقدراً مكوناً في اللوح المحفوظ معلوماً قبل كونه، قد علمنا حاله وزمانه انتهى. **قوله:** ﴿يسٓ﴾ [6] **إلخ**: قال في الكشاف[7]: "عن ابن

---

(1) سورة الحج 46/22.
(2) البيت: لأبي خراش الهذلي في شرح أشعار الهذليين1230/3والخزانة 458/2 والمفصل 64.
(3) سورة الحج 46/22.
(4) سورة القمر 49/54.
(5) انظر: الكشاف 610/1.
(6) سورة يس 1/22.
(7) انظر: الكشاف 1042/1.

عباس معناه: يا إنسان في لغة طيء،وا أعلم بصحته وإن صح فوجهه: أن يكون يا أنيسين فكثر

/20ب/ النداء به على ألسنتهم حتى اقتصروا علـى شطـره كمـا قـالوا فـي القسم:" م ا " في أيمن ا ".

قوله: الحكيم: أي ذي الحكمة أو لأنه دليل ناطق بالحكمة كالحي أو لأنـه كلام حكيم فَوصِف بصفة المتكلم به انتهى.

قوله: ورد بقوله: وَالذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصالِحَاتِ لنُبَوئَنهُمْ [1] الخ: قال في المغني[2]: وعندي لما رد به تأويل لطيف: وهو أن المبتدأ في ذلك كله ضـمن معنى الشرط فخبره منزلٌ منزلة الجواب، فإذا قدر َقبله قسم كان الجواب له،وكان خبر المبتدأ المشبه لجواب الشرط محذوفاً للاستغناء بجواب القسم المقـدر قبلـه، ونظيره في الاستغناء بجواب القسم المقدر قبله الشرط عن جواب الشرط المجـرد من لام التوطئة قوله تعالى: وإن لَم ينْتَهوا عما يقُولُون ليمسن [3] التقـدير: وا ِ ليمسن، لئن لم ينتهوا ليمسن انتهى.

المسألة الرابعة: الجملة الخبرية التي لم يسبقها ما يطلبها:

قوله: المسألة الرابعة: الجملة الخبرية: قال في المغني[4]: واحتـرزت بذلك من نحو: "هذا عبد بعتكُه" تريد: بالجملة الإنشاء و"هذا عبدي بعتكـه كـذلك" فإن الجملتين مستأنفتان، لأن الإنشاء لا يكون نعتاً ولا حـالاً ويجـوز أن يكونـا خبرين آخرين إلا عند من مَنع تَعدد الخبر مطلقاً وهو اختيار ابن عصفور[5] وعند من يقع تعدده مختلفاً بالإفراد والجملة وهو أبو علي وعند من منع وقوع المـشابه /21أ/ خبراً وهم طائفة من الكوفيين .

قوله: التي لا يطلبها العامل لزوماً: قال في المغني[6]: خرج بـذلك جملـة الصلة، وجملة الخبر، والجملة المحكية بالقول فإنها لا تستغني عنها، بمعنى أن

---

[1] سورة العنكبوت 58/29.
[2] انظر: المغني 407/2.
[3] سورة المائدة 73/4.
[4] انظر: المغني429/2-430.
[5] انظر: المغني 562/1.
[6] انظر: المغني431/2 .

معقولية القول متوقفة عليها وأشباه ذلك.

قوله: إن وقعت بعد النكرة إلى قوله محتملة لها: قال في المغني[1]: وكل ذلك بشرط وجود المقتضى وانتفاء المانع ثم قال فيه: احترزت بالشرط الأول عن نحو: فعلوه. من قوله تعالى : وكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزبرِ [2] فإنه صفة لكـل أو لشيء ولا يصح أن يكون حالاً من كل مع جواز الوجهين في نحو: "أكـرم كـلَّ رجل" حال لعدم ما يعمل في الحال ولا يكون خبراً لأنهم لم يفعلـوا كـلَّ شـيء ونظيره قوله تعالى: لَولا كِتَابٌ مِن اللهِ سبقَ [3] يتعين كون "سبق" صفة ثانية لا حالاً من الكتاب، لأن الابتداء لا يعمل في الحال، ولا من الضمير المستوفى الخبر المحذوف لأن أبا الحسن حكى[4]: إن الحال لا يذُكر بعد لولا كما لا يذكر الخبـر ولا يكون خبراً لما أشرنا إليه، ولا يقتضي الثاني، بقولهم: لولا رأسك مدهوناً ولا الثالث بقول الزبير[5]_رضي ا عنه_:

ولولا بنُوها حولَها لخَطِبتها كخِطْبةِ عصفورٍ ولم أَتَلَعثَمِ

لندورها، وأما قول ابن الشجري[6] في: ولَولا فَضلُ اللهِ علَيكُم [7] أي "علـيكم" خبر فمردود، بل هو متعلق بالمبتدأ و الخبر محذوف وبالشرط الثاني **/21ب/** عـن المانع وهو أربعة أنواع:

أحدها: ما يمنع حاليةً كانت بتعينه لولا وجوده، ويتعين حينئذ الاستئناف: "زارنـي زيد شتاءً كأخيه" أو "لن أنسى له ذلك"، فإن الجملة بعد المعرفة المحـضة حـال، ولكن السين ولن مانعان لأن الحالية لا تصدربدليل استقبال، وأما قول بعضهم في:

وقَالَ إِني ذَاهِب إِلَى ربي سيهدِين [8] حال كما تقول: سأذهب مهدياً، فسهو.

---

[1] انظر:المغني 431/2.
[2] سورة القمر 52/54.
[3] سورة الأنفال 68/8.
[4] انظر: المغني 563/1 .
[5] انظر:البيت في: العيني 571/1 والسيوطي 285 وفي مغني اللبيب 431/2.
الزبير: هو الزبير بن العوام بن أسد بن عبد العزى بن قصي بن كلاب الأسدي، حواري رسول الله ﷺ أحد العشرة المبشرين، شهد بدراً وأول من سل سيفاً في سبيل الله ﷺ، توفي سنة 36 هجرية. انظر: التهذيب 318/3.
[6] انظر: المغني 654/1.
ابن الشجري: هو هبة الله بن علي بن محمد أبو السعدات بن الشجري علم في العربية واللغة والشعر له تصانيف منها: شرح اللمع ، توفي سنة 542 هجرية . انظر: البلغة 235 وبغية الوعاة 324/2 .
[7] سورة النساء 83/3.
[8] سورة الصافات 99/37.

والثاني: ما يمتنع وصفيته كانت بتعيينه لولا وجود المـانع، ويمنـع فيـه الاستئناف لأن المعنى على تقييد المتقدم فتتعين الحالية بعد أن كانت ممتنعة وذلك نحو: وعسى أن تكْرهوا شَيئاً وهو خَير لَكُم وعسى أن تُحِبوا شَيئاً وهـو شَـر لَكُم [1] أو كالذِي مر على قَريةٍ وهِي خَاوِيةٌ [2] وقول الشاعر:

مضى زمن والناس يستشفعون بي[3] ... ...

والمعارض منهن الواو فإنها لا تعتـرض بـين الموصـوف وصـفته خلافـاً[4] للزمخشري ومن وافقه.

والثالث: ما يمنعها معاً نحو: مِن كُل شَيطَانٍ مـارِدٍ۞لا يـسمعون [5] وقد مضى البحث فيها.

والرابع: ما يمنع أحدهما دون الآخر، ولولا المانع لكانا جـائزين ونحـو ذلك: ما جاءنا أحد إلا قال: خير، فإن جملة القول كانت قبل وجـود إلا محتملـة للوصفية والحالية، فلما جاءت إلا امتنعت الوصفية، ومثله: وما أَهلَكْنَا مِن قَريـةٍ إلا لَها منذرون [6] /22أ/ وأما: وما أَهلَكْنَا مِن قَريةٍ إلا ولَها كِتَاب معلُوم [7] فللوصفية مانعان: الواو وإلا، ولم ير الزمخشري[8] وأبو البقاء واحداً منها مانعـاً، وكلام النحويين بخلاف ذلك، قال الأخفش[9]: لا تفصل إلا بين الموصوف وصفته، فإن قلت: ما جاءني إلا راكباً، فالتقدير: إلا رجلٌ راكب بمعنى أن راكباً صفة لبدل فاعل محذوف، قال: وفيه قبح بجعلك الصفة كالاسم يعني في إيلائك إياها العامل، وقال الفارسي[10]: لا يجوز إلا: "ما مررتُ بأحدٍ إلا قائم"، فإن قلتَ إلا قائماً جاز، ومثل ذلك:

---

[1] سورة البقرة 216/1.
[2] سورة البقرة259/1.
[3] البيت بلا نسبة في أساس البلاغة244/1 ومغني اللبيب 564.
[4] انظر: المغني 564/1.
[5] سورة الصافات 6/37.
[6] سورة الشعرا ء 208/26.
[7] سورة الحجر 4/15. والآية في المخطوط:"وما أهلكنا من قرية إلا لها كتاب معلوم" تصحيف.
[8] انظر: الكشاف 190/3.
[9] انظر: المغني565.
الأخفش: هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط من أكابر النحاة البصريين وكان أعلم من أخذ عن سيبويه، له كتب كثيرة في النحو والعروض والقوافي . توفي سنة مائتين وخمس عشرة. انظر: أخبار النحويين البصريين 66-67 وتاريخ العلماء النحويين 88/85 ونزهة الألباء 133 وبغية الوعاة 590/1.
[10] انظر: المغني 565.

وقائلةٍ تخشَى على: أظُنه   سيودِي به تَرحالُه وجعائلُه[1]

فإن جملة: "تخشى علي" حال من الضمير في قائلة، ولا يجوز أن يكون صفة لها؛ لأن اسم الفاعل لا يوصف قبل العمل انتهى .

قوله: فجملة: "نقرأه" صفة: قال المنتجب في إعرابه[2]: "نقرأه" في محل النصب إما على النعت لكتاب أو على الحال من المنوي في علينا إن جعلته حالاً من كتاب لتقدمه عليه وهو في الأصل صفة له أي كتاباً وارداً علينا وإن جعلتَه من صلة تنزل فلا انتهى .

قوله:وقد مضت أمثلة من ذلك: يشير إلى ما ذكره في الأمثلة في الجملةالتابعة لمفرد، المذكورة في المسألة الثانية.

قوله: فجملة: تَسْتَكْثِرْ [3] **حال إلخ**: قال في الكشاف[4]: وتستكثر مرفوع، منصوب المحل على الحال أي ***/22ب/*** ولا تمنن مستكثراً رائياً لما تعطيه كثيراً أو طالباً للكثير نهي عن الاستفزاز وهو أن يهب شيئاً. وهو يطمع أن يتعوض على الموهوب له أكثر من الموهوب وهذا جائز ومنه الحديث: "المستَفْزز تيباب مِن وهبِ هِبِته"[5] وفيه وجهان:

أحدهما: أن يكون نهياً خاصاً برسول ا ﷺ لأن ا تعالى اختار له أشرف الآداب وأحسن الأخلاق،

والثاني: أن يكون نهي تنزيه لا تحريم له ولأمته قرأ الحسن[6] تستكثْر بالسكون وفيه ثلاثة أوجه:

الإبدال من تمنن، كأنه قيل: ولا تمنن لا تستكثر على أنه من المن في قوله تعالى: ثُم لا يتْبِعون ما أَنْفَقُوا منّاً ولا أَذىً [7] لأن من شأن المنّان بما يعطي أن

---

[1] البيت بلا نسبة في مغني اللبيب 432/2.

[2] انظر: الفريد في إعراب القرءان المجيد300/3.إشارة لقوله تعالى: كِتَاباً نَقْرَؤُه سورة الإسراء 93/17.

[3] سورة المدثر 6/74.

[4] انظر: الكشاف 1312/1.

[5] الحديث(المستفزز) : جزء من حديث في مصنف عبد الرازق 106/9 كتاب المواهب (باب الهبات ولفظه : عن شريح قال قال رسول الله ﷺ : " من أعطى في صلة أو قرابةٍ أو حق أو معروفٍ أجزنا عطيته ، والجانب المستفزز يرد الله هبته، أو يُثاب منها " وفي النهاية لابن الأثير 365/3 عن بعض التابعين : الجانب المستفزز يثاب من هبته .

[6] انظر: الكشاف 357/4 وشرح قطر الندى82/1.

[7] سورة البقرة 262/2

يستكثر أي يراه كثيراً، وأن يعتد به وأن يشبه بشئ ويعضله فيسكن تخفيفـاً، وأن يعتبر حال الوقف وقرأ الأعمش[1] بالنصب بإضمار أن كقوله:

ألا أيّها الزاجري أحضر الوغى ... ...

ويؤيده قراءة ابن مسعود[2]: ولا تمنن أن تستكثر، ويجوز في الرفع أن تحذف أن وتبطل عملها، كما روي: أحضر الوغى بالرفع انتهى.

قوله: لأن الضمائر كلها معارف بل هي أعرف المعارف: قال ابن أم قاسم في شرح التسهيل[3]: مذهب أئمة النحويين المتقدمين والمتـأخرين أن المعـارف متفاوتة، وذهب **/23أ/** ابن حزم إلى أنها متساوية وأعرفها عند سيبويه والجمهور الضمير، وقيل: أعرفها العلم وهو مذهب الصيمري[4]، وعـزي إلـى الكـوفيين ،ونُسب إلى سيبويه وقيل: اسم الإشارة ونُسب إلى ابن السراج[5]، وقيل :المعرف بأل، وأما المضاف، فلم يذهب أحد إلى أنه أعرفها، إذ لا يمكن أن يكون أعـرف من المضاف إليه وبه يعرف.

قوله: لأنه قد قرب من المعرفة لاختصاصه بالصفة: قال في المغنـي[6]: وذلك بقربها من المعرفة حتى أن أبا الحسن أجاز وصفها بالمعرفة، فقال في قوله تعالى: فَآخَران يقُومان مقَامهما مِن الذِين استَحق علَيهم الأولَيان [7] إن "الأوليان" صفة لـ"لآخران" لوصفه ب "يقومان".

قوله: وذو التعريف الجنسي يقرب من النكرة: قد أشار إلى هـذا الـشيخ الرضي في شرح الحاجبية[8] حيث قال: الفرق بين ذي اللام والمجرد، أن المجرد لأجل التنوين الذي فيه للتنكير يفيد أن ذلك الاسم بعض من جملة، فمعنى: اشتريت

---

[1] انظر: الكشاف 1312/1 وتفسير القرطبي 69/19.
الأعمش : هو أبو محمد سليمان بن مهران الكوفي الإمام المشهور المعروف بالاعمش كان ثقة عالماً فاضلاً.انظر:وفيات الأعيان 400/2 وغاية النهاية 315/1 وتذكرة الحفاظ 154.
[2] انظر: تفسير القرطبي69/19.
[3] انظر: شرح التسهيل 117/1.
[4] لم أقف على ترجمة له .
[5] ابن السراج: محمد بن السري البغدادي النحوي ، كان من أحدث تلاميذ المبرد سناً مع ذكاء وفطنة ، له: شرح كتاب سيبويه ومختصر في النحو أسماه : الموجز في النحو . توفي سنة ثلاثمائة وست عشرة. انظر: وفيات الأعيان339/4 والبلغة 222 وإنباه الرواة 145/3.
[6] انظر: المغني 429/2 .
[7] سورة المائدة 107/5.
[8] انظر: شرح الرضي على الكافية 239/2.

تمراً ولقيت رجلاً شيئاً من الثمر وجماعة من الرجال، بخلاف المعرف باللام، فإن المراد به الماهية مجردة عن البعضية، لكن البعضية مستفادة من القرينة كالـشراء **/23ب/** واللقاء، وكأنّك قلت: لقُيت هذا الجنس، واشتُريت هذا الجنس فهو: كعـام مخصوص بالقرينة، فالمجرد وذو اللام، إذا بالنظر إلى القرينة، فمعنى وبـالنظر إلى أنفسهما مختلفان فمن ثم جاز وصف المعرف من هذا الجنس بالنكرة، قال:

ولقد أمر على اللئيمِ يسبني[1] … … … …

انتهى.

---

[1] هذا صدر بيت من البحر الكامل عجزه :

… … … … فمَضَيْتُ ثمّة قلتُ: لا يَعْنِيْنِي

والبيت بلا نسبة في مغني اللبيب429/2 و645 ومهجم القواعد العربية 45/6 والخصائص 330/3.

الباب الثاني: في الجار والمجرور:

المسألة الأولى: في ما يتعلق من حروف الجر

قوله: لابد من تعلق إلخ: قال في الصحاح[1]: قولهم: لابد من كـذا، أي لا فراق منه انتهى.

قوله: بفعل أو في ما معناه: قال في المغني[2]: الجار والمجرور والظرف لابد من تعلقهما بالفعل أو ما يشبهه أو ما أُول بما يشبهه أو ما يشير إلى معنـاه، فإن لم يكن شيء من هذه الأربعة موجوداً قدر، مثال الأول والثاني: ما ذكر هنـا ومثال الثالث قوله تعالى: وهو الذِي فِي السماءِ إِلَه [3] أي وهو الذي هو إله في السماء، ففي متعلقة بإله، وهو اسم غير صفة بدليل أنه يوصف فيقول: إله واحـد، ولا يوصف به لا يقول: شئ إله، وإنما صح التعلق به لتأوله بمعبود، وإله خبـر له[4] محذوفاً، ومثال التعلق بما فيه رائحة الفعل.

قوله:

أَنَا أَبو المِنْهال[6] بعض الأحيان[7] **/24أ/**

---

[1] انظر: مختار الصحاح 73/1. ولم أقف عليه في الصحاح كما ذكر الشارح.

[2] انظر: المغني 433/2.

[3] سورة الزخرف 84/43.

[4] في المخطوط: "لهو"تصحيف.

[6] الشاعر أبو المنهال: هو عوف بن ملحم الخزاعي بن الولاء الشيباني، أحد العلماء الأدباء الرواة الندماء ، كان صاحب أخبار ونوادر ومعرفة بأيام الناس، توفي سنة مائتين وعشرين هجرية. انظر: فوات الوفيات 162/3.

[7] البيت: لأبي المنهال في اللسان 185/16 وبلا نسبة في الدرر 141/2والهمع 107/2 والسيوطي 285 والخصائص 270/1.

وقوله:

أنا ابنُ ماويةَ إذْ جَد النقْرْ [1] ... ...

فتعلق بعض وإذ بالاسمين العلمين لا لتأولهما باسم يشبه الفعل، بل لما فيهما من معنى قولك: الشجاع أو الجواد، ونقول: فلان حاتم في قومه، فتعلق الظرف بما في حاتم من معنى الجود، ومثال التعلق بالمقَدر قوله تعالى: وإلى ثمود أخاهم صالِحا [2] بتقدير: وأرسلنا، ولم يتقدم ذكر الإرسال ولكن ذكر النبي بالمرسل إليهم يدل على ذلك انتهى. ثم قال: هل يتعلقان بأحرف المعاني؟ المشهور: منع ذلك مطلقاً وقيل: بجوازه مطلقاً وفصل بعضهم فقال: إن كان نائباً عن فعل حذِف جاز ذلك على سبيل النيابة لا الأصالة وإلا فلا وهو قول: أبي علي[3] وأبي الفتح[4] زعماً في نحو:" يا لزيد" أن اللام متعلقة بيا، بل قالا في: يا عبد ا ، إن النصب بيا وهو نظير قولهما في قوله:

أبا خُراشةَ أما أنْتَ ذا نفَرٍ[5] ... ...

إن "ما" الزائدة هي الرافعة الناصبة لا كان المحذوفة، وأما الذين قالوا بالجواز مطلقاً، فقال بعضهم: في قول كعب[6] _رضي ا عنه_:

وما سعاد غَداةَ البين إذْ رحلوا ... إلا أغَن غضيض الطرفِ مكْحول[7]

غَداةَ البين ظَرف للنفي **/24ب/** أي انتفى كونها في هذا الوقت إلا كأغن

---

(1) هذا صدر لعبيد بن ماوية الطائي من الرجز عجزه:

... ... وجَاءَتْ الخَيْل أثابيُّ زُمَرْ.

البيت في: لسان العرب 277/5 وهو بلا نسبة في الخزانة 530/4 وتاج العروس.

(2) سورة الأعراف73/7.

(3) انظر: المغني 437/2.

(4) أبو الفتح: هو عثمان بن جني الموصلي و أبوه جني كان مملوكاً رومياً لزم أبا على الفارسي أربعين سنة وأخذ عنه حتى صار إماماً في اللغة والأدب وأعلمهم بالنحو والصرف، عاصر المتنبي وناظره. له : الخصائص واللمع، توفي ببغداد سنة 392 هجرية، انظر: البلغة 137 وبغية الوعاة 132/2 وإنباه الرواة 35/2 والأعلام 364/4.

(5) هذا صدر بيت عجزه:

... ... فإنَّ قوْمَنَا لمْ تَأكُلهم الضَّبُع

والبيت لأبي ذويب الهذلي في شرح أشعار الهذليين 142/1 والدرر 60/1 والخزانة 489/2 وهو بلا نسبة في شرح التصريح 140/1.

(6) كعب: كعب بن زهير بن أبي سلمى الشاعر المشهور يكنى أبا عقبة كان شاعراً فحلاً مجيداً وكان النبي أهدر دمه لإبيات قالها لما هاجر أخو بجير إلى النبي فهرب، ثم أقبل على النبي في مسجده مسلماً وأنشده قصيدته "البردة" فأمنه النبي وألبسه بردة كانت عليه. انظر: معجم الشعراء72/1.

(7) البيت: في مغني اللبيب 438/2.

وقال ابن الحاجب[1] في: ولن ينفعكم اليوم إذ ظلمتم [2] إذْ: بدل مـن اليـوم، واليوم إما ظرف للنفي المنفي، وإما لما في لن من معنى النفي، أي انتفى في هـذا اليوم النفع، فالمنفي يقع مطلقاً[3]، وعلى الأول يقع مقيداً باليوم، وقال[4] أيضاً: إذا قلت ما ضربته للتأديب فإن قصدتَ نفي ضرب فعلل بالتأديـب فـاللام متعلقـة بالفعل، والنفي ضرب مخصوص، والتأديب تعليل للضرب المنفي، وإن قـصدت نفي الضرب على كل حال فاللام متعلقة بالنفي والتعليل له أي انتفاء الضرب كان لأجل التأديب لأنه قد يؤدب بعض الناس بترك الضرب، ومثله في التعلق بحـرف النفي ما أكرمت المسيء لتأديبه وما أهنت المحسن لمكافأته، إذْ لو علق هنا بالفعل فَسد المعنى المراد، ومن ذلك قوله تعالى: ما أنتَ بنعمةِ ربك بمجنُونٍ [5] البـاء متعلقة بالنفي، إذْ لو علقت بمجنون لأفاد نفي جنون خاص، وهو الجنـون الـذي يكون نعمة ا ، وليس في الوجود جنون هو نعمة، ولا المراد نفي جنون خـاص انتهى ملخصاً وهو كلام بديع إلا أن جمهور النحويين **/25أ/** لا يوافقـون علـى صحة التعلّق بالحروف فينتفي على قولهم أن يقدر التعلق بفعل دل عليه الثاني، أي انتفى ذلك بنعمة ربك وقد ذكرت في شرحي لقصيدة كعب[6] أن المختـار تعلـق الظرف بمعنى الشبيه الذي تضمنه البيت وذلك على أن الأصل وما لسعاد إلا ظبي أغن على التشبيه المعكوس للمبالغة لئلا يكون الظرف متقدماً في التقدير على اللفظ الحامل لمعنى التشبيه المعكوس .

قوله: جزل الغضا: قال في الصحِاح[7]: الجزلُ ما عظُم من الحطب ويبس، والغضا شجر البادية.

قوله: وإن علقت الأول: أي الجار في قوله: مِسودة.

قوله: وجعلته حالاً منه: أي جعلت الجار الأول، ولا يخفى أن الحال إنمـا هي الجار والمجرور، لا الجار وحده فعبر الشيخ بالجزء عن الكل اختـصاراً لأن

---

[1] انظر: المغني 438/2.
[2] سورة الزخرف 39/43
[3] في المخطوط: "مطلق" تصحيف.
[4] انظر: المغني 438/2.
[5] سورة القلم 2/68.
[6] انظر: المغني 438/2.
[7] انظر: الصحاح 119/1.

مراده ما قلناه، وهذا يرشد إلى أن قوله: أولاً: لابد من تعلق الجار بفعل فيه حذف تقديره والمجرور.

قوله: فلا دليل: أي لا يكون ذلك من اجتماع تعلق الجار بفعل أو بما فيـه معناه بل يكون الجار في الموضعين متعلقاً باسم، قال في المغني[1]: ولكن تعلـق الثاني بالاشتغال يرجح تعلق **/25ب/** الأول بفعله لأنه أتم لمعنَـى التـشبيه، وقـد يجوز تعلّق في الثانية بكون "محذوف" حالاً من النار ويبعـده أن الأصـل عـدم الحذف.

ما يستثنى من حروف الجر إضافة إلى(رب وخلا وعدا وحاشا)

قوله:وَيُسْتَثْنَى من حروف الجر أربعة إلخ: زاد في المغني[2] علـى هـذه الأربعة اثنين:

أحدهما: رب في نحو: رب رجلٍ صالحٍ لقيتُه أو لقيت لأنـه مجرورهـا مفعول في الثاني ومبتدأ في الأول أو مفعول على جملة: زيد أضـربت؟ ويقُـدر الناصب بعد المجرور لا قبل الجار، لأن رب لها الصدر من بين حروف الجـر، وإنما دخلت في المثالين لإفادة التكثير أو التعليـل لا لتعديـة عامـل هـذا قـول الرماني[3] وابن طاهر[4].

وقال الجمهور: هي فيهما حرف جر معدٍ، فإن قالوا: إنها عـدت العامـل المذكور فخطأٌ، لأنه يتعدى بنفسه ولاستيفائه معموله في المثال الأول، وإن قالوا: إنها عدت محذوفاً تقديره حصل أو نحوه، كما صرح به جماعة ففيه بتقـدير مـا معنى الكلام: " مستغنى عنه ولم يلفظ به في وقت؟".

ثانيهما: حرف للاستثناء وهو خلا وعدا وحاشا إذا خفضن فـإنهن لتنحيـة الفعل عما دخلن عليه كما أن **/26أ/** "إلا" لذلك، وذلك عكس معنى التعدية الذي هو

---

[1] انظر: مغني اللبيب433/2.

[2] انظر: المغني 442/2.

[3] **الرماني**: هو علي بن عيسى بن علي أبو الحسن النحوي المعروف بالرماني، كان متقناً للفقه والقرءان والنحو واللغة والكلام، له التصانيف المشهورة في التفسير والنحو واللغة منها: إعجاز القرءان .توفي سنة 384هجرية. انظر: البرهان 111/1-112 وإنباه الرواة 294/2.

[4] **ابن طاهر**: محمد بن أحمد بن طاهر أبو بكر الإشبيلي المعروف بالحَدَبِّ (الرجل الطويل) نحوي بارع، حافظ وكان يرحل إليه في العربية موصوفاً بالحذق والنبل، اشتهر بتدريس: الكتاب وله على الكتاب طرر مدونة مشهورة اعتمد عليها تلميذه **ابن خروف** في شرحه، توفي سنة خمس مائة وثمانين هجرية. انظر: البرهان 160/4 وبغية الوعاة28/1.

إيصال معنى الفعل إلى الاسم، ولو صح أن يقال: إنها متعلقة لصح ذلك في "إلا"، وإنما خُفِضن بهن المستثنى ولم ينصب كالمستثنى بإلا لئلا يزول الفـرق بيـنهن أفعالاً وأحرفاً.

قوله: أحدها الجار الزائد: أي فإنه لا يتعلق بشيء، قال فـي المغنـي[1]: وذلك لأن معنى التعلق: الارتباط المعنوي، والأصـل أن أفعـالاً قـصرت عـن الوصول إلى الأسماء فأُعينت على ذلك بحرف الجر، والزائد إنما دخل في الكلام تقوية له وتوكيداً، ولم يدخل للربط وقول الحوفي[2] في أن الباء في: ﴿أَلَيس اللـه بِأَحكَمِ الْحاكِمِين﴾ [3] متعلقةٌ وهم، نَعم تصح في اللام المقوية أن يقال: إنها متعلقـة بالعامل المقوي نحو: ﴿مصدقاً لِما معهم﴾ [4] و ﴿فَعالٌ لِما يرِيـد﴾ [5] و ﴿إِن كُنْـتُم لِلرؤْيا تَعبرون﴾ [6]لأن التحقيق: أنها ليستْ زائدة محضة لما تُخُيل في العامل مـن الضعف الذي نزله منزلة القاصر، ولا معدية محضة لاطراد صحة إسقاطها، فلها منزلة بين منزلتين.

قوله: كالباء في: ﴿كَفَى بِاللهِ﴾ [7]: قال في المغني[8]: قال الزجاج: دخلـت لتضمن الكلام معنى اِكتفِ، وهو من الحسن بمكان.

قوله: وأحسن بزيد: /26ب/ عند الجمهور، قال في المغني[9]: إذ الأصـل عندهم: "أحسن زيدٌ" بمعنى صار ذا حسن ثم غُيرت صيغة الخبـر إلـى الطلـب وزيدت الباء إصلاحا للفظ ولزمته، وأما عند غيرهم القائل بأنه أمر لفظاً ومعنـى وأن فيه ضمير المخاطب مستتراً فالباء معدية مثلها في أُمرر بزيدٍ.

---

[1] انظر: المغني 440/2.
[2] انظر: المغني 440/2.
الحوفي: هو أبو الحسن علي بن إبراهيم بن سعيد بن يوسف الحوفي النحوي ، كان عالماً بالعربية والتفسير وله تفسير جيد.توفي سنة أربعمائة وثلاثين هجرية.انظر: وفيات الأعيان 300/3.
[3] سورة التين 8/95.
[4] سورة المائدة 48/5.
[5] سورة البروج 16/85.
[6] سورة يوسف 43/12.
[7] سورة الرعد 43/13.
[8] انظر: المغني106/1.
[9] انظر: المغني 106/1.

قوله: والثاني لعل في لغة من يجر بها: قال في المغني[1]: لأنها بمنزلة الحرف الزائد، ألا ترى أن مجرورها في موضع رفع بالابتداء بدليل ارتفاع ما بعده على الخبرية،

قال:

... ... لَعلَّ أَبي المِغوارِ مِنْكَ قَرِيبُ[2]

ولأنها لم تدخل لتوصل عامل بل لإفادة معنى التوقع كما دخلت ليت لإفادة التمني، ثم إنهم جروا بها منبهة على أن الأصل في الحروف المختصة بالاسم أن تعمل الإعراب المختص به كحروف الجر.

قوله: ولهم في لامها إلخ: مقتضى قوله: لهم: أي: لعقَيل أن غيرهم وهو الناصب بها لا يوافقهم في مجموع ذلك، وهو صحيح فقد خالفهم في كسر اللام الأخيرة وزاد عليهم لغات، فحكى الرضي[3]: قيل: أن يحكى مقابلة عقيل المذكورة هنا من إثبات اللام إلى آخره عشرة لغات أشهرها: لعل وعل، وجاء لعن بعين غير معجمة ولغَن بغين معجمة وآخرها **/27أ/** نون وجاء رعن وزعن بجعل الراء مقام اللام، وجاء لأن وأن، ولعآ بالمد، قال:

لَعآ ا لـ فَضلُكُم عليْنَا بِشَيءٍ أَن أُمكُم شَرِيم[4]

وقد تلحق لعل تاء التأنيث كما في ربت فيقال: لعلت ثم قال: اللام الأولى في لعل زائدة عند البصريين أصلية عند الكوفيين[5] لأن الأصل عدم التصرف في الحروف بالزيادة لأن مبناها على الخفة، والبصريون نظروا إلى كثرة التصرف فيها والتلعب بها، وجواز زيادة التاء، فإن سمي بها لم يتصرفْ عند البصريين

---

[1] انظر: المغني 440/2.

[2] هذا عجز بيت لكعب بن سعد بن عمرو الغنوي صدره:

أُدعُ أخرى وارفع الصوتَ داعياً ... ...

والبيت: في الخزانة 370/4 والاقتضاب 459 وأمالي ابن شجري 237/1 والعين 247/3 والأصمعيات 96 وللسيوطي 236 والدرر 33/2 وهو بلا نسبة في اللامات وابن عقيل 110/2.

[3] انظر: شرح الرضي على الكافية373/4.

[4] البيت: بلا نسبة في العيني 247/3 والخزانة 368/4 وشرح التصريح 2/2 وابن عقيل 110/2 وشرح المفضليات 306 والاقتضاب 460 والمغرب 193/1 والأشموني 204/2 وهو في معجم الشواهد النحوية 151.

[5] انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف 218/1.

للتركيب والعلَمية وكذا عند الكوفيين ِلشبه العجمة والعلَمية؛ لأنها ليست مـن أول كلامهم[1] انتهى.

قوله: والثالث:" لولا" إلخ: قال في المغني[2] في أبحاث لولا: وإذا ولي لولا مضمر فحقه أن يكون ضمير رفع نحو: ﴿لَولا أَنْتُم لَكُنا مؤْمِنِين﴾ [3] وسمع قلـيلاً: لولاي ولولاك ولولاه خلافا للمبرد، ثم قال سيبويه: والجمهور: هي جارة للضمير مختصة به كما اختصت حتى، والكاف بالظاهر ولا تعلق لولا بـشيء وموضـع المجرور بها رفع بالابتداء والخبر محذوف، وقال الأخفش: الضمير مبتدأ ولـولا غير جارة ولكنهم أنابوا الضمير المخفوض عن المرفوع، كما عكسوا إذ قالوا مـا أنا كأنت ولا أنت كأنا، وقد أسلفنا أن النيابة إنما وقعت في الـضمائر المنفـصلة لشبهها **/27ب/** بالأسماء الظاهرة في الاستقلال فإذا عطف عليه اسم ظاهر نحـو: لولاك و زيد تعين رفعه لأنها لا تخفض الظاهر.

قوله: فزعم الأخفش وابن عصفور أنهـا لا تتعلـق بـشيء: قـال فـي المغني[4]: مستدلين بأنه إذا قيل:" زيد كعمروٍ" فإن كان المتعلق استقر فالكـاف لا تدل عليه بخلاف "في"[5] من نحو: " زيد في الدار"، وإن كان فعلاً مناسباً للكـاف وهو أشبه فهو متعد بنفسه لا بالحرف، والحق أن جميع الحروف الجارة الواقعـة في موضع الخبر ونحوه تدل على الاستقرار.

قوله: في المسألة الثانية ﴿فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ﴾ [6]: أي متزينـاً، هنا أي متزيناً وهو العامل المحذوف لأنه مسبوك من الجار والمجرور ويؤيده ما قاله المنتجب في إعرابه[7]: إن: ﴿فِي زِينَتِهِ﴾ [8] في موضع الحال من المنوى فـي "فخرج" أي متزينا بزينته.

---

[1] في المخطوط: "أول أن كلامهم" كلمة "أن" زائدة لا علاقة لها بالسياق ولذلك حذفتها.
[2] انظر: المغني 274/2.
[3] سورة سبأ 31/34.
[4] انظر: المغني 442/2.
[5] في المخطوط: "بخلاف نحو في" كلمة "نحو" زائدة لا علاقة لها بالسياق لذا حذفتها.
[6] سورة القصص 79/28.
[7] انظر: الفريد في إعراب القرءان المجيد 725/3.
[8] سورة القصص 79/28

قوله: يعجبني الزهر في أكمامه: قال في الصحاح[1]: زهرةُ النبتِ بتسكين الهاء وضمها: نَوره والأكمام جمع كِم بالكسر أو كمامة وهو وعاء الطلع انتهى وقال ابن الأثير[2]: هو غلاف الثمرة والحب قبل أن يظهر.

قوله: ثمر يانع على أغصانه: قال في الصحاح[3]: الثمرة واحدة الثمر والثمرات وينع الثمر **يَينع وَيَيَنع يَنعاً وينعاً وينوعا** أي نضج انتهى، وقال الراغب[4] في **/28أ/**مفرداته: الثمر: اسم لكل ما يتَطَعم من أحمال الشجر، واليانع هو المدرك البالغ وفي النهاية لابن الأثير[5]: الغصن يجمع على أغصان وهي أطراف الشجر ما دامت فيها ثابتة، وتُجمع على غصون.

المسألة الثالثة: وقوع الجار والمجرور صفة أو صلة أوخبراً أو حالاً

قوله: الثالثة: متى وقع الجار والمجرور صفة أو صلة أو خبرا أو حالا تعلق بمحذوف: قال في المغني[6]: أي واجب الحذف وربما يظهر ضرورة كقوله:

لَكَ العِزَ إنْ مولاك عز وإن يهن فأنتَ لدى بحبوحةِ الهون كائن[7]

وأما قوله تعالى: فَلَما رآه مستَقِراً عِنْده [8] فما وقع فيه حالاً فزعم ابن عطية[9] أن مستقراً هو المتعلق الذي يقدر في أمثاله قد ظهر. والصواب ما قاله

---

(1) انظر: الصحاح 184.

(2) انظر: النهاية لابن الأثير363/4.

ابن الأثير: هو علي بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الجزري الشيباني الشافعي بن الأثير الحافظ المؤرخ صاحب (الكامل في التاريخ)، ولقبه: عز الدين، وله: (أسد الغابة في معرفة الصحابة)، وقال عنه ابن خلكان: كان بيته بالموصل مجمع الفضلاء، سمع الحديث الكثير وقرأ القرآن وأتقن علومه وحررها وقد جمع في سائر العلوم كتباً مفيدة: منها جامع الأصول الستة في الحديث وله: شرح مسند الشافعي، توفي سنة 630 هجرية. انظر البداية والنهاية 212/13-239 وطبقات الشافعية الكبرى الطبقة السادسة من 44-56.

(3) انظر: الصحاح 301/2.

(4) انظر: مفردات الراغب 158/1.

(5) انظر: النهاية لابن الأثير 1036/2 .

(6) انظر: المغني 445/2-446.

(7) البيت بلا نسبة في: ابن عقيل 230/1 وهو في الدرر88/1 والهمع 111/1 وشرح التصريح 185/1 والعيني 14/2 والأشموني 328/1.

(8) سورة النمل 40/27.

(9) انظر: المغني 445/2-446.

ابن عطية: عبد الحق بن غالب الغرناطي أبو محمد المعروف:بابن عطية، كان فقيهاً عالماً وكان يتوقد ذكاءً. له: "المحرر الوجيز" في التفسير وقد أحسن فيه وأبدع. توفي سنة خمس مائة وإحدى وأربعين. انظر: طبقات المفسرين للداوودي 260/1 والبرهان 101/1.

أبو البقاء[1] وغيره: إن هذا الاستقرار معناه عـدم التحـرك لا مطلـق الوجـود والحصول فهو كون خاص.

قوله: تقديره كائن: أي على أحد المذهبين فإنه يقدر المحذوف اسماً.

قوله: أو اسـتقر: أي على المذهب الآخر الذي يقـدر المحـذوف فعـلاً، وتعبيره بكائن أو استقر للتمثيل لا للتقييد، فيصح تقدير ما كان بمعناها نحو حاصل وثابت ومستقر في الأول، وحصل وثبت ووجد في الثاني، قال في المغنـي[2]: إن أُريد المضي قُدر كان أو استقر أو وصفيهما، وإن أُريد الحال أو الاستقبال **/28ب/** نحو: "الصوم في اليوم" و "الجزاء في غد" قُدر مضارعهما هذا هو الصواب، وقد أغفلوه انتهى، قال التفتازاني في حواشي الكشاف[3]: ومما يجب التنبيه له أنـه إذا قُدر الظرف المستقر كان أو كائن فهو من التامة بمعنى: حصل وثبت والظـرف بالنسبة إليه لغو لا الناقصة، وإلا لكان الظرف في موضع الخبر فَتُقدر كان أخرى وتسلسل التقديرات انتهى ثم وجه الشيخ في المغني كلاً من المذهبين فقال[4]: فمن قدر في الخبر والصفة والحال الفعلَ– وهم الأكثرون– فلأنه الأصل في العمـل، ومن قدر الوصف فلأن الأصل في الخبر والحال النعت والإفراد، ولأن الفعل في ذلك لا بد من تقديره بالوصف، قالوا: ولأن تقليل المقدر أولى وليس بـشيء؛ لأن الحق أنا لم نحذف الضمير بل نقلناه إلى الظرف: فالمحـذوف فعـل أو وصـف وكلاهما مفرد، ثم قال: الأصل أن يقدر المحذوف مقدماً على الجـار والمجـرور كسائر العوامل مع معمولاتها وقد يعرض ما يقتضي ترجيح تقديره مـؤخراً ومـا يقتضي إيجابه، فالأول نحو: في الدار زيد لأن المحذوف هو الخبـر وأصـله أن يتأخر عن المبتدأ، والثاني نحو: "إن في الدار زيداً" لأن "إن" لا يليها مرفوعهـا ويلزم من قدر المتعلق **/29أ/** فعلاً أن يقدره مؤخراً في جميع المسائل لأن الخبر إذا كان فعلاً لا يتقدم على المبتدأ انتهى، وقول الشيخ[5]: تقديره كائن أو اسـتقر،

---

[1] انظر: المغني 445/2-446.
[2] انظر: المغني 448/2.
[3] انظر: لم أقف عليه.
[4] انظر: المغني 447/2.
[5] ملاحظة: يطلق المصنف مصطلح "الشيخ" منفرداً على ابن هشام في كتبه الثلاثة التي ورد ذكرها في ثنايا المخطوط.

هذه الجملة محلها الجر صفة لقوله بمحذوف أي بمحذوف مقدر بنحـو: كـائن أو استقر، بما سموه كوناً مطلقاً واحترز بذلك عن الكون الخاص نحو قائم وجـالس، قال في المغني[1]: فإنه لا يجوز تقديره إلا بدليل ويكون الحذف حينئـذ جـائزاً لا واجباً ولا ينتقل الضمير من المحذوف إلى الجار والمجرور، وقـولهم: جماعـة امتناع حذف الكون الخاص ويبطله أنّا متفقون على جواز حذف الخبر عند وجود الدليل وعدم وجود معمول فكيف يكون وجود المعمول مانعاً من الحذف مع أنه إما أن يكون هو الدليل أو مقوياً للدليل، واشتراط النحويين الكون المطلق إنمـا هـو لوجوب الحذف لا لجوازه ومما يتخرج على ذلك قولهم: من لي بكـذا؟ أي مـن يتكفل لي به، وقوله تعالى: فَطَلِّقُوهن لِعِدتِهِن [2] أي مستقبلات لعدتهن كذا فسره جماعة من السلف وعليه عول الزمخشري[3] ورده أبو حيان[4] توهمـاً منـه أن الخاص لا يحذف، وقال: الصواب أن اللام للتوقيت وأن الأصل لاستقبال عـدتهن فحذف المضاف انتهى./**29ب**/وقد بينا فساد تلك الشبهة .

تنبيه: مفهوم قول الشيخ: حتى وقع الجار والمجرور صفة إلخ: إنه إذا لـم يقع أحد الأمور الأربعة لا يتعلق بما ذكره وهو صحيح ويصدق بأمرين:

أحدهما: أن يتعلق بمذكور نحو: قرأ زيد في الدار ففي الدار متعلـق بقـرأ وليس هو أحد الأمور الأربعة.

الأمر الثاني: أن يتعلق بمحذوف لا يقدر بنحو كائن أو استقر وهو ثلاثـة أمور ذكرها في المغني[5].

أحدها: أن يستعمل المتعلق محذوفاً في مَثَلٍ أو شُبهة كقـولهم للمعـرس: بالرفاء والبنين بإضمار أعرستَ.

ثانيها: أن يكون المتعلق محذوفاً على شريطة التفسير نحو: بزيد مـررتُ به عند من أجازه مستدلاً بقراءة بعضهم: والظالِمِين أعد لَهـم [6]، فيقـدر فـي

---

[1] انظر: المغني449/2.
[2] سورة الطلاق 1/65.
[3] انظر: الكشاف 302/4-303.
[4] انظر: البحر المحيط 286/10.
[5] انظر: المغني 446/2.
[6] سورة الإنسان 31/76.

الأول مررتَ موافقة للمفَسر لأنه فعل، فَإن كان اسماً قدر اسماً نحـو: فـي يـوم الجمعةِ أنتَ معتكفٌ فيهِ، أي أنت معتكف في يوم الجمعة، ويقدر في الثـاني إمـا عذب على صيغة الماضي موافقةً لأعد، أو يعـذب بـصيغة المـضارع موافقـة للمعطوف عليه، وما الأولى منهما؟ فيه نَظَر، والأكثرون يوجبون في ذلك إسـقاط الجار وأن يرفَع الاسم بالابتداء أو ينصب بإضمار جاوزت أو نحـوه فـي الأول، وعذّب أو يعذّب في الثاني كما تقدم.

ثالثها: **/30أ/** أن يكون المجرور مقسماً به بغير الباء نحـو: والليـل إِذَا يغْشَى [1] وتَاللهِ لأكِيدن أَصنَامكُم [2]، وقولهم: ا ِ لا يؤخر الأجل، فيتعين تقدير الفعل وهو: أُقسم ولو صرح بالفعل في نحو ذلك لوجبت الباء انتهى. نعم يرد على المفهوم ما إذا رفع الجار والمجرور الاسم الظاهر نحو: أَفِي اللهِ شَك [3] فإنـه يقدر المحذوف استقر كما سيأتي وليس الجار والمجرور واحد من الأمور الأربعة والحاصل أن الجار والمجرور يتعلق بمحذوف واجب الحذف في ثماني مسائل كما ذكره في المغني.

قوله: إلا الواقع صله فإنه يتعين فيه تقديراً: قال في المغني[4]: قال ابـن يعيش[5]: وإنما لم يجز في الصلة أن يقال: إن نحو: جاء الذي في الـدار بتقـدير مستقر على أنه خبر لمحذوف على حد قراءة بعـضهم[6]: تَمامـاً علَـى الـذِي أَحسن [7] بالرفع لقلة ذلك واطراد هذا انتهى، وكذا يجب في الصفة فـي نحـو: "رجلٌ في الدار فله درهم"، لأن الفاء تجوز في نحو: رجلٌ يأتيني فله درهم ويمتنع في نحو: "رجلٌ صالح فله درهم" فأما قوله:

كل أمرٍ مباعد أو مدان فَمنوطٌ بحكمةِ المتعالي[8]

فنادر انتهى كلام المغني.

---

[1] سورة الليل 1/92
[2] سورة الأنبياء 57/21
[3] سورة إبراهيم 10/14
[4] انظر: المغني 447/2.
[5] ابن يعيش: هو يعيش بن علي بن يعيش الحلبي النحوي من أئمة العربية، برع في النحو والتصريف، وتصدر للإقراء بحلب، له: شرح المفصل وغيره. توفي سنة ستمائة وثلاث وأربعين. انظر: مرآة الجنان 406.
[6] قراءة يحيى بن يعمر .انظر: تفسير القرطبي 142/7 ومغني اللبيب716/1 و معجم القواعد العربية110/25 .
[7] سورة الأنعام 154/6
[8] البيت بلا نسبة في السيوطي 286 وهو في الدرر 79/1 والهمع 110/1 ومعجم الشواهد النحوية 144.

المسألة الرابعة: عمل الجار والمجرور

قوله: في الرابعة يجوز في الجار والمجرور هذه المواضع الأربعـة: أي مواضع الصفة والصلة والخبر والحال، ومحل قوله: "في هذه المواضـع" نـصب على الحال **/30ب/** في قوله الجار والمجرور فيتعلق بمحذوف تقديره كائناً في هذه المواضع ومعلوم أن الكائن فيها هو الجار مع المرفوع بعده فـي مـسألتنا، وبـه صرح بعد فقال: والجملة: صفة فلا يقال: عبارته تقتضي أن الجـار والمجـرور وحده هو الكائن فيها، نعم عبارة المغني[1] أوضح، فإنه قال: إذا وقع بعد الظـرف أو الجار أو المجرور مرفوع فإن تقدمهما نفي أو استفهام أو موصوف أو موصول أو صاحب خبر أو حال فالأرجح كون المرفوع مبتدأً مخبـراً عنـه بـالظرف أو المجرور، ويجوز كونه فاعلاً بأحدهما انتهى.

قوله: إنه يرفع الفاعل: أي الواقع بعدها كما قاله في المغني واحترز بـه عن الضمير المستتر فيهما فإنهما يرفعان من غير تقييد بهذه الصور ثم المرفـوع بعدهما يكون اسماً ظاهراً كما في الأمثلة، وهل يكون ضميراً منفصلاً؟ فيه نظـر وقول الشيخ: يجوز أن يرفع الفاعل هو الراجح، قال في المغني[2]: ونقل ابن هشام عن الأكثرين وجوب كون المرفوع بعدهما فاعلاً انتهى، وتجوز الشيخ في قولـه برفع الفاعل ومراده برفع الاسم الذي بعدهما على أنه فاعل والشق الآخـر مـن متعلقي قوله يجوز هو أن يكون المرفوع بعدهما **/31أ/** مبتدأ كما سيأتي.

قوله: فاعلاً بالجار والمجرور لنيابته عن: اسـتقر: قال فـي المغنـي[3]: وقوله من الفعل لاعتماده، وقيل العامل الفعل المحذوف والمختار الأول بدليلين:

أحدهما: امتناع تقديم الحال في نحو: "زيد في الدار جالـساً"، ولـو كـان العامل الفعل لم يمتنع وكقوله:

فإن يكُ جثماني بأرضٍ سِواكُم   فإن فُؤادي عندك الدهر أجمع[4]

---

[1] انظر: المغني 443/2.

[2] انظر: المغني 579/1.

[3] انظر: المغني 443/2.

[4] البيت: لجميل بثينة في ديوانه 118 وهو في مغني اللبيب 687/2 والخزانة 190/1 والعيني 525/1 وشرح التصريح 166/1 وهو لكثير عزة في ديوانه 204 وبلا نسبة في الأشموني 201/1 وهو في معجم الشواهد النحوية 103.

فأكد الضمير المستتر في الظرف والضمير لا يستتر إلا في عامله، ولا يصح أن يكون توكيداً لضمير محذوف مع الاستقرار، لأن التوكيد والحذف متنافيان ولا لاسم إن على محله من الرفع بالابتداء لأن الطالب للمحل قد زال، واختار ابن مالك[1] المذهب الثاني مع اعترافه بأن الضمير مستتر في الظرف، وهذا تناقض، فإن الضمير لا يستكن إلا في عامله.

قوله: وهذا هو الراجح: يحتمل أن يكون أشار إلى قوله فاعلاً بالجار والمجرور ويحتمل أن يكون أشار إلى قوله فاعلاً لا غير، والثاني هو القريب لأنه لم يذكر الانتقال.

قوله: فاعلاً: وهو كونه مبتدأ ولو كان مراده الأول لذكر أيضاً مقابل قوله بالجار والمجرور، وأيضاً فالمقصود ذكر كونه فاعلاً أو مبتدأً وكون العامل في الفاعل هو الجار والمجرور إنما وقع في البين.

قوله: عند الحذاق: قال في المغني[2]: واختاره **/31ب/** ابن مالك وتوجيهه أن الأصل عدم التقديم والتأخير انتهى، وما نقله عن ابن مالك هنا يؤكد ما تقدم من أن قوله هذا مشار به إلى قوله فاعلاً لأن ابن مالك يختار أن العامل في الفعل هو الفعل المحذوف كما تقدم.

قوله: والجملة صفة: أي سواء أعربنا المرفوع فاعلاً أو مبتدأً والموصوف رجل، ولم يمثِّل الشيخ بما وقع فيه الجار والمجرور ورفع المرفوع بعده صلة أو خبراً أو حالاً ومثَّل: في المغني[3] لذلك بقوله: "جاء الذي في الدار أبوه"، و"زيد عندك أخوه" و"مررتُ بزيدٍ عليهِ جبةٌ" انتهى.

قوله: ﴿أَفِي اللهِ شَكٌ﴾[4]: قال في الكشاف[5]: أدخلت همزة الإنكار على الظرف لأن الكلام ليس في الشك إنما هو في المشكوك فيه وأنه لا يحتمل الشك لظهور الأدلة وشهادتها عليه.

---

[1] انظر: المغني 579/1.
[2] انظر:المغني 443/2.
[3] انظر:المغني443/2.
[4] سورة إبراهيم 10/14.
[5] انظر: الكشاف 176/2.

قوله: وأجاز الكوفيون والأخفش رفعهما الفاعل في غير هـذه المواضـع أيضاً نحو: في الدار زيد: قال في المغني[1]: لأن الاعتماد عندهم لـيس بـشرط، وأجازوا أيضاً أن يكون مبتدأً وكذا أجازوا الوجهين في نحو: قائم زيد أن يكـون قائم مبتدأ وزيد فاعلاً وأن يكون قائم خبراً[2] مقدماً وزيـد مبتـدأ مـؤخراً **/32أ/** والجمهور يوجبون في كل من ذلك أن يكون زيد مبتدأً وقبله خبراً انتهـى وقـال الرضى في شرح الحاجية[3]: الكوفيون يوجبون ارتفاع زيد في نحو: فـي الـدار زيد، وقائم زيد على الفاعلية، ولا يجوزون أن يكون مبتدأ لاعتقادهم أن الخبـر لا يتقدم على المبتدأ مفرداً كان أو جملة لئلا يتقدم الضمير على مفسرهِ وليس بـشيء لأن حق المبتدأ التقدم، فالضمير متأخر تقديراً كما في: ضرب غلامه زيد، وأمـا الأخفش[4] فلا يوجب ذلك، بل يجوز ارتفاعه بالابتداء أيضاً؛ إذْ هو يجوز تقـديم الخبر على المبتدأ لكنه لما أجاز إعمال الصفة بلا اعتماد أجاز كون زيد في قـائم زيد فاعلاً أيضاً وله في جواز إعمال الظرف بلا اعتماد قولان: وذلك لأن الظرف أضعف في عمل الفعل من الصفة انتهى.

قوله: تنبيه: قال التفتازاني[5]: التنبيه: إعلام بتفصيل ما علـم ممـا قبلـه إجمالاً، وقيل: ما لو جرد النظر إلى ما قبله لعلم به انتهى، وكل من التفـسيرين[6] يصح هنا.

قوله: عشاء [7]: قال المنتجب[8]: انتصابه على الظرف وهـو بالكـسر والمد آخر النهار، مثل العشي وهو من صلاة **/32ب/** المغرب إلـى العتَمـة، أي جاءوا وقت العشاء.

---

[1] انظر:المغني444/2.
[2] في المخطوط :"خبر" تصحيف.
[3] انظر: شرح الكافية للرضي 247/1.
[4] انظر: شرح الكافية للرضي 247/1.
[5] لم أقف عليه.
[6] في المخطوط: "التفسرين" تصحيف.
[7] سورة يوسف 16/12.
[8] انظر: الفريد في إعراب القرءان المجيد 38/3.
المنتجب: هو ابن أبي العز بن رشيد أبو يوسف الهمذاني ، كان رأساً في القراءات والعربية صالحاً متواضعاً صوفياً وكتابه الفريد في إعراب القرءان المجيد من أهم مصنفاته . توفي ستة ستمائة وثلاث وأربعين هجرية.
انظر: غاية النهاية 311/2.

قوله: أرضاً: قال الزمخشري[1]: أرضاً منكرة مجهولة بعيدة من العمـران وهو معنى تنكيرها وإخلائها من الوصف، ولإبهامها من هذا[2] الوجه نُصب نَصب الظروف المبهمة انتهى، ومثّل الشيخُ بمثالين: لأن الأول ظرف زماني، والثـاني ظرف مكاني، وكذا مثّل في المغني الفعل، وهذه المسألة نظير المسألة الأولى في باب الجار والمجرور.

قوله: ومثاله: وقوعه صفة إلخ: هذه المسألة نظير المـسألة الثانيـة فـي الجار والمجرور ولم يمثل الشيخ في صورها الأربع إلا بظرف المكان.

قوله: ومثال وقوعه خبراً إلخ: هذه المسألة نظير المسألة الثالثة في الجار والمجرور، فيقول هنا: إذا وقع الظرف صفة أو صلة أو خبـراً أو حـالاً يعلّـق بمحذوف واجب الحذف يقدر بكائن أو استقر ونحوهما إلا الواقع صلة فيتعين مـن تقدير استقر، فمثال الصفة والحال تقدما، ومثال الخبر قوله:

والركْب َأسفَلَ مِنْكُم [3] قال المنتجب[4]: الركب مبتدأ وخبره أسفل من منكم فهو منصوب اللفظ مرفوع المحل لكونه **/33أ/** خبراً للمبتدأ، كما تقول: "زيـد عنـدك والقتال خلفك"، وهو نعت لظرف محذوف تقديره: والركب مكاناً أسفل من مكانكم، وقد ُأجيز رفع أسفل، وفي الكلام على هذا حذف مضاف تقديره: وموضع الركب أسفل منكم، ومنكم في صلة أسفل، لأن فيه معنى التسافل، والركب جمع راكب في المعنَى دون اللفظ بشهادة قولهم في تصغيره ركيب وأنشد:

بنيتُه بعصبةٍ مِن ماليا أخشَى ركيباً أو رجيلاً غاديا[5]

ومحل الجملة جر عطفاً على أنتم المجرور بإذ، يعني: وإذ الركب أسـفل مـنكم وا أعلم.

---

[1] انظر: الكشاف 147/1.
[2] في المخطوط: "هذه"تصحيف.
[3] سورة الأنفال 42/8.
[4] انظر:الفريد في إعراب القرءان المجيد 424/2.
[5] البيت: لأحيحة بن الحلاج في شرح شواهد الشافية 150وشرح المفصل77/5 والأغاني 5328/15.

قوله: وصلة : وَمَنْ عِنْدَهُ لا يَسْتَكْبِرُونَ [1]: قال الكواشي[2]: من عنده: الملائكة نُسبوا إليه تشريفاً لا أنه تعالى في مكان، فمن: مبتدأ، خبره: لا يستكبرون، أي لا يتعظمون، ويجوز أن يعطف من على من في قوله: وله من فِي السماواتِ [3] ويكون لا يستكبرون مستأنفاً.

واعلم أنه زاد في المغنى[4] ثلاثة مواضع يتعلق الظرف فيها بمحذوف وجوباً لكنه يقدر على أحدها بنحو استقر وهو ما إذا رفع الظاهر نحو: أعندك هذا؟ ، وفي الاثنين الباقيين لا يقدر بكائن أو استقر، بل يقدر بحسب المعنى:

أحدهما أن يستعمل المتعلق **/33ب/** محذوفاً في مثَلٍ أو شبهه كقولهم لمن ذَكَر أمراً قد تقادم عهده حينئذ الآن وأصله كان ذلك حينئذ واسمع الآن.

الثاني: أن يكون المتعلق محذوفاً على شريطة التفسير نحو: أيوم الجمعةِ صمتَ فيهِ؟ انتهى. وفي ما عدا هذه المواضع السبعة يتعلق الظرف إما بمذكور نحو: جلس زيد أمامك، وإما بمحذوف جوازاً لقيام دليل عليه، وهو الكون الخاص كما تقدم في الجار والمجرور.

قوله: ومثال رفعه الفاعل إلخ: هذه المسالة نظير المسالة الرابعة في الجار والمجرور، ومثل الشيخ بما وقع فيه الظرف مع المرفوع بعده خبراً، ومثال ما وقعا فيه حالاً: رأيتُ زيداً عنده كرم، ومثال ما وقعا فيه صفة: مررتُ برجلٍ أمامه ماء، ومثال وقوعهما صلة: جاء الذي عنده مال، ومثال وقوعهما بعد نفي ما عندي أحد، وبعد استفهام، أعندك قمح؟.

قوله: وبأي في نحو: أعندك زيد؟: المذهبان: أي مذهب الجمهور، وهو كون زيد مبتدأ لا غير، ومذهب الكوفيين والأخفش وهو كونه إما مبتدأ أو فاعلاً كما قاله الشيخ مما تقدم، وينظر في ذلك بمِثْل ما نقلناه عن الرضي فيما سبق مِن أن الكوفيين يوجبون كون زيد فاعلاً ولا يجوزون كونه مبتدأ **/34أ/** لأن الخبر لا

---

(1) سورة الأنبياء 19/21.

(2) الكواشي: هو أحمد بن يوسف بن الحسن بن رافع بن الحسن الشيباني الموصلي موفق الدين أبو العباس الكواشي عالم بالتفسير من فقهاء الشافعية، من كتبه تبصرة المتذكر وكشف الحقائق. توفي سنة ستمائة وثمانين. انظر: بغية الوعاه 401/1 طبقات المفسرين 100/1-101 وشذرات الذهب 364/5-365 والأعلام 274/1.

(3) سورة الأنبياء 19/21.

(4) انظر: المغني 581/1 .

يتقدم عندهم على المبتدأ لئلا يتقدم الضمير على مفسره، والأخفش على أحد قوليه يمنع رفع الفاعل بالظرف الذي لم يعتمد، وحينئذ يتوجب كون زيد مبتدأ كما قالـه الجمهور.

أما على قوله الآخر فهو موافق لما نقله الشيخ عنه من تجويزه كون زيـد مبتدأ قُدم خبره لأنه يجيز تقديم الخبر وكونه فاعلاً بالظرف وإن لـم يعتمـد وا تعالى أعلم.

الباب الثالث: في تفسير كلمات يحتاج إليها المعرب:

ما جاء على وجه واحد: "قط، عَوْض،أبداً،أجل،بلى":

قوله: اللغة الفصحى فيهن: أي في حركة القاف وحالة الطاء من التشديد والتخفيف، وحركتها وما جعلناه يرجع الضمير قد تقدم ما يدل عليه وهو فتح القاف وتشديد الطاء وضمها، وغير اللغة الفصحى في القاف ضمها إتباعاً للطاء المشددة، وفي الطاء تخفيفها مضمومة أو ساكنة مع فتح القاف، وفي حركة الطاء الكسر مع تشديد الطاء وفتح القاف، والكسر لالتقاء الساكنين، فهذه خمس لغات ذكرها ابن مالك في شرح التسهيل[1] وذكرها الشيخ في المغني[2] مقرطمة[3].

قوله: لاستغراق من الزمان ما مضى: عقّبه في المغني بقوله: فتختص بالنفي، وسكت عن ذلك هنا **/34ب/** لأنه قد ورد بدون النفي لفظاً ومعنىً، ولفظاً لا معنى، فمن الأول قول بعض الصحابة –رضي الله عنهم-: قصرنا الصلاة في السفر مع رسول الله -صلى الله عليه وسلم- أكثر ما كنا قط وافية، ومن الثاني قول ُأبي[4] حين سأل عبد الله وكان[5] يقرأ سورة الأحزاب فقال: ثلاثاً وسبعين فقال: قط؟ أي ما كنتُ كذا قطُ، ذكر ذلك ابن مالك وكذا الرضي، وكأنه أخذه منه لكن مثّلَ للأول بقوله: كُنتُ أراه قط، أي دائما وللثاني بقوله:

... ... هل رأيت الذئب قط[6]

---

[1] انظر: شرح التسهيل 104/4.
[2] انظر: المغني 358/1.
[3] القُرْطُمُ: والقِرْطِمُّ والقُرْطُمُّ والقِرْطِم: حب العُصْفُر،وقرْطَم الشيء أي قطّعه.
[4] أُبَيّ: هو أبي بن كعب الأنصاري المدني ، قرأ القرءان على النبي ﷺ، وقرأ عليه الصحابة : ابن عباس و أبو هريرة وغيرهم ، ومن التابعين عدد كبير. توفي زمن عثمان ﷺ أو بعده بقليل . انظر: غاية النهاية 32/1.
[5] في المخطوط: "كأين" تصحيف.
[6] جزء من بيت من الرجز، وتكملته: جاءوا بمذق ... ...
والبيت من الرجز وهو بلا نسبة في المفصل في صنعة الإعراب150/1 والإنصاف في مسائل الخلاف 115/1.

قوله: وقول العامة إلخ: عقبة في المغني[1]: واشتقاقه من قططته أي قطعته بمعنى: ما فعلته قط، ما فعلته فيما انقطع من عمري، لأن الماضي منقطع عن الحال والاستقبال، وبنيتْ لتَضمنِها معنى مذْ وإلى؛ إذ المعنى مذ أن خُلقتُ إلى الآن على حركة لئلا يلتقي الساكنان، وكانت الضمة تشبيهاً بالغايات انتهى.

واعلم أن الشيخ هنا جعل قط مما جاء على وجه واحد وخالف في المغني[2] فجعلها مما جاءت على ثلاثة أوجه:

أحدها: ما ذكره هنا.

والثاني: أن يكون بمعنى حسب، قال: وهذه مفتوحة القاف ساكنة الطاء، يقال: قطي وقَطْنك وقَطْ زيدٍ درهم، كما يقال: حسبي وحسبك وحسب زيدٍ درهم إلا أنها مبنية لأنها موضوعة على حرفين **/35أ/** حسب معربه.

والثالث: أن يكون اسم فعل بمعنى َيكفى، فيقال قطني – بنون الوقاية – كما يقال يكفيني، ويجوز نون الوقاية على الوجه الثاني حفظا للبناء على السكون، كما يجوز في لَدن، ومن وعن كذلك انتهى، والجواب إن كلام الشيخ هنا في قَط بفتح القاف وتشديد الطاء المضمومة كما ذكره وليس لها إلا استعمال واحد، وهو كونها ظرف زمان وكلامه في المغني[3]: في قط من حيث هي، فإنه قال:

" قط على ثلاثة أوجه". فلم يقْيدها كما فعل هنا، وإنما قيد عند بيان الأوجه فلا يخالف بين الكلامين وا تعالى أعلم، نعم قد تُقال عبارته هنا تقتضي أن قط على اللغة الفصحى وغيرها تستعمل على وجه واحد ومن جملة غير الفصحى قط بفتح القاف وسكون الطاء الخفيفة وهي لا تستعمل على وجهٍ واحد فقط بل على الثلاثة أوجه المتقدمة.

قوله: عَوْض بفتح أوله وتثليث آخره: أي من غير تنوين وهي حركات بناء، وسيأتي أنه يعرف في بعض الأحوال، قال في المغني[4]: فبناؤه على الضم كقبلُ وعلى الكسر كأمسِ وعلى الفتح كأين.

---

[1] انظر: المغني 175/1.
[2] انظر: المغني 176/1.
[3] انظر: المغني 175/1.
[4] انظر: المغني 150/1.

قوله: لاستغراق ما يستقبل من الزمان: قال ابن مالك[1]: وقد يرد للمضي فيكون بمعنى قط، كقوله:

فلم أر عاماً عوض أكْثَر هالِكاً **/35ب/** ووجه غلامٍ يشتَرى[2] وغُلامه[3]

انتهى.

وهو مختص بالنفي كما ذكره صاحب المغني[4] وغيره ولم يذكر فيه ابن مالك ما ذكره في قط من استعماله دون نفي لفظاً ومعنى أو لفظاً لا معنى.

قوله: أو لأنه يعَوِّض ما سلب في زعمهم:عبارته في المغنى، وقيل بل لأن الدهر في زعمهم يسَلُب ويعوض.

وقوله فإن أضفته نصبته أي فيكون معرباً وهذا كالتقييد لقوله قبل وتثليث آخره فكأنه قال: ما لم يضف فإنه حين إذن يكون معرباً بالنصب لا مبنياً مثلثاً وقد أشار إلى ذلك في المغني حيث قال[5]: وهو معرب إن أضيف، مبني إن لم يضف انتهى، لكن يرد عليه ما ذكره ابن مالك[6] من أنه يعرب أيضاً إذا وقع مضافاً إليه كقوله:

ولولا بني عوضٍ في خُطاي وأوصالِي لطاعنْتُ صدر القَومِ طَعناً ليس بالآلي[7]

انتهى.

قوله: فقلت: عوض العائضين إلى آخره: تعبيره بقوله: فقلت دون أن يقول كقولهم كما عبر به في المغني[8]: إشارة إلى أنه مقصور على إضافته إلى العائضين وهو ظاهر عبارة ابن مالك حيث قال : وقد تضاف الى العائضين إلخ أو تضاف إليه ليعرف انتهى. وشبه الشيخ "عوض العائضين" بـ "دهر الداهرين" من جهة **/36أ/** نصبهما لأنهما بمعنى واحد قال السيد عبد ا في شرح اللباب[9]:

---

(1) انظر: شرح التسهيل

(2) في المخطوط: "يشهى" تصحيف.

(3) البيت بلا نسبة في موصل الطلاب ص 93 .

(4) انظر: المغني 150/1.

(5) انظر: المغني 150/1.

(6) انظر: شرح التسهيل 3/15.

(7) البيت: للفند الزماني والبيت في الدرر 183/1 والمخصص 207/15 والخزانة 200/3 وهو بلا نسبة في الهمع 213/1 وهو في معجم الشواهد 139 برواية أخرى :

ولولا نبلُ عَوضٍ في خَظَّبايَ وأوصالي ... ...

(8) انظر: المغني 200/1.

(9) لم أقف عليه.

عوض العائضين[1] أي: دهر الداهرين والدهر والعائض الذي ينعى علـى وجـه الأرض فكأن المعنى ما بقي في الدهر داهر، انتهى.

قوله: وكذا أبداً إلى آخره: قال الراغب في مفرداته[2]: الأبد: عبارة عـن مدة الزمان الممتد الذي لا يتجزأ كما يتجزأ الزمان وذلك أنه يقال :زمان كـذا ولا يقال أبد كذا وكان حقه أن لا يثّني ولا يجمع ،إذ لا يتصور أبداً آخر يـضم إليـه فيثنى ولكن قد قيل آباد وذلك على حسب تخصيـصه فـي بعـض مـا يتناولـه كتخصيص اسم الجنس في بعضه ثم يثنى ويجمع على أنه ذَكر بعض النـاس أن آباد يولد وليس من كلام العرب العرباء انتهى.

قوله: أوَ ما جاء زيد؟، فتقول أجل مثل النفي:

إشارة إلى رد تقييد المالَقي[3] -بفتح اللّام- الذي تأتي أجل بعده بالمثبت ثم جعل الشيخ هنا "أجل" مما جاء على وجه واحد وهو تصديق المخبر،

حكاه في المغني[4] بصيغة التضعيف فقال: وقيل: يختص بـالخبر وهـو قـولُ الزمخشري[5] وابن مالك وجماعة، قال: وقال ابن خروف: أكثر ما يكـون بعـد الخبر انتهى وصدر الشيخ كلامه بأنها حرف جواب مثل نعم، قال: فيكون تصديقاً **/36ب/** للمخبر وإعلاماً للمستخبر ووعداً للطالب، فيقع بعده نحو: قام زيد، ونحو:" أقائم زيد؟"، ونحو: أضرب زيد؟، قال: وقيد المالقي[6] الخبر بالمثبت والطلب بغير انتهى قال: وقيل: لا يجيء بعد الاستفهام، وعن الأخفش[7]: هي بعد الخبر أحسن من نعم، ونعم بعد الاستفهام أحسن منها انتهى، قوله: بلى وهو حرف، قـال فـي المغني: أصلي الألف، وقال جماعة: الأصل بل والألف زائدة، وبعـض هـؤلاء يقول: إنها للتأنيث بدليل إمالتها انتهى.

---

[1] انظر: لسان العرب 336/10 والمغني 172/1 .
[2] انظر:مفردات الراغب 8/1.
[3] انظر: رصف المباني في شرح حروف المعاني59.
والمالقي: أحمد بن عبد النوربن رشيد المالقي أبو جعفر النحوي. له :كتاب رصف المباني في شرح حروف المعاني وإملاء على مقرب ابن عصفور. توفي سبعمائة واثنتين هجرية.انظر: البلغة 7/1.
[4] انظر: المغني 29/1.
[5] انظر: المغني 29/1.
[6] انظر: رصف المباني 59 .
[7] انظر: المغني 29/1.

قوله: لإيجاب المنفى: أي فلا يقع إلا بعد نفي، قال في المغني[1]: في بحث "نعم" و "بلى"، لا تأتي إلا بعد نفي، ولا تأتي إلا بعد إيجاب ونعم تـأتي بعـدهما، قال: وإنما جاز بلى قَد جاءتْك آياتِي [2] مع أنه لم يتقدم أداة نفي لأن: لَـو أَن ا هداني [3] يدلّ على نفي هدايته ومعنى الجواب حينئذ: بلى قد هديتك بمجـيء الآيات أي قد أرشدتك بذلك مثل: وأما وأَما ثَمود فَهدينَاهم [4] انتهى.

قوله: أو مقروناً بالاستفهام: قال في المغني[5]: حقيقياً كان نحـو: "ألـيس زيد بقائم؟" فتقول بلى أو توبيخياً نحو: أَم يحسبون أَنا لا نَسمع سِرهم ونَجـواهم بلَى [6] أو تقديرياً نحو: أَلَم يأْتِكُم نَذِير قَالُوا بلَى [7] وقوله: أَلَستُ بِربكُم قَالُوا بلَى [8] أجروا النفي مع التقدير مجرى النفي /37أ/ لمجرد في رده ببلى، ولذلك قال ابن عباس[9] وغيره: لو قالوا نعم كفروا، ووجهـه أن نعـم تـصديقٌ للمخبر بنفي أو إيجاب، ولذلك قال جماعة من الفقهاء لو قال: أليس لي عليك ألف؟ فقال بلى، لزمته، ولو قال نعم لم تلزمه، وقال آخرون تلزمه فهماً، وجروا في ذلك على مقتضى العرف لا اللغة، واعلم أن اسمية الاستفهام تقريراً في الآيـة عبـارة الجماعة ومرادهم أنه تقريرهما بعد النفي لأن التقرير حملـك المخاطـب علـى الإقرار والاعتراف بأمر وقد استقر عنده ثبوته أو نفيه انتهى، وقد اسـتقر عنـده المخاطبين ثبوت كون ا تعالى ربهم واعترفوا بذلك لما قررهم.

قوله: في النوع الثاني فتارة: أي مرة، ومِثْله طوراً فهي ألفـاظ مترادفـة ويفهم من كلام ابن الحاجب[10] -رحمه ا - في شرح الكافية أن انتصاب مرة في مثل قولنا: ضربته مرةً يجوز أن يكون على الظـرف ويجـوز أن يكـون علـى المفعول المطلق وإذا كان طوراً وتارة بمعناه فانتصبا بهما أيضاً إما على الظرف

---

[1] انظر: المغني 346/2.
[2] سورة الزمر 59/39.
[3] سورة: الزمر57/39 .
[4] سورة فصلت 17/41.
[5] انظر: المغني 113/1.
[6] سورة الزخرف 80/43.
[7] سورة الملك 8,9/67.
[8] الأعراف 172/7.
[9] انظر: المغني 154/1.
[10] لم أقف عليه في شرح الكافية نصاً، لاحظ قول المصنف: " ويفهم من كلام ابن الحاجب" ولم يقل: قال ابن الحاجب.

أو على المفعول المطلق ذكر ذلك نجم الدين سعيد فـي شـرح الـساوية[1] فـي العروض، قوله منصوب بجوابه وعبارته في المغني: بما في جوابه من فعـل أو شبهه وهو قول الأكثرين /37ب/ ويرد عليهم أمور، وقال المحققون: إنه منصوب بشرطه فيكون بمنزلة متى وحيثما وأيان، وقول أبي البقـاء: إنـه مـردود بـأن المضاف إليه لا يعمل في المضاف غير وارد لأن إذاً عند هؤلاء غير مضافة كما يقول الجميع إذا جزمت كقوله:

... ... وإذا تُصبك خَصاصةٌ فتَجمل[2]

انتهى.

قوله: وهذا أنفع و أوجز إلخ: إما أوجز منه فلأنه أقل حروفاً مـن ذلـك، وأما نفعيته فلأن فيه إفادة كون إذا خافضاً لشرطه منصوباً لجزائه وكونه متضمناً معنى الشرط أى التعلق دائماً، فإنه قال: خافض بشرطه ولـم يقيـده، فقولُـه: إن ضمن معنى الشرط وهو الغالب حتى يوافق ما قاله المعربون، بل أطلق عن هـذا التقيد ليفيد أنه في هذا الوجه مضمناً معنى الشرط دائماً بخلاف قول المعربين فإنه لا يفيد واحداً من هذه الثلاثة.

<u>ما جاء على وجهين: إذا:</u>

قوله: وقد يستعمل الماضي إلخ: هذا مقابل لقوله أو لا يستعمل وذكر فـي المغني[3] :أن خروجها عن الاستقبال يأتي على وجهين:

أحدهما: أن يجيء للماضي نحو الآية المذكورة ونحو قوله تعـالى: ولا علَى الذِين إِذَا ما أَتَوك لِتَحمِلَهم قُلْتَ لا أَجِد ما أَحمِلُكُم علَيهِ تَولوا [4].

---

[1] لم أقف عليه.

[2] هذا عجز بيت صدره:

استغن ما أغناك ربك بالغِنَى ... ...

والبيت لعبد قيس ابن خفاف في معجم الشواهد 14.

وهو في الدرر 173/1وشرح المفضليات 752وفي العيني 203/2 لحارثة بن بدر الغداني وفي أمالي المرتضي 383/1 وهو بلا نسبة في الهمع 206/1.

[3] انظر: المغني 95/1.

[4] سورة التوبة 92/9 .

والثاني: أن تجيء للحال، وذلك بعد القسم نحو: واللَيـلِ إذَا يغْـشَى [1] والنجمِ إذَا هوى [2] قيل :لأنها لو كانت للاستقبال **/38أ/** لم تكن ظرفـاً لفعـل القسم لأنه إنشاء لا إخبار عن َقسم يأتي، لأن قَسم ا سبحانه وتعـالى قـديم ولا لكون "محذوف" هو حال من الليل والنجم لأن الاستقبال والحال متنافيان وإذا بطَل هذان الوجهان تعين أنه ظرف لأحدهما على أن المراد به الحال انتهى.

والصحيح أنه لا يصح التعلق بـ "أقْسِم" الإنشائي لأن القديم لا زمان له لا حالاً ولا غيره بل هو سابق على الزمان وإنه لا يمتنع التعلق مكانياً مع بقـاء إذا على الاستقبال بدليل صحة مجيء الحال المقدرة باتفاق كمررت برجلٍ معه صقر صائداً به غداً أي مقدراً الصيد به غداً كذا يقدرون،وأوضح منه أن يقال:المعنَـى يريد به الصيد غدا كما فسر قُمتُم [3] في إذَا قُمتُم إلَى الصلاةِ [4] بأردتم.

تنبيه: بقي على المصنف أن يذكر مقابل قوله ظرف وشرطه كما ذكـر مقابل مستقبل وقد ذكر الثلاثة في المعنى[5]: فقال: قبل،وقد يخرج إذا عن كل من الظرفية والاستقبال وتعني الشرط وفي كل من هذه فصل:

الفصل الأول: في خروجها عن الظرفيه: زعم أبو الحسن[6] في: حتـى إذَا جاءوها [7] أن إذا جر بحتى وزعم أبو الفتح[8] في: إذَا وقَعتِ الْواقِعـةُ [9] **/38ب/** الآية في من نصب: خَافِضةً رافِعةً [10] أن إذا الأولى مبتدأ والثانية خبر والمنصوبين حالان، وكذ جملة ليس ومعمولاها، والمعنى وقـع وقـوع الرافعـة خافضة تقوم رافعة لآخرين هو وقتُ رج الأرض، وزعم ابن مالك[11] أنها وقعت مفعولاً في قوله –صلى ا عليه وسلم- لعائشة -رضي ا عنها- : "إني لأعلـم

---

[1] سورة الليل /1.
[2] سورة النجم 1/53.
[3] سورة المائدة 6/5.
[4] سورة المائدة 6/5.
[5] انظر: المغني 94/1.
[6] انظر: المغني 94/1.
[7] سورة الزمر71/39.
[8] انظر: المغني 94/1.
[9] سورة الواقعة 1/56.
[10] سورة الواقعة 3/56.
[11] انظر: المغني 94/1.

إذا كنتِ عني راضيةً وإذا كُنتِ علي غضبى"[1]، والجمهور على إذا لا تخرج عن الظرفية، وأن "حتى" في: حتى إِذَا جاءوها [2] حرف ابتداء دخل على الجملة بأسرها ولا عمل له، وأما إذا وقعت فإذا الثانية بدل من الأولى والأولى ظرف وجوابها محذوف لِفَهمِ المعنى وحَسن طول الكلام وتقديره بعد إذا الثانية أي انقسمتم أقساماً وكنتم أزواجاً ثلاثة، وأما الحديث: فإذا ظرف لمحذوف وهو مفعول أعلم وتقديره شأنك ونحوه، كما تعلّقت إذ بالحديث في: هلْ أَتَاك حدِيثُ ضيفِ إِبراهِيم الْمكْرمِين* إِذْ دخَلُوا علَيه [3].

الفصل الثاني في خروجها عن الاستقبال وقد تقدم الفصل الثالث في خروجها عن الشرطية ومثاله قوله تعالى: وإِذَا ما غَضِبوا هم يغْفِرون [4] و والذِين إِذَا أَصابهم الْبغْي هم ينْتَصِرون [5] فإذا فيهما **/39أ/** ظرف لخبر المبتدأ بعدها ولو كانت شرطية والجملة اسمية جواب لاقترنت بالفاء مثل: وإِن يمسسك بِخَيرٍ فَهو علَى كُل شَيءٍ قَدِير [6] وقول بعضهم: أنه على إضمار الفاء تقدم رده أي من أن الفاء لا تُحذف إلا ضرورة كقوله:

من يفْعلْ الحسنَاتِ الله يشْكُرها[7] ... ...

أن الضمير توكيد لا مبتدأ وأن ما بعد الجواب ظاهر التعسف وقول آخر: إن جوابها محذوف مدلول عليه بالجملة بعدها تكلف من غير ضرورة

قوله: وتارة يقال فيها حرف مفاجئة وتختص بالجمل الاسمية: قال في المغني[8]: ولا تحتاج الجواب ولا تقع في الابتداء ومعناها الحال لا الاستقبال نحو خرجت فإذا الأسد بالباب، ومنه: فَإِذَا هِي حيةٌ تَسعى [9] إِذَا لَهم مكْر [10].

---

[1] أخرجه الإمام البخاري في صحيحه 67 كتاب النكاح (109)وفي باب غيرة النساء ووجدهن (5228/934/1).
[2] سورة الزمر 71/29.
[3] سورة الذاريات 24/51.
[4] سورة الشورى 37/42.
[5] سورة الشورى 39/42.
[6] سورة الأنعام 17/6.
[7] هذا صدر بيت عجزه:

... ... وَالشَّرُ بِالشَّرِ عِنْدَ اللهِ مِثْلان

والبيت من البسيط وهو لعبد الرحمن بن حسان بن ثابت.انظر: المغني 80/1.
[8] انظر: المغني 87/1.
[9] سورة طـه 20/20.
[10] سورة يونس 21/10 .

قوله: وقد اجتمعت أي إذا الظرفية والفجائية في قولـه تعـالى: ﴿ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمۡ دَعۡوَةً مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ إِذَآ أَنتُمۡ تَخۡرُجُونَ﴾ [1] الأولى ظرفية والثانية فجائية.

قوله: وهل هي حرف أو ظرف زمان أو مكان؟ أقوال:

الأول: قول الأخفش واختاره ابن مالك بترجيح وكذا قدمه فـي المغنـي[2] واستدل له ولم يستدل للقولين الآخرين فقال: ويرجحه قولهم: "خرجتُ فإذا إن زيداً بالباب" بكسر إن لأن إن لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، والقول الثاني: قول المبـرد واختاره ابن عصفور، والقول الثالث قول الزجاج[3] **/39ب/** واختاره الزمخشري وزعم أن عاملها فعلٌ مقدر مشتق من لفظ المفاجأة قال في قوله تعـالى: ﴿ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمۡ دَعۡوَةً مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ إِذَآ أَنتُمۡ تَخۡرُجُونَ﴾ [4] التقدير إذا دعاكم فاجأهم الخروج في ذلك الوقت، ولا يعرف هذا لغيره وإنما ناصبها عندهم الخبر المذكور في نحو: خرجت فإذا زيد جالس أو المقدر في نحو: فإذا الأسد أي حاضر، وإن قدرت أنها أي إذا الخبر فعاملها مستقر أو استقر.

ولم يقع الخبر معها في التنزيل إلا مـصرحاً بـه نحـو: ﴿فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسۡعَىٰ﴾ [5] ﴿فَإِذَاهُمۡ خَٰمِدُونَ﴾ [6] ﴿فَإِذَا هِيَ بَيۡضَآءُ﴾ [7] ﴿فَإِذَاهُم بِٱلسَّاهِرَةِ﴾ [8].

تنبيه: فإذا قلت: خرجتُ فإذا الأسد صح كونهـا عنـد المبـرد خبـراً أي فبالحضرة الأسد، ولم يصح عند الزجاج لأن الزمان لا يخبر به عن الجثة ولا عند الأخفش لأن الحرف لا يخبر به ولا عنه فإذا قلت : فإذا القتال صح خبريتها عنـد غير الأخفش، وإذا قلت: خرجت فإذا زيد جالس جاز لك رفع جالس على الخبرية

---

[1] سورة الروم 25/30.
[2] انظر: المغني 93/1.
[3] الزجاج : هو إبراهيم بن السري بن سهل علم في العربية أخذ عن ثعلب ، له تصانيف منها: معاني القرآن توفي سنة ثلاثمائة وإحدى عشرة هجرية. انظر: معجم الأدباء 130/1 والبلغة 45.
[4] سورة الروم 25./30.
[5] سورة طه 20/20.
[6] سورة يس 29/36.
[7] سورة الأعراف 108/7.
[8] سورة النازعات 14/79.

وإذا نصب به جاز لك نصبه على الحال والخبر، إذاً :إن قلنا: إنها ظرف مكـان، وإلا فهو محذوف، نعم يجوز أن نقدرها خبراً عن الجثة مع قولنا: إنها زمـان إذا قدرت حذف مضاف كأن تُقدر في نحو: خرجتُ فإذا الأسد أي فإذا حضور الأسد.

ما جاء على ثلاثة أوجه: "إذ، لما،نعم،إي،حتى،كلا،لا":

قوله: في: /40أ/ أواخر النوع الثالث في حتى:

ومازالتْ القتلى تمور دماؤهم[1] ... ...

قال الراغب[2]: المور: الجريان السريع، يقال: مار يمور موراً.

قوله: في مار: أهل العالية: قال في الصحاح[3]: والعاليةُ ما فوق نجد إلـى أرض تهامة وإلى ما وراء مكة وهي الحجاز وما والاها .

قوله: نحو: أعجبني أنْ صمتَ: سؤال: هل يقال: في الفعل الماضي الداخل عليه أن الناصبة للمضارع إن محله النصب كما قيل في الفعل الماضـي الداخلـة عليه إن الشرطية إن موضعه الجزم، قال في المغني[4]: لا يقـال ذلـك لأن "إن" الشرطية أثرت القلب إلى الاستقبال في معناه فأثرت الجزم في محله ، كما أنهـا أثرت التخليص إلى الاستقبال في معنى المضارع ، أثرت النـصب فـي لفظـه بخلافها في الماضي.

قوله: في النوع الخامس أَي فيقع شرطية إلي آخره: شيخنا كان عليه أن يقيدها بكونها مفتوحة الهمزة مشددة الياء كما قيدها في المعنى حتى لا تلتبس بأي التي هي حرف إيجاب وبأي التي هي حرف نداء أو تفسير، فإن قيل لا لبس على تقدير عدم التقييد من بالمذكور لاندفاعه بذكر الأمثلة لها بعد ذكرها فلا يحتاج إليه قلت: فكان ينبغي ألا يقيد إِي فيما سبق لكونها مكسورة الهمزة ساكنة الياء لما ذكر وإلا فما الفرق؟ انتهى.

---

[1] هذا صدر بيت عجزه:

... ... بدَجْلَة حَتى ماءُ دِجْلَة أَشْكَلُ

والبيت لجرير في ديوانه 143والحيوان 330/5والأحاجي 64وشرح المفصل 18/8والأزهية 255والدرر 207/1 والخزانة 142/4 وهو بلا نسبة في المرتجل 392 وهو في معجم الشواهد 124 برواية أخرى:

فمازالتْ القتلى تمُجَّ دماَءَها بدجلة حتى ماءُ دجلة أشكلُ

[2] انظر:مفردات الراغب 395/2.

[3] انظر: مختار الصحاح 294 ولم أعثر عليها في الصحاح كما ذكر المصنف.

[4] انظر: المغني 44/1 .

قوله: نحو: ﴿أَيمَا الْأَجَلْين قَضَيْتُ﴾[1]: قال: **/40ب/** في الكشاف[2]: وقرأ ابن مسعود[3]: "أي الأجلين ما قضيت" قال: فإن قلتَ ما الفرق بين موقع ما المزيدة في القراءتين؟ قلت: وقَعتْ في المستفهمية مؤكدة لإبهام أي زائدة في شَياعها، وفي الشاذة تأكيد للقضاء، كأنّه قال: أي الأجلين صممتُ على قضائه، وجردتُ عزيمتي إليه.

قوله: نحو: يأيها الإنسان: قال السمين[4]: في إعرابه في سورة البقرة: "أي": اسم منادى في محل نصب ولكنه بني على الضم لأنه تفرد بمعرفه، وزعم الأخفش أنها هنا موصولة، وأن المرفوع بعدها خبر مبتدأ مضمر والجملة صفة والتقدير: ما الذي هو الإنسان، والصحيح الأول، والمرفوع بعدها صفة لها يلزم رفعه ولا يجوز نصبه على المحل خلافاً للمازني[5]، وها زائدة للتنبيه لازمة لها، والمشهور فتح هاء "أيها"، ويجوز ضمها إتباعاً للياء، وقد قرأ ابن عامر[6] بذلك في بعض المواضع نحو أيه المؤمنون والمرسوم يساعده، ولا توصف أي هذه إلا بما فيه الألف واللام أو بموصول بما فيه أو باسم إشارة نحو: ﴿يا أَيها الذِي نُزلَ علَيهِ الذكْر﴾[7] قال الشاعر:

ألا أَيها النابِح السيِد: إنِنِي   علَى نَأْيِها مستَبسِلٌ مِن ورائِها[8]

قوله: في: "لو": /41أ/ أنها حرف يقتضي امتناع ما يليه: واستلزامه لتاليه: هذا التعريف يشير به إلى أحد المذاهب الثلاثة في معنى لو وهو مختاره من كونها تدل على امتناع الشرط خاصة ولا دلالة لها على امتناع الجواب ولا على ثبوته ولكنّه إن كان ليس له سبب إلا هو لزم من انتفائه انتفاؤه، وإن كان له سبب آخر فلا يلزم من انتفائه انتفاؤه وسيجيء هذا في كلامه.

---

[1] سورة القصص 28/28
[2] انظر: الكشاف 142/4.
[3] انظر: الكشاف 142/4.
[4] انظر: الدر المصون 135/1.
[5] المازني: هو أبو عمرو بن العلاء زبان بن عمار التميمي المازني أحد القراء السبعة، كان إمام أهل البصرة في القراءة والنحو واللغة توفي مائة وأربع وخمسين هجرية. انظر: الفهرست 42 ونزهة الأدباء 24-29 والبغية 231/2.
[6] انظر: إتحاف فضلاء البشر111.
[7] سورة الحجر 6/15.
[8] البيت للأخضر بن هبيرة وهو في المرزوق 588 وبلا نسبة في المقرب 176/1 وهو في معجم الشواهد 27 برواية أخرى: (ألا أيّهذا النابح السيد إنني).

والمذهب الثاني: أنها تفيد امتناع الشرط والجواب معاً وهذا هو المشهور بين النحاة .

والمذهب الثالث أنها لا دلالة لها على امتناع بل على مجرد التعليق في الماضي، والقائل بهذا الشلوبين[1] وابن هشام الخضراوي[2]، وهذان المذهبان أفسدهما في المعنى.

قوله: ومن هنا تبين فساد قول المعربين أن لو حرف امتناع لامتناع إلخ:

وجعل مما يفسده قول عمر:[3] في حق صهيب[4] رضي ا عنهما: "لو لم يخف ا لم يعصِهِ" انتهى. واعتذر عنه التفتازاني في مطوله بقوله[5]:قد تستعمل أن ولو للدلالة على أن الجزاء لازم الوجود في جميع الأزمنة في قصد المتكلم، وذلك إذا كان الشرط مما يستبعد استلزامه لذلك الجزاء فيلزم استمرار وجود الجزاء على تقدير وجود الشرط وعدمه، فيكون دائماً سواءً كان الشرط والجزاء مثبتين نحو لو أهنْتَني لأثنيتُ /**41ب**/عليك أو منفيين، ويكون نقيض ذلك الشرط أنسب وأليق لاستلزام ذلك الجزاء نحو: "لو لم يخف ا لم يعصه" أومختلفين نحو: وَلَوْ أَنَّمَا فِي ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَٰتُ ٱللَّهِ [6] ونحو: "لو لم تكرمني لأثنيتُ عليك"، ففي هذه الأمثلة إذا ادعى لزوم وجود الجزاء لهذا الشرط مع استبعاد لزومه له، فوجوده عند عدم هذا الشرط بالطريق

---

[1] انظر: المغني337/1 .
الشلوبين : عمر بن محمد بن عمر الإشبيلي المعروف بالشلوبين إمام عصره في العربية والشعر توفي سنة 645 هجرية. انظر بغية الوعاة 225/2 الأعلام 62/5

[2] انظر: المغني337/1 .
ابن هشام الخضراوي: أبو عبد الله محمد بن يحيى بن هشام الخضراوي الأنصاري الخزرجي من أهل الجزيرة الخضراء في الأندلس كان إمام في العربية ، اعترف به الشلوبين بالإمامة في اللغة وله مصنفات: الإفصاح الاقتراح وغيرها. توفي بتونس ستمائة وستة وأربعين هجرية.
انظر: إشارة التعيين 341 والبلغة 250 وبغية الوعاة 267/1 وكشف الظنون 212/1.

[3] انظر: تأويل مشكل الحديث لأبي محمد بن قتيبة الدينوري 244 والسيوطي55.
عمر بن الخطاب: هو أبو حفص ثاني الخلفاء الراشدين وأول من لقب بأمير المؤمنين أشتهر بورعه وتقواه وزهده، توفي رضي الله عنه سنة ثلاثة وعشرين هجرية. انظر: الأعلام 95/3.

[4] صهيب: هو صهيب بن سنان بن مالك صحابي جليل كان سبياً في الجاهلية فأعتقه عبد الله بن جدعان فاشتغل في التجارة فحصلت له أموال تركها لقاء لحاقه بالنبي فشهد المشاهد كلها ، ولقد روى ثلاث مائة وسبعة أحاديث.توفي سنة ثمان وثلاثين هجرية.انظر: حلية الأولياء 1551/1 والأعلام 210/3.

[5] انظر: المطول 336.

[6] سورة لقمان 27/31.

الأولى، فإن قيل: هل يجوز أن يكون لو في هذه الأمثلة على أصلها من تقدير انتفاء الجزاء بناء على أن الجزاء هو عدم العصيان المرتبط بعدم الخوف مثلاً فيجوز أن يكون هذا منفياً وعدم العصيان المرتبط بالخوف ثابتاً وكذا يقدر انتفاء الثناء المرتبط بعدم الإكرام بناء على ثبوت الثناء المرتبط بالإكرام، قلنا لا يخفى على أحد أن الارتباط بالشرط غير معتبر في مفهوم الجزاء وإنما يجيء ذلك من قبيل ذكر الشرط وإلا لكان تقييده بالشرط غير معتبر في مفهوم الجزاء تكراراً كما إذا قلنا: لو جئتَني أكرمتُك إكراماً مرتبطاً بالمجيء، ونحن نعلم قطعاً أن المنفي في قولنا: لو جئتَني لأكرمتك هو نفس الإكرام لا الإكرام المرتبط بالمجيء، وليس كل ما له دخل في لزوم شيء لشيء أو ثبوته له يجب أن يكون ملاحظاً للعقل عند الحكم وقيداً لذلك الشيء انتهى.

قوله:/42أ/ لقوله تعالى: وَلۡيَخۡشَ ٱلَّذِينَ لَوۡ تَرَكُواْ [1] **الآية**: قال السمين في إعرابه[2]: لو هذه فيها احتمالان:

أحدهما: على بابها من كونها حرفاً لِما كان سيقع لوقوع غيره أو حرف امتناع لامتناع على اختلاف العبارتين.

والثاني: أنها بمعنى إن الشرطية، وإلى الاحتمال الأول ذهب ابن عطية والزمخشري[3] فقال: فإن قلت: ما معنى وقوع لو تركوا وجوابه صله اللذين؟ قلت معناه: وليخش الذين صفتهم وحالهم أنهم لو شارفوا أن يتركوا خلفهم ذرية ضعافاً فإن ذلك عند احتضارهم خافوا عليهم الضياع بعدهم لذهاب كافلهم وكاسبهم، وقال ابن عطية[4]: تقديره لو تركوا لخافوا، ويجوز حذف اللام مقدره في جواب لو ووجه التمسك بهذه العبارة أنّه جعل اللام مقدرة في جوابها، ولو كانت لو بمعنى إن الشرطية لما جاز ذلك، وقد صرح غيره بذلك فقال: لو تركوا، لو يمنع بها

---

(1) سورة النساء 9/4.

(2) انظر: الدر المصون 345/4 .

السمين: هو أحمد بن يوسف بن بن عبد الدائم بن محمد أبو العباس الحلبي شهاب الدين المقرئ النحوي المعروف بالسمين نزيل القاهرة، لازم أبا حيان إلى أن فاق أقرانه، وأخذ القراءات عن التقي الصائغ ومهر فيها، من تصانيفه: تفسير القرءان الكريم، والدر المصون في إعراب الكتاب المكنون، وشرح التسهيل. توفي سنة سبعمائة وست وخمسين هجرية. انظر: الدرر الكامنة393/1 والبرهان في علوم القرءان241/3.

(3) انظر الكشاف 334/1.

(4) انظر: المحرر الوجيز99/2.

الشيء لامتناع غيره، وخافوا جواب لو، وإلى الاحتمال الثاني ذهب أبو البقاء وابن مالك، قال ابن مالك[1]: لو هنا شرطية بمعنى إن فتقلـب الماضـي إلـى معنـى الاستقبال والتقدير: وليخشَ الذين إن تركوا، ولو وقع بعد لو هذه مـضارع كـان مستقبلاً كما يكون بعد إن وإنما **/42ب/** وإنما حمل ابن مالك وأبا البقاء على جعلها بمعنى إن توهم أنه لما أمر بالخشية والأمر مستقبل، ومتعلق الأمر موصول، لـم يصح أن تكون الصلة ماضية على تقدير دلالته على العدم الـذي ينـافي امتثـال الأمر، وحسن مكان لفظ أن ولأجل هذا التوهم لم يدخلْ الزمخشري[2] لو على فعل مستقبل، بل أتى بفعل ماض مسند للموصول حالة الأمر فقـال: ولـيخش الـذين صفتهم وحالهم أنهم لو شارفوا أن يتركوا، قال الشيخ يعني: أبا حيـان[3]: وهـذا الذي توهموه لا يلزم إلا إذا كانت الصلة ماضية في المعنى واقعة بالفعل، إذ معنى لو تركوا من خلفهم أي ماتوا فتركوا من خلفهم، فلو كان كذلك للزم التأويل في لو أن يكون بمعنى أن إذ لا تجامع الأمر بإيقاع فعل من مات بالفعل، أمـا إذا كـان ماضياً على تقدير فيصح أن تقع صله وأن يكون العامل فـي الموصـول الفعـل المستقبل نحو قولك: لِيزرنا الذي لو مات أمسِ لَبكينا انتهى مع اختصار.

قوله: وقول الشاعر:

وَلَوْ يَلْتَقِيْ أَصْدَاؤُنَا بَعَد مَوتِنا[4] ... ...

فإن قلتَ ما النكتة في تمثيله بمثالين للو التي هي في معنى إن الـشرطية؟ قلـت: كأنه لما ذكر أنها تفارق "إن" في كونها لا تجزم وذلك إنما يظهر في المثال الثاني **/43أ/** لأنه قال: ولو يلتقي بإثبات الياء دون الأول وذلك ظـاهر أردفـه بالمثـال الثاني.

لكن أقول حينئذ يحصل الغرض بالاقتصار على المثال الثاني لأن لو فيه حـرف شرط في المستقبل غير جازمة، فلا حاجة إلى الإتيان بالمثال الأول.

---

(1) انظر: شرح التسهيل 96/4.

(2) انظر: الكشاف 334/1.

(3) انظر: تفسير البحر المحيط 40/4.

(4) هذا صدر بيت من البحر الطويل عجزه:

... ... وَمَنْ دُون رَمْسينا فِي الأرْض سبسبُ

والبيت منسوب لأبي صخر الهذلي وكذلك للمجنون والبيت في المغني 434/1.

قوله: الثالث أن يكون حرفاً مصدرياً مرادفاً لأن: إلا أنها لا تنصب وأكثر وقوعها بعد ود نحو: ﴿وَدُّواْ لَوْ تُدْهِنُ﴾[1] جوز الزمخشري[2] كون لو في هذه الآية للتمني أيضاً، فإنه قال: فإن قلت: لم رفع قوله فيدهنون ولم ينصب بإضمار أن وهو جواب التمني؟ قلت: قد عدل به إلى طريق آخر وهو أن جعل خبر مبتدأ محذوف أي فهم يدهنون، كقوله: ﴿فَمن يؤْمِن بِربهِ فَلا يخَافُ﴾[3] على معنى: ودوا لو تدهن فهم يدهنون حينئذ أو ودوا إدهانك فهم الآن يدهنون لطمعهم في إدهانك، قال سيبويه[4]: وزعم هارون[5]: أنها في بعض المصاحف: "ودوا لو تدهن فيدهنوا" انتهى.

قوله: أو يود نحو: ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ﴾[6]: ذكر في الكشاف[7]: أن لو في هذه الآية للتمني، فإنه قال: فإن قلت كيف اتصل لو يعمر بيود أحدهم؟ قلت: هي حكاية لودادهم ولو في معنى التمني وكان **/43ب/** القياس: لو أعمر إلا أنه جرى على لفظ الغيبة لقوله: يود أحدهم، كقوله: حلَفَ با ِ ليفْعلَن انتهى.

قوله: وأكثرهم لا يثبت هذا القسم وُيخرج الآية ونحوها على حذف مفعول الفعل قبلها والجواب بعدها: أي يود أحدهم التعمير لو يعمر يسره ذلك انتهى.

قلت: وعلى رأي الأكثر تُخَرج الآية أيضاً على حذف مفعول الفعل الذي قبلها والجواب بعدها تقديره ودوا إدهانك لو تُدهن ليسروا بذلك وحينئذ يكون لو في الآيتين واردة على المعنى الأغلب[8] لها الذي هو حرف امتناع لامتناع أو غير ذلك من العبارات انتهى.

---

[1] القلم 9/68.
[2] انظر: الكشاف 117/7.
[3] سورة الجن 13/72.
[4] انظر: الكشاف 332/4.
[5] هارون:هو هارون بن موسى القارئ الأعور النحوي صاحب القرءان والعربية كان يهودياً فأسلم وروى له البخاري ومسلم توفي سنة مائة وسبعين هجرية .انظر : إنباه الرواة 261/3
[6] سورة البقرة 96/2
[7] انظر: الكشاف 120/1.
[8] في المخطوط :"الأغلبي" .

قوله: ﴿فَلَوْ أَن لَنَا كَرَّةً فَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾[1]: قيل: نَصب "نَكُون" جواباً للتمني ولا دليلَ فيه لجواز أن يكون النصب في "فنكون" مثلُه في قوله[2]:

لَلُبس عباءةٍ وتَقَرّ عيني[3] ... ... إلخ.

قال الشيخ عز الدين[5]: فإن قلت إذا كان الموضعان[6] الانتصاب بأن المضمرة بعد الفاء فما الفرق بين المهروب عنه والمهروب إليه؟ قلت: الفرق أن على المهروب عنه أن لازمة الإضمار لا يجوز فيها الإظهار وعلى المهروب إليه أن جائزة الإظهار وجائزة الإضمار، فإضمارها ليس بلازم انتهى.

قوله:و"تقر عيني" هو منصوب بأنْ المقدرة بعد الواو: /44أ/ ليصح عطفه على الاسم الذي قبله لأنه حينئذ يكون مع أن مؤولاً بالاسم فيصح العطف حينئذ إذْ لولا ذلك لما صح العطف، لأنه لا يعطَفُ صريح الفعل على صريح الاسم لأن العطف يقتضي اشتراك المعطوف والمعطوف عليه في العامل ولا مشاركة للفعل مع الاسم فيه.

قوله: الشفوف: قال الجوهري[7]: ثوب شَف وشف أي رقيق.

قوله: أو يرسل رسولاً: هو منصوب بأن المقدرة بعد أو لتكون مع أن مؤولاً بالاسم ليصح عطفه على الاسم الصريح المذكور في قوله: وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحۡيًا أَوۡ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ [8] ويوضح هذا ما قاله الزمخشري[9]: وحياً و أن يرسل منصوبان واقعان موقع الحال لأن أن يرسل في معنى إرسالاً

---

[1] سورة الشعراء102/26

[2] القائل: ميسون بنت بحدل بن أنيف من بني حارثه بن خباب الكلبي ، أم يزيد بن معاوية، شاعرة بدوية ،ثقلت عليها الغربة لما تزوجت معاوية في الشام، فسمعها تقول هذه الأبيات فطلقها، وكانت حاملاً بيزيد أو أخذته معها رضيعاً ، فنشأ في البادية فصيحاً، توفيت سنة ثمانين هجرية. خزانة الأدب 807/8-508 والأعلام 339/7.

[3] صدر بيت عجزه: ... ... أحبُّ إليَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفوفِ

والبيت في الخزانة 593/3 والدرر 10/2 وشرح المفصل 25/7 وشرح شذور الذهب 314 والشنتمري 426/1 وبلا نسبه في سيبويه ، وبلا نسبة في الصاحبي 155 والبيت في معجم الشواهد النحوية 116.

[5] انظر: أوثق الأسباب 42.

[6] في المخطوط : "الموضعين".

[7] انظر: الكشاف 142/4.

[8] سورة الشورى 51/42.

[9] انظر: الكشاف 141/4.

ومن وراء حجاب ظرف واقع موقع الحال أيضاً لقوله: وعلى جنوبهم والتقـدير: وما صح أن يكلم أحداً إلا موحياً أو مسمعاً من وراء حجاب أو مرسلاً انتهى.

قوله: "تَصَدقوا ولوْ بِظِلف مُحَرق"[1]: قال في الصحاح[2]: الظلف للبقـرة والشاة والظبي واستعير للأفراس.

قوله: ولو بشق تمره: أي بنصف تمرة، يريد: لا تـستقلوا مـن الـصدقة بشيء، قاله ابن الأثير[3].

ما جاء على سبعة أوجه: "قد"

قوله: في قد قيل: /44ب/ وتدخل على المضارع نحو: ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ﴾ [4] إنما أتى بصيغة التمريض وهي: ميل، لأنه يختـار أنهـا للتقليـل و إذا دخلت على المضارع كما سيأتي في كلامه.

قوله: الخامس من أوجه "قد": تقريب الماضي من الحال ولهذا تلازم مـع الماضي الواقع حالاً إلخ: قال التفتازاني في مطوله[5]: ويرد هاهنا إشكال وهو أن المطلوب في الحال مقارنة حصول مضمونها بحصول مضمون العامل لا بزمـان التكلم، وإذا كان العامل والحال ماضيين يجوز أن يكونا متقـاربين كمـا إذا كانـا مضارعين وأيضاً لفظ قد إنما تقرب الماضي إلى الحال المقابل للاسـتقبال وهـو زمان التكلم، فربما يكون قد في الماضي سبباً لعدم مقارنته لمضمون العامل كمـا في قولنا: جاء زيد فِي السنةِ الحاليةِ وقد ركِب فرسه، وغاية ما يمكن أن يقال في هذا المقام أن حالية الماضي وإن كانت بالنظر إلى عامله ولفظه "قد" إنما تقربه من حال التكلم فقط. والحالان متباينان لكنهم استبشعوا لفظ الماضي والحاليـة لتنـافي الماضي والحال في الجملة فأتوا بلفظ قد لظاهر الحالية وقالوا: جاء زيد في السنة الحالية وقد ركب انتهى.

---

[1] نـص الحـديث الـشريف :" ردوا الـسائل ولـو بظلـف محـرق" أخرجـه الأمـام النـسائي فـي سـننه (23) كتـاب الزكاة(70) باب رد السائل (2565/40/1).

[2] انظر: الصحاح 264/1.

[3] انظر: النهاية 1195/2 .

[4] سورة النور64/24.

[5] انظر:انظر: المطول 472.

قوله: قال: ابن عصفور[1]: إذا أجبت القسم بماض إلخ: قال شيخنا: إنما قُيد جواب /45أ/ القَسم بكونه ماضياً لأنه إذا لم يكن ماضياً لم يؤْتَ بقـد المفيـدة لتقريب الماضي من الحال لأنه حينئذ لا يمكن اعتبار هذا المعنى بها وبكونه مثبتاً لأنه إذا كان منفياً لم يؤْتَ بقد أيضاً المفيدة لذلك لعدم الاحتياج إليها حينئذ لأنه إذا نُفِي الفعل الماضي استمر ذلك النفي إلى زمان الحال بحكم الاستصحاب وبكونـه متصرفاً لا يعد إذا لم يكن متصرفاً كليس وعسى ونعم وبئس فإنها تدخل علـيهن لأنهن للحال فلا معنى لذكرها بقوله بعد ما هو حاصل ولذلك علة أخرى وهي أن صيغهن لا يفدن الزمان ولا يتصرفن فأشبهن الاسم هذا ما لخصه من كلام القوم.

قوله: حَلْفَةَ فَاجِرٍ: أي كاذب قال الراغب في مفرداته[2]: وسـمي الكـاذب فاجراً لكون الكذب بعض الفجور.

قوله: من حديث ولا صال: أصل الصلا: الإيقاد بالنار، فقال: أصلا بكـذا أي أشى به واصطلى بالنار، وصليت الشاة شويتها فهي مصلية قاله الراغب فـي مفرداته[3].

قوله: وزعم الزمخشري[4] أن "قد" مع لام القسم بمعنى التوقع: عبـارة الزمخشري، فإن قلت: فإنهم لا يكادون ينطقون بهذه اللام إلا مع قد وقـل عـنهم نحو:

حلفتُ با ـ حلْفةَ فاجرٍ[5] ... ...

لناموا: قلت: إنما كان ذلك **/45ب/** لأن الجملة القسمية لا تساق إلا تأكيداً للجملـة المقسم عليها التي هي جوابها فكانت مظنةَ لمعنى التوقع الذي هو معنى قـد عنـد استماع المخاطب كلمة القسم انتهى و التقدير: ُأقسم با لقد أرسلنا نوحاً.

قوله: وتعليل متعلقه نحو: ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ﴾[6] إلخ:

---

[1] انظر: موصل الطلاب 139.

[2] انظر:مفردات الراغب 179/2.

[3] انظر:مفردات الراغب 589/1.

[4] انظر: المفصل للزمخشري 450/1.

[5] صدر بيت عجزه:

... ... لَنَامُوا فَمَا إِنْ مَن حَدِيْثٍ ولا صَالِ

والبيت لامرئ القيس في ديوانه 161 وفي مغني اللبيب 173/1 وهو في موصل الطلاب 139.

[6] سورة النور 64/24.

قال في الكشاف[1]: أدخل قد ليؤكد علمه بما هم عليه من المخالفـة فـي الـدين والنفاق، ويرجع توكيد العلم إلى توكيد الوعيد، وذلـك أن قـد إذا دخلـت علـى المضارع كانت بمعنى ربما فوافقت ربما في خروجها إلى معنى التكثير في نحو قوله:

فإن يمسِ مهجور الفِناءِ فربما　　　أقام به بعد الوفودِ وفود[2]

ونحوه قول زهير:

أخِي ثِقَةٍ لا يهلِك الخَمر مالَه　　　ولكِن قَد يهلِك المالَ نائله[3]

قال السمين في إعرابه[4]: قال الشيخ أي أبو حيان: وكون قـد إذا دخلـت علـى المضارع أفادت التكثير قول بعض النحاة وليس بصحيح، وإنما التكثير مفهوم من السياق، والصحيح أن رب للتقليل للشيء أو لتقليل ونظيره وإن فُهم تكثيـر فمـن السياق انتهى.

قوله:

قَدْ أتركُ القِرنَ مُصْفَراً أناملُه　　　كأن أثوابُه مُزجَتْ بفِرصادِ[5]

/46أ/القِرن بالكسر كقولك في الشجاعة، والأنامل واحدة أنمله وهي رؤوس الأصابع، والمزج خلط الشيء بغيره، والمج الرمي، يقال: مزج الشراب خلطه بغيره، ومج الرجل الشراب من فيه إذا رمى به، والفرصاد الموت.

---

(1) انظر: الكشاف 159/3.

(2) البيت من البحر الطويل لأبي العطاء السندي وهو في الشعر والشعراء 769 وشواهد الكشاف 61/3 وفي معجم الشواهد 337.

(3) البيت لزهير في ديوانه:21 و روح المعاني24/14 والبحر المحيط340/8.

وزهيربن أبي سلمى هو: ربيعة بن رباح المزني من مضر ولد قبل الهجرة بثلاث عشرة سنة ويعتبر حكيم الشعراء في الجاهلية، ومن أئمة الأدب من يفضله على شعراء العرب كافة وهو من أصحاب الحوليات وصاحب المعلقة المشهورة التي مطلعها: أمن أم أوفى دمنة لم تكلم إلخ.انظر : دواوين الشعر العربي على مر العصور.

(4) انظر: الدر المصون 142/11.

(5) البيت من البحر البسيط لعبيد بن الأبرص الأسدي في ديوانه 49 وهو في ابن السيرافي 702 والخزانه 502/4.

قوله: وقال الزمخشري[1]**: قد نرى تقلب وجهك** [2] عبارة الزمخشري: قد نرى ربما نرى ومعناه كثرة الرؤية وأنشد:

قد أترك القِرن مصفَراً أناملُه كأن أثوابه.. البيت.

قال السمين في إعرابه[3]: قال الشيخ: وشرحه هذا على التحقيق متضاد لأنه قد شرح قد نرى بربما نرى ورد على مذهب المحققين إنما يكون لتقليل الشيء في نفسه أو لتقليله في نظيره ثم قال: ومعناه كثرة الرؤية فهو مضاد له لمدلول رب على مذهب الجمهور، ثم هذا الذي ادعاه من كثرة الرؤية لا يدل عليه اللفظ لأنه لو توضع قد للكثرة مع المضارع سواء أريد به المضي أم لا، وإنما فهمت الكثرة من متعلق الرؤية وهو القلب انتهى.

ما جاء على ثمانية أوجه: "الواو":

قوله: ﴿وَنُقِرُّ فِي ٱلْأَرْحَامِ﴾ [4]: قال الزمخشري[5]: في القراءة بالرفع إخبار بأنه يقر في الأرحام ما يشاء أن يقره من ذلك والقراءة بالنصب تعليل معطوف على تعليل ومعناه **/46ب/** خلقناكم متدرجين هذا التدريج لغرضين:

أحدهما: أن نبين قدرتنا.

والثاني: أن نقر في الأرحام من نقر حتى يولدوا و ينشأوا و يبلغوا حد التكليف فأكلفهم، ويعضد هذه القراءةَ قولُه: ﴿ثُمَّ لِتَبْلُغُوٓاْ أَشُدَّكُمْ﴾ [6] قال السمين في إعرابه[7]: قلت: تمييز مثل هذه الأفعال المسندة إلى الله تعالى غرضاً لا يجوز وذُكِر أن الذي قرأ بالنصب[8] ونقر هو يعقوب وعاصم في رواية.

قوله: وواو الحال وتسمى واو الابتداء: أي لها صلاحية لأن يقع بعدها مبتدأ.

---

(1) انظر: الكشاف 142/1.
(2) سورة البقرة 144/2
(3) انظر: الدر المصون 142/2.
(4) سورة الحج 5/22.
(5) انظر: الكشاف 97/3.
(6) سورة الحج 5/22
(7) انظر: الدر المصون 354/10.
(8) انظر: الدر المصون 354/10.

قوله: نحو: جاء زيد والشمس طالعةٌ: قال صاحب الضوء في مفتاحه: إن الحال هاهنا ليست لبيان هيئة الفاعل أو المفعول بل هي لبيان هيئة زمان صدور الفعل عن الفاعل ووقوعه على المفعول، ألا ترى قولك:أتيتُك والجليس قادم تقديره أتيتُك زمان كان الجليس قادماً ولهذا قلنا: إنه جار مجرى الظرف، ومن شدة شبه هذا النوع بالظرف أنك لا تجد فرقاً بين قولك:" أتيتُك زمن الحاج أمير" و"بين"[1] "قولك: والحاج أمير".

قوله: ومن يقدرها بإذ لا يريد أنها بمعناها إذ لا /47أ/ يرادف الحرف الاسم بل إنها وما بعدها قيد للفعل السابق كما أن إذ كذلك، ولم يقدرها بإذا لأنها لا تدخل على الجمل الاسمية، قال ذلك في المغني[2].

قوله: وواو المفعول معه نحو: سرت والنيل: نصب ما بعد الواو بما عمل فيما قبلها لا بمضمر بعد الواو خلافاً للزجاج، ولا بالواو خلافاً للجرجاني[3]، ولا بالخلاف خلافاً للكوفيين، قال السيد في شرح اللباب: انتصاب ما بعد هذه الواو موقوف على خمس شرائط:

- وجوب وجود صدوره عنهما مصاحبتين.
- ووجوب حدوث الفعل عن الأول بالأصالة وعن الثاني بالتبعية.

ووجوب كون عمل العامل بواسطة الحرف، وقد أجيز نصبه بالخبر المقدر، أي كل رجلٍ مقرون وضيعته.

قوله: وواو الجمع إلخ: فيه إشارة إلى أن هذه الواو التي ينتصب المضارع بعدها بإضمار أن يشترط فيها الجمعية أي المعية ومصاحبة ما قبلها بما بعدها.

قوله: بنفي أو طلب: يندرج تحت الطلب: الأمر والنهي والدعاء والعرض والتحضيض والتمني والاستفهام، فهذه سبعة مع النفي صارت ثمانية والآية وهي قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَـٰهَدُواْ مِنكُمْ﴾[4] مثال للمضارع

---

[1] في المخطوط: "من" تصحيف.

[2] انظر: المغني360/2.

[3] انظر: المغني 471/1.

والجرجاني: هو عبد القهار بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني أبو بكر،واضع أصول البلاغة وكان من أئمة اللغة، ومصنفاته مشتهرة سائرة. انظر: بغية الوعاة 106/2.

[4] سورة آلعمران142/3.

المنتصب بأن مضمرة بعد واو الجمع المسبوقة بنفي ومعنى **/47ب/** الآية وا أعلم: أنكم تجاهدون ولا تصبرون وتطمعون أن تدخلوا الجنة وإنما ينبغي لكـم الطمع في ذلك إذا اجتمع مع جهادكم الصبر على ما يصيبكم به فيعلم ا ُ حينئذٍ ذلك واقعا[1] منكم، والواو من قوله تعالى: ولَمَّا يعلَمِ اللـه [2] واو الحـال والتقدير: بل حسبتم أن تدخلوا الجنة وحالتكم هذه الحالة، ذكر ذلك في شـرح الشذور[3] مع زيادات.

قوله: والكوفيون يسمون هذه الواو واو صرف: يعنون أنه كان من حـق هذا الفعل أن يعرب بإعراب ما قبله، فلما جاءت الواو صرفتْه إلى وجهٍ آخـر من الإعراب.

قوله: وواو دخولها في الكلام كخروجها وهي الواو الزائدة :قال شيخنا[4]: الذي لخصته من كلام القوم أن هذه الواو وأثبتها الكوفيون والأخفش وجماعـة وحملوا على ذلك: حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا [5] بدليل الآية الأخرى وحينئذ يكون جواب "إذا" وفتحت وإنما جيء هنا بالواو دون التي قبلهـا، لأن أبواب السجون مغلقة إلى أن يأتي صاحب الجريمة فيفتح له ثم تُغلـق عليـه فناسب ذلك عدم الواو فيها بخلاف أبواب السرور فإنها تفـتح انتظـاراً لمـن يدخلها وقيل وهي عاطفة والزائدة الواو في: وقَالَ لَهم خَزَنَتُهـا [6] وحينئـذ يكون جواب إذا وقال **/48أ/** لهم خزنتها، وقيل: هما عاطفتان ويكون الجـواب محذوفاً تقديره كان كيت وكيت، وقيل هي للحال أي جاءوها مفتحة أبوابها كما صرح بمفتحة حالاً في جَنَّٰتِ عَدۡنٍ مُّفَتَّحَةً لَّهُمُ ٱلۡأَبۡوَٰبُ [7] قيـل: وإنمـا فُتحتْ لهم مع مجيئهم إكراماً لهم عن أن يقفوا حتى تُفتَح لهم ويكون الجـواب حينئذ أيضاً مقدراً تقديره اطمأنوا وسعدوا.

---

[1] في المخطوط: "واقع" تصحيف.
[2] سورة آل عمران 142/3.
[3] انظر: شذور الذهب401/1.
[4] انظر: المغني473/1.
[5] سورة الزمر 73/39.
[6] سورة الزمر 73/39.
[7] سورة ص 50/38.

قال الزمخشري[1]: حقه أن يقدر بعد خالدين لأنه إنما يجيء بعده[2] متعلقان:الشرط وما عطف عليه وقيل تقديره: حتى إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا [3] يعني أن الجواب بلفظ الشرط ولكنه بزيادة تقييده بالحال فذلك صح، وقيل: هي واو الثمانّية لأن أبواب الجنة ثمانية وزعموا أن لغة قريش إذا عدوا قالوا ست سبع وثمانية إيذاناً بأن السبعة عدد تام وأن ما بعده عدد مستأنف واستدلوا على ذلك بآيات من جملتها وثَامِنُهم كَلْبهم [4] وممن ذكر ذلك الحريري[5] وابن خالويه والثعلبي وجماعة وهذا فاسد عند المصنف، وذكر في المغني[6] وجه ذلك وقال: لو كان لواو الثمانية حقيقة لم تكن الآية منها لأنه ليس فيها ذكر عدد الستة وإنما فيها ذكر الأبواب وهي جمع لا يدل على عدد خاص ثم الواو ليست **/48ب/** داخلةً عليه بل على جملة هو فيها وأما الآية المقيس عليها فليست نصاً فيما ذكروه بل فيها أوجه أُخَر: أحدها: أنها عاطفة وعطفت هذه الجملة على جملة قوله هم سبعة فيكون قد أخبر بخبرين.

أحدهما: أنهم سبعة رجال على البت والثاني أن ثامنهم كلبهم وهذا يؤكد بأن جملة قوله وثامنهم كلبهم من كلام المتنازعين فيهم.

الثاني أن الواو للاستئناف وأنه من كلام ا أخبر عنهم بذلك، قال هذا القائل وجيء ليغطي انقطاع هذا بما قبله.

الثالث أنها الواو الداخلة على الجملة الواقعة صفة للنكرة تأكيداً للصوق الصفة بالموصوف ودلالته على أن اتصافه بها أمر ثابت مستقر ونظيره:

---

[1] انظر: الكشاف 88/4.
[2] في المخطوط: " بعد".
[3] سورة الزمر 73/39.
[4] سورة الكهف 22/18.
[5] الحريري : هو أبو محمد القاسم بن علي البصري صاحب المقامات ، إمام الفصاحة والبلاغة ورشاقة الألفاظ ، قرأ النحو على القصباني و المجاشعي ، والفقه على الشيرازي والفرائض على أبي الحكيم الجبري ، له : المقامات والملحة وشرحها ودرّة الغواص، وديوان شعر، توفي خمسمائة وست عشرة هجرية. انظر: البلغة 187 وإنباه الرواة 23/3 وبغية الوعاة 257/2.
[6] انظر: المغني 363/2.

وَمَآ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعۡلُومٌ [(1)] وإليه ذهب الزمخـشري[(2)] ثم قال: وهذه هي "التي"[(3)] آذنت بأن الذين قالوا سبعة وثامنهم كلبهم قالوا: عن ثبات علم وطمأنينة ولم يرجموا بالظن كما عبروا، والدليل عليه أن ا سبحانه اتبع القولين الأولين قوله: رَجۡمَۢا بِٱلۡغَيۡبِ [(4)] واتبـع القـول الثالـث قولـه: مَّا يَعۡلَمُهُمۡ إِلَّا قَلِيلٌ [(5)].

الرابع قيل: أنها واو الحال على هذا فيقدر المبتدأ اسـم **/49أ/** إشـارة أي هذا[(6)] ولا سبع، ليكون في الكلام ما يعمل في الحال ويرد ذلك أن حذفَ عامل الحال إذا كان معنوياً ممتنع وا أعلم.

قوله: فيما مر وشرطية نحـو: وَمَا تَفۡعَلُواْ مِنۡ خَيۡرٍ يَعۡلَمۡهُ ٱللَّهُ [(7)] قـال السمين[(8)]: كل ما قلناه في إعراب ما نَنْسخْ [(9)] يأتي هنا والذي قاله هناك أن في ما قولين:

أحدهما: وهو الظاهر أنها مفعول مقدم لنسخ وهي شرطية جازمة والتقدير: أي شيء ننسخ مثل قوله تعالى: أياً ما تَدعوا [(10)] .

والثاني: أنها شرطية أيضاً جازمة لـ "نَنْسخْ" ولكنها واقعة موقع المـصدر ومِن "آيةٍ" هو المفعول به والتقدير أي ننسخ ننسخ آية، قاله أبـو البقـاء وغيـره وقالوا: فحتى "ما" مصدر جائز انتهى، ونُقل عن أبي البقاء[(11)]: أنه يراد فيما ومـا تفعلوا أوجه أُخر وهو أن يكون من "خير" في محل نصب نعتاً لمصدر محـذوف تقديره: وما تفعلوا فعلاً كائناً من خير[(12)] يعلمه جزم على جواب الشرط، ولا بـد

---

(1) سورة الحجر 4/15

(2) انظر: الكشاف 283/2.

(3) في المخطوط: "الذي".

(4) سورة الكهف 22/18.

(5) سورة الكهف 22/18.

(6) في المخطوط: "ها" .

(7) سورة البقرة 197/2

(8) انظر: الدر المصون 39/2.

(9) سورة البقرة 106/2

(10) سورة الإسراء 110/17

(11) انظر: التبيان في إعراب القرءان 162.

(12) في المخطوط: "خير ويعلمه" .

من مجاز في الكلام، فإما أن يكون عبر بالعلم عن المجازاة على فعل الخير، كأنه قيل: يجازيكم، وإما أن تُقدر المجازاة بعد العلم أي فيثيبه عليه.

قوله: ويجب حذف ألفها إذا كانت مجرورة: قال الرضى في شرح الحاجبية[1]: وتحذف ألف ما الاستفهامية في الأغلب عند كونها مجرورة بحرف **/49ب/** جرٍ أو مضاف وذلك لأن لها صدر الكلام لأنها استفهام، ولم يمكن تأخير الجار عنها فقُدم عليها وركّب معها حتى يصير المجموع ككلمة واحدة موضوعة للاستفهام فلا يسقط الاستفهام عن مرتبة التصدر، وجعِلَ حذف الألف دليل التركيب، ولم يحذف آخر من الاستفهامية مجرورة ولا كم لكونه حرفاً صحيحاً، ولا من أي لجري آخره مجرى الحرف الصحيح في تحمل الحركات، وقد جاء الألف ثابتاً نحو :

على ما قام يشتُمني لَئِيم كَخَنْزِيرٍ تَمرغَ في رَمادِ[2]

قوله: عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ [3]**:** قال الزمخشري[4] :عم أصله عما على أنه حرف جر دخل على ما الاستفهامية تفخيم الشأن كأنه قال عن أي شيء يتساءلون؟.

قوله: فَنَاظِرَةٌۢ بِمَ يَرۡجِعُ ٱلۡمُرۡسَلُونَ [5]: قال السمين في إعرابه[6]: بِم يتعلق بيرجع، وقد وهِم[7] الحوفي فجعلها متعلقة بناظرة، وهذا لا يستقيم لأن اسم الاستفهام له صدر الكلام، وبِم يرجع يتعلق بناظرة.

---

(1) لم أقف عليه في شرح الحاجبية.

(2) البيت لحسان بن ثابت في ديوانه 121 والسيوطي241 وهو بلا نسبة في الهمع 217/2وفي الخزانة 539/2.

(3) سورة النبأ 582/78.

(4) انظر: الكشاف 380/4.

(5) سورة النمل 35/27.

(6) انظر: الدر المصون 271/11.

(7) عبارة :"وقد وهم " مكررة مرتان.

قوله: ﴿بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي﴾[1]: قال الزمخشري:[2] فإن قلتَ: ما في قولـه: ﴿بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي﴾[3] أي الماء آتٍ هي؟ قلت: المـصدرية أو الموصـولة أي بالذي غفر لي من الذنوب ، ويحتمل أن تكـون اسـتفهامية بمعنـى : بـأي شيءغفر لي

ربي يريد به ما كان عنه معهم من المصابرة لإعزاز الدين حتى قالّ: الآن: إنـه كريم بِم غفر لي، بطرح الألف أجود، وإن كان إثباتها جائزاً انتهى قـال[4] فـي المغني[5]: /50أ/ ﴿بِمَآ أَغْوَيْتَنِي﴾[6] إن المعنى بأي شيء، فإن إثبات الألف قليـل شاذ وأجاز هو وغيره أن يكون بمعنى الذي وهو بعيد، لأن الذي غُفِـر لـه هـو الذنوب، ويبعد إرادة الاطلاع عليها وإن غفرت انتهى، وإخبار المصنف فيـه أن تكون مصدرية، وذكر السمين في إعرابه[7]: أنه استضعف لو صلتها من حيث أن يبقى المعنى : أنه تمنى أن يعلم قومه بذنوبه المغفوره وليس المعنى على ذلـك ، إنما المعنى على تمني علمهم بغفران ربه ذنوبه انتهى. وهذا توضيح لما رد بـه المصنف في المغني، ثم قال السمين: والقائل بكونها استفهامية هو الفـراء، ورده الكسائي بأنه كان ينبغي حذف ألفها لكونهـا مجـرورة، ثـم رد الـسمين علـى الزمخشري في قوله الأجود طرح الألف، فإن المشهور مـن مـذهب البـصريين وجوب حذف ألفها، كقوله[8]:

علام تقولُ: الرمح يثقل عاتقي   إذا أنا لَم أَطعن إذا الخيلُ كرتِ

إلا في ضرورة كقوله:

علَى ما قَام يشتُمني لئيم   كخنزيرٍ تمرغَ في رمادِ انتهى.

---

[1] سورة يس27/36.
[2] انظر: الكشاف 7/4-8.
[3] سورة يس27/36.
[4] في المخطوط: "قل".
[5] انظر: المغني 299/1.
[6] سورة الحجر 39/15
[7] انظر: الدر المصون 156/12.
[8] البيت: لعمرو بن معدي كرب في ديوانه 44 والخزانة 422/1 ومعجم الشواهد 314.

قوله: وإنما جاز نحو: لماذا فعلت؟ إلخ: يوضح هذا ما ذكره السيد في شرح اللباب[9]: أن ما الاستفهامية إذا كانت مجرورة ووقع بعدها إذا لم تحذف ألفها لأن ذا لما لم تثبت زيادته، ولا كونه موصولاً إلا مع ما صار ما مع ذا ككلمة واحدة وصارت الألف كأنها في وسط الكلمة والحذف في الوسط قليل انتهى.

قوله:إني بما:/ 50ب/ **أفعل إلخ**: إن حرف توكيد، وياء المتكلم اسمها وخبرها محذوف تقديره مخلوق على ما يقتضيه تفسيره لكلامه، وبما جار ومجرور متعلق بالخبر المحذوف، والمجرور هنا وهو "ما" نكرة تامة وبهذا فسرها بأمر، ويجوز أن تفسر بشيء، وأن مع الفعل منسبكة بمصدر هو خبر لمبتدأ محذوف، وهذا الإعراب اقتضاه تفسيره الذي ذكره بعد سوق المثال، وقال في المغني[1]: أن وصلتها في موضع خفض به لا من ما، وزعم أن السيرافي وابن خروف وتبعهما ابن مالك ونقله عن سيبويه أنها معرفة تامة بمعنى الشيء أو الأمر، وأن وصلتها مبتدأ والظرف خبره، والجملة خبر لأن، قال: ولا يتحصل للكلام معنى طائل على هذا التقدير انتهى.

قوله: ﴿خُلِقَ ٱلۡإِنسَٰنُ مِنۡ عَجَلٍ﴾[2]**:** قال السمين[3] في إعرابه: جعل ذات الإنسان كأنها خلقت من نفس العجلة دلالة على شدة اتصاف الإنسان بها، فإنها مادته التي أُخذ منها.

قوله: في التعجب: قال نجم الدين سعيد في شرح الحاجية[4]: التعجب: انفعال يحدث في النفس عند مشاهدة ما يجهل سببه ويقل في العادة وجوده ولهذا لا يصح التعجب على ا **/51أ/** تعالى لأنه عالم لا يخفى عليه شيء، وما ورد منه تعالى نحو ﴿فَمَآ أَصۡبَرَهُمۡ عَلَى ٱلنَّارِ﴾[5] مصروف إلى المخاطب، أي يجب أن يتعجب العباد منه.

---

[9] لم أقف عليه.
[1] انظر: المغني298/1.
[2] سورة الأنبياء 37/21.
[3] انظر: الدر المصون 297/10.
[4] انظر: شرح الرضي على الكافية228/4.
[5] سورة البقرة 175/2.

قوله: أي شيء حسن زيداً: وهو قول سيبويه[1] أي كون ما في ما أحسن زيداً نكرة تامة، قال في المغني[2]: جزم بـ ذلك جميـع البـصريين إلا الأخفش فجوزه، وجوز أن يكون معرفة موصوله، والجملة بعدها صلة لا محل لها وأن يكون نكرة موصوفة، والجملة بعدها في موضع رفع نعتاً لها، وعليها فخبر المبتدأ محذوف تقديره شيء عظيم ونحوه انتهى، وذهب الفـراء وابـن درستويه: إلى أنها استفهامية وضعفَ هذا من حيث اللفظ لأنه نقل من إنـشاء إلى إنشاء ولم يثبت ذلك وأما من حيث المعنى فقوي لأنه كأنه جهـلَ الـسبب فاستفهم عنه، وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب نحو: ﴿مَآ أَدۡرَىٰكَ مَا يَوۡمُ ٱلدِّينِ﴾[3] وإنما صح وقوع ما مبتدأ عند سيبويه مع كونها نكرة **/51ب/** غيـر مخصوصة، والجملة خبر، لأن التنكير مقصود هاهنا باعتبار الإبهام المناسـب للتعجب أي أن سببه مجهول.

قوله: قولهم: لأمرٍ ما جَدَعَ قصير أنفه: الجذع: القطع، قال البعلبكي في شرح المقامات[4]: وأصل هذا: أن قصير بن سعيد اللخمي[5] أحـد وزراء جذيمة[5] بن مالك الأبرش ملك الحيرة لما قتلت الزباء[7] مولاةَ جذيمة غـدراً

---

[1] انظر: الكتاب 33/1.

[2] انظر: المغني 297/1.

[3] سورة الانفطار 17/82.

[4] لم أقف عليه.

[5] قصير بن سعيد اللخمي: هو ابن اخت جذيمه ، وكان صاحب رأي ودهاء ، من خلصاء جذيمة الأبرش ملك العراق، وكان جذيمه قد حارب أبى الزباء وقتله ، فبعثت إليه الزباءُ وأظهرت له أنها تريد الزواج منه ثم قتلته ، فاحتال قصير ليثأر لخاله فطلب من الملك أن يجذع أنفه وأذنه ثم ذهب قصير إلى الزباء يشكو عمر بن عدي فصدقته وقربته حتى أدخل عليها جند عمر فلما أدركت الحيله مصت خاتماً مسموماً معها فماتت . انظر: الكامل لابن الأثير 120/1 والأعلام 199/5.

[5] جذيمة: هو جذيمة بن مالك بن غن التنوخي القضاعي ثالث ملوك الدولة التنوخيه في العراق ، جاهلي عاش عمرا طويلا ، اجتمع له ملك ما بين الحيرة والأنبار وعين التمر والقطقطانيه وهيت ، وهو أول من غزا بالجيوش المنظمة ، وأول من عملت له المجانيق من ملوك العرب، وكان يقال له : (الوضاح) و(الأبرش) لبرص فيه ، غزى مشارف الشام وأرض الجزيرة وقتل ملكها (أبا الزباء) وانصرف فراسلته الزباء ومنَّ بالزواج منها ، فلما جاءها في جند قليل قتلته بثأر أبيها سنة ثلاث مائة وست وستين ميلادية.انظر: معجم البلدان 379/3 وخزانة الأدب 869/4 والأعلام 114/2

[7] الزباء : هي الزباء بنت عمر بن الظرب بن حسان بن السميدع ، الملكه المشهورة في العصر الجاهلي صاحبة تدمر وملكة الشام والجزيرة ، وأمها يونانية من ذرية كليوبترا ملكة مصر ، كانت غزيرة المعارف ، بديعة الجمال ، مولعة بالصيد والقنص ، تحسن أكثر اللغات الشائعة في عصرها ، وليت تدمر بعد وفاة زوجها وأبيها سنة مائتين وسبع وستين ميلادية انظر: الأعلام 199/5.

جذع أنفه وصولاً إلى الأخذ بثأر مولاة جذيمة وأتاها فأخبرها: أن عمرو[1] ابن أخت جذيمة فعل به ذلك وأنه اتهمه بأنه خان خاله وأشار عليه بالمسير إليهـا فسكنت إلى ذلك، وأقام عندها وسفّرته إلى العراق دفعات، فلما كان آخر دفعة استصحب الرجال في الصناديق وعمراً من جملتهم ودخل بهم حصنها وهـي وأصحابه غادون فوثب عمرو وأصحابه عليها، وقتلها عمرو ويروى أنه كـان عندها صورة عمرو فلما رأته **/52أ/** عرفته فامتصت خاتماً مسموماً وقالـت: "بيدي لا بيدِ عمروٍ"[2] انتهى.

قوله: في ما تعمل عمل ليس في لغة الحجازيين: لعملها عمل ليس شروط أربعة لم يذكرها الشيخ هنا لأن محلها كتب النحو وقـد ذكرهـا فـي شـرح الشذور[3]، أحدها: أن يكون اسمها مقدماً وخبرها مؤخراً، والثاني ألا يقتـرن الاسم بأن، والثالث أن لا يقترن الخبر، والرابع: أن لا يليها معمـول الخبـر وليس ظرفاً ولا جاراً ومجروراً فإذا استوفت هذه الشروط الأربعة عملت هذا العمل سواء كان اسمها وخبرها[4] نكرتين أو معرفتين أو كان الاسـم معرفـة والخبر نكرة، وإعمالها عند وجود هذه الشرائط لغـة أهـل الحجـاز، وأمـا التميميون فلا يعملونها ولو وجدت الشروط الأربعة، بل يقولون: ما زيد قـائم، هذا تلخيص ما في شرح الشذور وفي المغني، وإن دخلت على الفعل لم تعمل نحو: ﴿وَمَا تُنفِقُونَ إِلَّا ٱبْتِغَآءَ وَجْهِ ٱللَّهِ﴾[5].

قوله: ووصال: /52ب/ فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور إلخ، النظر: أن هذا الحذف وجوبي أُخذ من قوله: يفسره الفعل المـذكور، إذ لا يجمـع بـين المفسِر والمفسر.

---

(1) عمرو بن أخت جذيمة :هو عمر بن عدي بن نصر بن ربيعة اللخمي تولى بعد خاله جذيمة وانتقم من قاتلته الزباء ، وقد استمر في الملك أكثر من خمسين سنة .انظر: الكامل لابن الأثير122/1 ـ134 والأعلام 82/5 .

(2) انظر: أمثال العرب 147 وجمهرة الأمثال 185/1 .

(3) انظر: شرح شذور الذهب 251/1.

(4) كلمة: "وخبرها" زيادة ليستقيم المعنى.

(5) سورة البقرة 272/2

قوله: ولم تُكَف من الأفعال إلا: قل، وطال، وكثر: عِلة ذلك شبههن برب، وزعم بعضهم أن "ما" مع هذه الأفعال مصدرية لا كافة قاله في المغني[1] وذكر قطب الدين في حواشي الكشاف[2] أن ما المتصلة بهذه الأفعال يجوز أن تكون مصدرية، ويجوز أن تكون كافة، ويظهر ثمرة ذلك في فصلها ووصلها خطاً، فعلى الأول لا تُفصل، وعلى الثاني تُوصل انتهى.

قوله:

أعلاقةً أُم الوليدِ بُعيد ما أفنانُ رأسِكَ كالثغامِ المُخْلِسِ[3]

العلاقة بالفتح هنا علاقة الحب، وهو نصب بفعل مقدر على المصدرية، أي العلق: علاقة، والأفنان جمع الفنن وأصلها أغصان الشجر، والنظر: أن المراد بها ها هنا شعور الرأس، وأخلس[4] النبات إذا اختلط رطبه ويابسه وأخلس رأسه إذا خَالطَ سواده **/53أ/** البياض والله سبحانه وتعالى أعلم.

---

[1] انظر: المغني 306/1.

[2] لم أجد هذا النص في حاشية القطب على الكشاف في النسخة المحققة لإبراهيم طه العجلي.

قطب الدين: محمود بن محمد قطب الدين الرازي المشهور بالقطب التحتاني له مؤلفات كثيرة منها: تحفة الأشراف في حاشية الكشاف(محقق) توفي سنة سبعمائة وست وستين هجرية . انظر: الدرر الكامنة 339/4 والنجوم الزاهرة 87/11 ومعجم المؤلفين 215/11.

[3] البيت للمرار الفقسي يخاطب به نفسه وهو في وأوثق الأسباب255 وموصل الطلاب 157 معجم الشواهد 99.

[4] انظر: لسان العرب 65/6.

الباب الرابع في الإشارة إلى عبارات محررة

هذا آخر: ما وجد بخط مؤلفه تغمده الله برحمته وأسكنه فسيح جنته كـذا نقل عن النسخة المنقول منها هذه النسخة، هذا آخر ما وجد بخط مؤلفه الـشيخ جلال الدين المحلي: هو محمد بن أحمد بن محمد الشافعي الأنصاري، ونقلـت ذلك من خط تلميذه أبي الفضل محمد بن محمد بن محمد بن بهـادر المـومني الطرابلسي الشافعي[1] تغمدهما الله برحمته.

---

[1] محمد بن محمد بن محمد بن بهادر الكمال أبو الفضل المومني الطرابلسي ثـم القـاهري الـشافعي. ولـد بطرابلس ونشأ بها فقدم في صغره مع أمه وأخيه القاهرة وحفظ البهجة وألفية البرماوي في الأصول والوردية في النحو وغيرها مع فقيهه التقي أبي بكر الطرابلسي وغيره ولازم الجلال المحلي حتى قرأ عليه شرحه على المنهاج وجمع الجوامع وغيرهما بل قرأ عليه الكثير من شرح ألفية العراقي وأخذ أيضاً عن البوتيجي والعلاء القلقشندي والعلم البلقيني.توفي سنة ثمانمائة وسبع وسبعين هجرية. انظـر: الـضوء اللامـع 39/7 والـذيل التام143/2 والمنجم في المعجم 177 والأعلام 101/4.

الفهارس الفنية

أولاً: فهرس الآيات.

ثانياً: فهرس الحديث الشريف.

ثالثاً: فهرس الأمثال

رابعاً: الأقـوال.

خامساً: فهرس القوافي.

سادساً: فهرس الأعلام.

سابعاً: فهرس الأماكن والبلدان والفرق.

ثامناً: فهرس الكتب الواردة في المتن.

تاسعاً: فهرس مصادر البحث والتحقيق.

عاشراً: فهرس الموضوعات.

أولاً: فهرس الآيات القرآنية

	سورة آل عمران	
7	والراسخون في العلم	3
7	في قلوبهم زيغٌ	3
31	فاتبعوني يحببكم الله	11
36	رب إني وضعتها أنثى والله أعلم بما وضعتْ وليس الذكر كالأنثى وإني سميتها مريم	28
142	وَلَمَّا يَعۡلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمۡ	75؛74
	سورة النساء	
83	ولولا فضلُ اللهِ عليكم	34
9	وَلۡيَخۡشَ ٱلَّذِينَ لَوۡ تَرَكُواْ	66
	سورة المائدة	
73	وإن لم ينتهوا عما يقولون ليمسن	33
107	فآخَران يقومان مقامهما من الذين استحق عليهم الأوليان	37
48	مصدقاً لما معهم	42
6	إذا قمتم إلى الصلاةِ	60
	سورة الأنعام	
154	تماماً على الذي أحسن	48
17	وإن يمسسك بخيرٍ فهو على كل شيءٍ قدير	61

	سورة الأعراف	
17	أولم يتفكروا ما بصاحبهم من جنة	184
20؛19	من يضلل الله	168
39	وإلى ثمود أخاهم صالحا	73
58	ألستُ بربكم قالوا بلى	172
62	فَإِذَا هِيَ بَيْضَآءُ	108
	سورة الأنفال	
34	لولا كتاب من اللهِ سبقَ	68
52	والركب أسفلَ منْكُم	42
	سورة التوبة	
59	ولا على الذين إذا ما أتوك لتحملهم قلتَ لا أجد ما أحملكم عليه تولوا	92
	سورة يونس	
23	إن العزةَ للهِ جميعاً	65
30	إليهِ مرجعكم جميعاً	4
61	إذا لهم مكر	21
	سورة يوسف	
42	إن كُنْتُم للرؤيا تعبرون	43

	سورة الرعد	
24-23	والملائكة يدخلون عليهم من كل باب۞ سلام عليكم	29
43	كفى بالله	42
	سورة إبراهيم	
10	أفي الله شك	48
	سورة الحجر	
4	وما أهلكنا من قرية إلا ولها كتاب معلوم	77؛35
6	يا أيها الذي نزل عليه الذكر	64
39	بِمَآ أَغْوَيْتَنِى	79

	سورة الإسراء	
1	سبحان الذي أسرى بعبده	8
110	أياً ما تدعوا	77
	سورة الكهف	
65	فوجدا عبداً من عبادنا	8
38	لكنا هو الله ربي	15
12	لنعلم أي الحزبين أحصى	17
19	فلينظر أيها أزكى طعاماً	18؛17
84-83	قل سأتلو عليكم منه ذكراً۞إنا مكنا له في	22

	الأرض	
22	وثَامِنُهم كلْبهم	76
22	رَجۡمَۢا بِٱلۡغَيۡبِ	77
22	مَّا يَعۡلَمُهُمۡ إِلَّا قَلِيلٌ	77
	سورة مريم	
93	إِن كُل من فِي السموات والأَرض إلا آتِي الرحمن عبداً	8
69	أَيهم أَشَد	26
	سورة طه	
71	ولتَعلمن أَينا أَشَد عذَاباً	18
20	فَإِذَا هِي حيةٌ تَسعى	62؛61
	سورة الأنبياء	
57	وتَاللهِ لأكِيدن أَصنَامكُم	48
19	ومن عِنْده لا يستَكْبِرون	53
37	خُلِقَ ٱلۡإِنسَٰنُ مِنۡ عَجَلٍ	80
	سورة الحَجّ	
78	وجاهِدوا فِي اللهِ حق جِهادِهِ	6
46	فَإِنها لا تَعمى الأبصار	32
5	وَنُقِرُّ فِي ٱلۡأَرۡحَامِ	73

	سورة النور	
64	قَدۡ يَعۡلَمُ مَآ أَنتُمۡ عَلَيۡهِ	71؛70
	سورة الشعراء	
227	وسيعلم الذين ظلموا أي منقلبٍ ينقلبون	18
134-132	واتقوا الذي أمدكم بما تعلمون۞أمدكم بأنعامٍ وبنين۞وجناتٍ وعيونٍ	21
102	﴿فلو أن لنا كرةً فنكون من المؤمنين﴾	69
	سورة النمل	
40	فلما رآه مستقراً عنده	45
35	فَنَاظِرَةُۢ بِمَ يَرۡجِعُ ٱلۡمُرۡسَلُونَ	78
	سورة القصص	
79	فخرج على قومه في زينته	44
28	أيما الأجلين قضيتُ	64
	سورة العنكبوت	
58	والذين آمنوا وعملوا الصالحاتِ لنبوئنهم	33

سورة الروم

4	لِلهِ الْأمر مِن قَبلُ ومِن بعد	5
36	إِذَا هم يقْنَطُون	19
25	ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ إِذَآ أَنتُمْ تَخْرُجُونَ	62

سورة لقمان

14	ووصينَا الإنْسان بِوالِديهِ حملَتْه أُمه وهناً علَى وهنٍ وفِصالُه فِي عامين أَن اشْكُر لِي ولِوالِديك إِلَي الْمصِير	28
27	وَلَوْ أَنَّمَا فِى ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَـٰمٌ وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَـٰتُ ٱللَّهِ	65

سورة سبأ

31	لَولا أَنْتُم لَكُنا مؤْمِنِين	44

سورة فاطر

1	يسٓ	32
29	فَإِذَاهُمْ خَـٰمِدُونَ	62
27	بِمَا غَفَرَ لِى رَبِّى	79

	سورة الصَّافات	
99	وقالَ إني ذَاهِب إلى ربي سيهدِين	34
6	مِن كُل شَيطَانٍ مارِدٍ۞لا يسمعون	35
	سورة ص	
41	واذْكُر عبدنَا أيوب	8
50	جَنَّتِ عَدۡنٍ مُّفَتَّحَةً لَّهُمُ ٱلۡأَبۡوَٰبُ	75
	سورة الزمر	
59	بلَى قَد جاءتْك آياتِي	58
57	لَو أَن ا هدانِي	58
71	حتى إِذَا جاءوها	76؛75؛61؛60
	سورة غافر	
28	مؤْمِن مِن آل فِرعون	9
	سورة فصلت	
43	ما يقَالُ لَك إلا ما قَد قِيلَ لِلرسل مِن قَبلِك إِن ربك لَذُو مغْفِرةٍ وذُو عِقَابٍ أَلِيمٍ	21
29	ربنَا أَرِنَا الذَين أَضلانَا	26

	سورة فصلت	
58	وأما ثمود فهديناهم	17
	سورة الشورى	
70	وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآيِ حِجَابٍ	51
61	وإذا ما غضبوا هم يغفرون	37
	سورة الزخرف	
38	وهو الذي في السماءِ إله	84
40	ولن ينفعكم اليوم إذ ظلمتم	39
58	أم يحسبون أنا لا نسمع سرهم ونجواهم بلى	80
	سورة الجاثية	
21	وإذا قيل إن وعد اللهِ حق	32
	سورة الحجرات	
30؛29	لحم أخيه ميتاً	12
	سورة الذاريات	
17	يسألون أيان يوم الدين	12
22	هلْ أتاك حديثُ ضيفِ إبراهيم المكْرمين۞ إذْ دخلوا عليهِ فقالوا سلاماً قالَ سلام	25-24

25	سلام قوم منْكرون	23
	سورة النجم	
1	والنجمِ إِذَا هوى	60
	سورة القمر	
49	إِنا كُل شَيءٍ خَلَقْنَاه بِقَدرٍ	32
52	وكُل شَيءٍ فَعلُوه فِي الزبرِ	34
	سورة الواقعة	
75	وإِنه لَقَسم لَو تَعلَمون عظِيم	28
74	فَلا أُقْسِم بِمواقِعِ النجومِ	28
77	إِنه لَقُرآن كَرِيم	28
	سورة الحديد	
7	آمِنُوا بِاللهِ ورسولِهِ	30
	سورة الطلاق	
1	فَطَلِّقُوهن لِعِدتِهِن	47
	سورة الملك	
	أَلَم يأْتِكُم نَذِير قَالُوا بلَى	
	سورة القلم	
2	ما أَنْتَ بِنِعمةِ ربك بِمجنُونٍ	40
9	وَدُّواْ لَوۡ تُدۡهِنُ	68

	سورة الجن	
68	فَمن يؤْمِن بِربهِ فَلا يخَافُ	13
	سورة المزمل	
36	تَسْتَكْثِرْ	6
	سورة الإنسان	
48	والظالِمِين أَعد لَهم	31
	سورة المرسلات	
9	هذَا يوم لا ينْطِقُون	35
	سورة النبأ	
79	عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ	1
	سورة النازعات	
63	فَإِذَاهُم بِٱلسَّاهِرَةِ	14
	سورة الانفطار	
81	مَآ أَدۡرَىٰكَ مَا يَوۡمُ ٱلدِّينِ	17
	سورة البروج	
42	فَعالٌ لِما يرِيد	16
	سورة الليل	
60	والليل إِذَا يغْشَى	1

	سورة التين	
42	أَليس الله بِأَحكَمِ الْحاكِمِين	8

	سورة الاخلاص	
12	قُلْ هو الله أَحد	1

ثانياً: فهرس الحديث الشريف

ثالثاً: فهرس الأمثال

رابعاً: فهرس الأقوال

خامساً: فهرس القوافي

م	القافية	القائل	البحر	الصفحة
1	ورائهَا	الأخضر بن هبيرة	المديد	64
2	سَبسَبُ	صخر الهذلي	الطويل	43
3	قريْبُ	كعب الغنوي	الطويل	68
4	الذَّهَبِ	أبو نواس	البسيط	15
5	كرَّتِ	عمرو بن معد يكرب	الطويل	79
6	فمَلَّتِ	سلمى بنت ربيعة	الكامل	9
7	ملحاحاً	مختلف	الكامل	26
8	جناحِيْ	الهذلي	وافر	26
9	وفودُ	أبو العطاء السندي	الطويل	72
10	بفرْصَادِ	عبيد الأبرص	البسيط	72
11	الأسدِ	حسان بن ثابت	الكامل	15
12	مُخَلَّدِ	طرفة بن العبد	الطويل	72

م	القافية	القائل	البحر	الصفحة
13	رَماد	حسان بن ثابت	الوافر	78
14	زُمَرْ	عبيد بن معاوية	الكامل	39
15	خَمراً	-	البسيط	5
16	المُخلسِ	المرار الفقعسي	الكامل	83
17	الضَبعِ	أبو ذؤيب الهذلي	البسيط	39
18	أجمعُ	جميل بثينة	الطويل	49
19	الشفوفِ	ميسون بنت بجدل	الوافر	69
20	تبالا	أبو طالب	الوافر	31
21	نائلُه	زهير بن أبي سلمى	المتقارب	72
22	جعائلُه	-	الكامل	36
23	أفضلُ	غسان بن وعلة	المتقارب	26
24	نوافلُه	رجل من بني عامر	الطويل	6
25	أشكلُ	جرير	الطويل	63
26	مكحولُ	عبد قيس	الكامل	59

م	القافية	القائل	البحر	الصفحة
27	بالآلي	الفند الزماني	الكامل	56
28	صالِ	امرؤ القيس	الطويل	71
29	المتعالِي	-	الخفيف	49
30	فتجمَّلِ	عبد قيس	الكامل	59
31	غلامَه	-	الطويل	52
32	مسلمَاً	-	الطويل	21
33	شريمُ	-	الكامل	43
34	كائنْ	-	الطويل	45
35	الأحيان	أبو المنهال	الطويل	38
35	مثلانِ	عبد الرحمن بن حسان	البسيط	62
36	كفانِيَا	الطائي	الطويل	26
37	بي	-	الطويل	35
38	يمضي	أبو خراش الهذلي	الطويل	32
39	يعنيني	مختلف فيه	الكامل	38

40	غادياً	لإحيحة الحلاج	المتقارب	53

سادساً:فهرس الأعلام

ملاحظة: أرقام الصفحات المحصورة بين قوسين إشارة إلى وجود ترجمة العلم فيها

18.	عمر بن الخطاب	(65)
19.	عبد ا بن جعفر بن درستويه (ابن درستويه)	81؛(25)
20.	محمود بن محمد الرازي (قطب الدين)	(83)
21.	مفضل بن محمد الأصفهاني (الراغب)	71؛63؛57؛45؛(8)
22.	محمد بن حسن الإسترباذي (الرضي)	54؛35؛43؛37؛31؛27؛14؛(4)
23.	علي بن عيسى بن علي (الرماني)	(41)
24.	الزباء بنت عمر بن الظرب (الزباء)	(81)
25.	الزبير بن العوام بن أسد (الزبير)	(34)
26.	إبراهيم بن سري بن إسحق (الزجاج)	74؛62؛42؛(25)
27.	محمد بن السري البغدادي (ابن السراج)	(37)
28.	صهيب بن سنان بن مالك (صهيب)	(65)
29.	الحسن بن عبد ا بن المرزبان (السيرافي)	80؛24؛(23)
30.	منظور بن سحيم الأسدي (الطائي)	(26)
31.	هبة ا بن علي بن محمد(ابن الشجري)	(34)
32.	عمر بن محمد بن عمر(الشلوبين)	(65)
33.	يوسف بن سليمان (الشنتمري)	(10)
34.	منظور بن سحيم الأسدي (الطائي)	(26)
35.	عبد ا بن عامر اليحصبي (ابن عامر)	64؛(15)
36.	أبو العباس (ابن عباس)	58؛32؛(31)
37.	علي بن مؤمن الحضرمي (ابن عصفور)	(18)71؛62؛44؛33؛24؛

.38	عبد الحق بن غالب الغرناطي (ابن عطية)	(45)؛66
.39	مسكين بن عبد العزيز (العقيلي)	(26)
.40	عمرو بن عدي بن نصر	(82)
.41	الحسن بن أحمد الفارسي (أبو علي)	(10)
.42	يحي بن زياد بن عبد ا الأسلمي (الفراء)	يحي بن زياد بن عبد ا الأسلمي (الفراء)
.43	قصير بن سعيد اللخمي	(81)
.44	كعب بن زهير بن أبي سلمى	(39)،40
.45	أحمد بن يوسف بن الحسن (الكواشي)	(53)
.46	أحمد بن عبد النور بن رشيد (المالقي)	(57)
.47	جمال الدين محمد بن مالك (ابن مالك)	(10)؛18؛50؛54؛56؛57؛60؛62؛67؛80؛81
.48	زبان بن عمار التميمي(المازني)	(64)
.49	محمد بن عبد الأكبر الأسدي (المبرد)	(20)؛44؛62
.50	عبد ا بن مسعود (ابن مسعود)	(30)؛37؛74
.51	المُنْتَجَب بن أبي العز الهمذاني (المُنْتَجَبْ)	19؛36؛44؛(51)؛52
.52	محمد بن محمد بن محمد بن بهادر	(83)
.53	الحسن بن هانئ (أبو نواس)	(15)
.54	هارون بن موسى (هارون)	(68)
.55	جمال الدين بن يوسف (ابن هشام)	(3)؛ 4؛94
.56	يعيش بن علي بن يعيش الحلبي (ابن يعيش)	(48)

سابعاً: فهرس القبائل والأماكن والبلدان والفرق

20	بعض الصحابة	54
21	ثمود	58؛39
22	لغة طيء	32
23	مذهب البصريين	79
24	مكة	63
25	نجد	63

ثامناً: فهرس الكتب الواردة في المتن

الرقم	الكتاب	الصفحات
15	الكتاب	4؛10؛20؛37؛44؛68؛80؛81
16	الكشاف	12؛19؛32؛36؛46؛56؛64؛68؛72؛83
17	شرح اللباب للسيد عبد الله	56؛74؛79
18	مطول التفتازاني	12؛27؛65؛70
19	مغني اللبيب	4؛14؛15؛16؛17؛20؛21؛22؛23؛24؛26؛27؛29؛30؛33؛34؛37؛38؛41-59؛62؛63؛74؛79؛80؛81؛82؛83
20	مفتاح العلوم	74
21	مفردات الراغب الأصفهاني	8؛45؛57؛63؛71
22	شرح المقامات للحريري	81
23	المهمات	7

تاسعاً: فهرس مصادر البحث والتحقيق

1. إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر- أحمد بن محمد الدمياطي الشهير بـ "البنا"- عبد الحميد الحنفي- بمصر-1359هـ .
2. أخبار الزجاجي (ت340هـ) – تحقيق الدكتور: عبد الحسين المبارك- دار الرشيد للنشر-بغداد- 1980.
3. ارتشاف الضرب من لسان العرب- أبو حيان الأندلسي(ت745هـ)- تحقيق: رجب عثمان أحمد مكتبة الخانجي بالقاهرة- ط1- 1418هـ/1989م.
4. أسد الغابة في معرفة الصحابة- عز الدين بن الأثير(ت 630هـ)- تحقيق: محمد إبراهيم البنا ومحمد أحمد عاشور- 1390هـ/1970م.
5. أسرار العربية- لأبي البركات عبد الرحمن محمد بن أبي سعيد الأنباري(ت577هـ)- تحقيق: محمد البيطار- دمشق- 1377هـ/1957م.
6. الإصابة في تمييز الصحابة- للحافظ شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت852هـ)- تحقيق: صدقي جميل العطار- دار الفكر- بيروت-ط2-1421هـ/2001م.
7. إعراب القراءات السبع وعللها- أبو عبد الله الحسين بن خالويه(ت371هـ) تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين- مكتبة الخانجي بالقاهرة-ط1-1413هـ/1992م.

8. إعراب القراءات الشواذ- أبو البقاء العكبري (ت 616هـ)- تحقيق: محمد السيد أحمد عزوز- عالم الكتب- بيروت- ط1- 1417هـ/1996م.
9. الإعراب عن قواعد الإعراب- ابن هشام الأنصاري(ت761هـ)- تحقيق: رشيد عبد الرحمن العبيدي- دار الفكر- بيروت- 1390هـ/1970هـ.
10. الأعلام- خير الدين الزركلي(ت1976م)- دار العلم للملايين- بيروت- ط8- 1989م.
11. أمالي ابن الشجري- هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة العلوي(ت542هـ) –تحقيق الدكتور: محمد الطناحي- مكتبة الخانجي- القاهرة-ط1-1413هـ/1992م.
12. الأمالي النحوية "أمالي القرءان الكريم"- عمر بن عثمان بن الحاجب(ت646هـ)- تحقيق: هادي حسن حمودي- عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية- بيروت- ط1- 1405هـ/1985م.
13. أمثال العرب- المفضل بن محمد الضبي(ت168هـ)- قدم له وعلق عليه: إحسان عباس- دار الرائد- بيروت- 1401هـ/1981م.
14. إنباه الرواة على أنباه الرواة- أبو الحسن علي بن يوسف القفطي(ت624هـ)- تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم- دار الفكر العربي- القاهرة-بيروت-ط1-1406هـ1986م.
15. أنوار التزيل وأسرار التأويل(تفسير البيضاوي)- ناصر الدين عبد الله بن عمر البيضاوي(ت791هـ) دار الكتب العلمية- بيروت-ط1- 1408هـ/1988م.

16. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك-أبو محمد عبد الله بن هشام الأنصاري – تعليق محمد محي الدين عبد الحميد- دار الفكر- بيروت-ط6-1394هـ/1974.
17. البحر المحيط- محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي(ت 745هـ)-شارك في تحقيقه عادل أحمد عبد الموجود وآخرون- دار الكتب العلمية- بيروت-ط1-1413هـ/1993.
18. البداية والنهاية- لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي (ت772هـ)- دار الفكر العربي- القاهرة.
19. البرهان في علوم القرآن-بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي(ت 794)-تحقيق: أبو الفضل إبراهيم- دار الجيل- بيروت- 1408هـ/1988م.
20. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة – جلال الدين عبد الرحمن السيوطي(ت 911هـ)-تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم- دار الفكر- بيروت- ط2- 1399هـ/1979م.
21. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة- لجلال الدين السيوطي (ت911هـ) – تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم- دار الفكر- ط2- القاهرة-1399هـ/1979م.
22. البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة- مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي(ت817هـ)- تحقيق: محمد المصري- منشورات مركز المخطوطات والتراث- قطر- ط1-1407هـ/1987م.
23. تاج العروس من جواهر القاموس- محمد مرتضي الزبيدي- المطبعة الخيرية- مصر-1306هـ.

24. التاريخ الإسلامي (العهد المملوكي) – محمود شاكر-ط1- المكتب الأسلامي-دمشق-.
25. تذكرة النحاة- لأبي حيان الأندلسي(ت745هـ)- تحقيق: عفيف عبد الرحمن – مؤسسة الرسالة- ط1- بيروت-1406هـ/1986م.
26. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل- أبو حيان الأندلسي- تحقيق: حسن الهنداوي(ج1و2)- دار القلم- دمشق-ط1-1419هـ/1998م.
27. تفسير الألوسي (روح المعاني في تفسير القرءان العظيم والسبع المثاني)- أبي الفضل شهاب الدين الألوسي(ت127هـ)- تحقيق: محمد حسين- دار الفكر- بيروت.
28. تفسير الجلالين- محمد بن أحمد جلال الدين المحلي (ت864هـ) عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي (ت911هـ)- دار المعرفة.
29. تلخيص الشواهد وتلخيص الفوائد –للعلامة جمال الدين أبي محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري(ت761هـ)- تحقيق: عباس مصطفى الصالحي- دار الكتاب العربي- الطبعة الأولى-1406هـ/1986م.
30. التلخيص في علوم البلاغة- جلال الدين القزويني الخطيب(ت739هـ)- ضبطه وشرحه: عبد الرحمن البرقوقي- مكتبة التجارية الكبرى- القاهرة- ط1- 1904م.
31. الجمل في النحو- أبو القاسم عبد الرحمن الزجاجي (ت337هـ)- تحقيق: علي توفيق الحمد-بيروت- ط2- 1405هـ/ 1985م.

32. جمهـرة الأمثـال- لأبـي الهـلال الحـسن بـن عبـد الله العـسكري (ت395هـ)- تحقيق: أحمد عبد السلام وأبو هاجر محمد سعيد البـسيوني زغلـول- دار الكتـب العلميـة- ط1- بيـروت- 1408هـ/1988م.
33. الجنـى الـداني فـي حـروف المعـاني- الحـسن بـن قاسـم المرادي(749هـ) – تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل- دار الأفاق الجديدة- ط2- 1403هـ/ 1983م.
34. حجة القراءات- عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة (المتوفى بعد 382هـ)- تحقيق: سعيد الأفغاني- مؤسسة الرسالة- بيروت- ط4- 1404هـ/ 1942م.
35. الحجـة فـي القـراءات الـسبع- الحـسين بـن أحمـد بـن خالويـه (ت370هـ)- تحقيق: عبد العال سام مكرم- دار الشروق- بيروت- ط4- 1401هـ/ 1981م.
36. الحجة في علل القراءات السبع- أبو علي الفارسي (ت 377هـ)- تحقيق: علي النجدي ناصف وعبد الفتاح شلبي- الهيئة العامة للكتاب- 1403هـ/ 1983م.
37. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب- عبد القادر بن عمر البغدادي (ت1093هـ)- تحقيق وشرح : عبد السلام محمد هارون- الناشر: مكتبة الخانجي – القاهرة- ط2- 1409هـ/1989م.
38. الخصائص- لأبي الفتح عثمان بن جني (ت392هـ)- تحقيق: محمد علي النجار- ط2-1372هـ/1952م.

39. خلاصة الأثر في أعيان القرن التاسع عشر- لمحمد المحبي- طبع: بمصر-1284هـ.
40. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون- أحمد بن يوسف المعروف بـ"السمين الحلبي"- تحقيق: أحمد محمد الخراط- دار القلم – دمشق- 1411هـ/ 1991م.
41. الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة- شهاب الدين بن حجر العسقلاني (ت852هـ)- ضبطه وصححه: الشيخ عبد الوارث محمد علي- دار الكتب العلمية- بيروت- ط1- 1418هـ/ 1998م.
42. الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع- أحمد بن الأمين الشنقيطي (ت1331هـ)- إعداد: محمد باسل عبوش- دار الكتب العلمية- ط1- 1419هـ/1999م.
43. ديوان امرئ القيس- تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم- دار المعارف بمصر-ط2-1964م.
44. ديوان كعب بن زهير- صنعة: أبو سعيد الحسن بن الحسن العسكري- قدم له: حنا نصر الحتي- بيروت-ط2-1417هـ/1996م.
45. رسالة ماجستير: حاشية الحموي على شرح القواعد لمحمد بن عبد العزيز الحموي- دراسة وتحقيق: خضر عبد الرحمن الأسطل -2006م.
46. رصف المباني في شرح حروف المعاني- أحمد بن عبد النور المالقي (ت702هـ)- تحقيق: أحمد محمد الخراط- دار القلم- دمشق- ط2- 1405هـ/ 1985م.

47. سر صناعة الإعراب- لأبي الفتح عثمان بن جني (ت392هـ)- تحقيق: حسن هنداوي- ط1- دار القلم-دمشق-1405هـ/1985م.
48. سنن أبي داوود- للأمام الحافظ أبي داوود سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي (ت275هـ)- دار ابن حزم- ط2 – بيروت- 1419هـ/1985م.
49. سنن الترمذي- للإمام الحافظ محمد عيسى بن سورة الترمذي (ت279هـ)- تحقيق: العلامة المحدث محمد ناصر الدين الألباني- مكتبة المعارف للنشر-ط1- الرياض-1408هـ/1988م.
50. شذرات الذهب في أخبار من ذهب- ابن العماد الحنبلي (ت1089هـ)- تحقيق: محمد الأرنؤط- دار ابن كثير- دمشق- ط1- 1413هـ/1993م.
51. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك- قاضي القضاة بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي (ت698هـ) –تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد- دار الفكر- 1405هـ/1985م.
52. شرح أشعار الهذليين- لأبي سعيد الحسن بن الحسن السكري (ت275هـ)-تحقيق: عبد الستار فراج ومحمود محمد شاكر- مكتبة دار العروبة-القاهرة.
53. شرح التسهيل- جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي الجياني الأندلسي (ت 672هـ)- تحقيق: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون- دار هجر للطباعة والنشر – القاهرة –ط1- 1410هـ.

54. شرح الرضي على كافية ابن الحاجب- رضي الدين الاسترباذي (ت686هـ)- تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر- مؤسسة الصادق- طهران- 1398هـ/ 1978م.
55. شرح الكافية الشافية- جمال الدين أبو عبد الله الطائي (ت 672 هـ)- تحقيق : عبد المنعم أحمد هريدي –دار المأمون للتراث – ط1 – 1402هـ /1982 .
56. شرح شافية ابن الحاجب- الشيخ رضي الدين الاسترباذي (ت686هـ)- تحقيق: محمد نور حسن ومحمد الزرقاف ومحي الدين عبد الحميد- دار الكتب العلمية- بيروت.
57. شرح شذور الذهب- جمال الدين عبد الله بن هشام الأنصاري (ت 761هـ) –تأليف: بركات يوسف هبود- دار الفكر- بيروت- 1414هـ/ 1994م.
58. شرح قطر الندى وبل الصدى- لأبي محمد عبد الله جمال الدين ابن هشام الأنصاري (ت761هـ)- تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد- دار الثقافة- القاهرة- 1355هـ/1936م.
59. شرح قواعد الإعراب المسمى –بأوثق الأسباب- عز الدين بن جماعة الكناني (ت819هـ) مخطوط مصور عن أصل محفوظ بمكتبة عارف حكمت بالمدينة المنورة تحت رقم:144.
60. شرح قواعد الإعراب لابن هشام الأنصاري (ت761هـ) – تأليف محي الدين الكافيجي (ت879هـ) – تحقيق: فخر الدين قباوة- دار طلاس- ط1- 1989م.

61. شرح قواعد الإعراب لابن هشام الأنصاري-محمد بن مصطفى القوجوي (ت950هـ) تحقيق: إسماعيل مروة- دار الفكر المعاصر- بيروت-ط2-1418هـ/1997م.
62. شرح كتاب سيبويه – أبو السعيد السيرافي – تحقيق: فهمي أبو الفضل – تحقيق رمضان عبد التواب و محمود فهمي حجازي – مطبعة دار الكتب المصرية – 1990م.
63. الشعر والشعراء- لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت276هـ)- تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر- دار المعارف- القاهرة- 1402هـ/1982م.
64. الصحاح(تاج اللغة وصحاح العربية)- إسماعيل بن حماد الجوهري (ت393هـ)- تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار- مكة المكرمة- 1402هـ/1982م.
65. صحيح البخاري- للأمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (ت256هـ)- دار الفيحاء ودار السلام- ط2- دمشق والرياض- 1419هـ/1999م.
66. صحيح مسلم- للأمام أبي الحسن مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري (ت261هـ)- دار ابن رجب- ط1- المنصورة- 1422هـ/2002م.
67. الضوء اللامع لأهل القرن التاسع- شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت902هـ) – دار مكتبة الحياة- بيروت- دون تاريخ.

68. طبقات النحويين واللغويين- لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي (ت379هـ)- تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم- دار المعارف-ط2- القاهرة-1401هـ/1984م.
69. فتح القدير- الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير- للإمام محمد بن علي بن محمد الشوكاني (ت1250هـ)- دار الخير- ط1-بيروت-1413هـ/1992م.
70. الفريد في إعراب القرءان المجيد- المنتجب حسين بن أبي العز الهمذاني (ت643هـ) تحقيق: محمد حسين النمر وفؤاد علي مخيمر- دار الثقافة- قطر- ط1- 1411هـ/1991م.
71. فهرس دواوين الشعر والمستدركات في الدوريات والمجاميع- محمد جبار المعيبد وعصام محمد الشنطي- المخطوطات العربية- القاهرة-1998م.
72. فوات الوفيات –لمحمد بن شاكر الكتبي (ت764هـ)- تحقيق: إحسان عباس- دار الثقافة- بيروت-1393هـ/1973م.
73. الكامل في اللغة والأدب- أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت 285هـ)- عارضه بأصوله وعلق عليه: محمد أبو الفضل إبراهيم- المكتبة العصرية- بيروت- ط1- 1418هـ/1997م.
74. الكتاب- لسيبويه (ت180هـ)-تحقيق: عبد السلام هارون- الهيئة المصرية للكتاب- الطبعة الثانية- القاهرة-1397هـ/1977م.
75. اللباب علل البناء والإعراب- لإبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري(ت616هـ)-تحقيق: غازي مختار طليمات- دار الفكر- ط1- دمشق-1405هـ/1995م.

76. لسان العرب- للإمام أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور المصري (ت1061هـ)- دار صادر- ط1-بيروت-2000م.
77. المحتسب في شواذ القراءات- أبو الفتح ابن جني (ت 392هـ) – تحقيق: علي النجدي ناصف وزميليه- طبع المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية- القاهرة- 1398هـ.
78. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز-محمد عبد الحق بن عطية الأندلسي (ت541هـ)- تحقيق: الرحالي فاروق وزملائه- الدوحة-ط1- 1398هـ.
79. مختصر تفسير ابن كثير(ت351هـ)- اختصار وتحقيق: محمد علي الصابوني- دار الصابوني.
80. المختصر في علم التاريخ- محي الدين الكافييحي (ت879هـ) – تحقيق: محمد كمال عز الدين علي- سلسلة كتب التاريخ المصرية- الهيئة المصرية العامة للكتاب-1992م.
81. مسائل خلافية في النحو- أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت616) – تحقيق: محمد خير الحلواني- دار المأمون- دمشق- ط2-.
82. المستقصي في أمثال العرب- لأبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري (ت538هـ)- دار الكتب العلمية- بيروت- 1407هـ/1987م.
83. مسند الإمام أحمد بن حنبل- إعداد: محمد سمارة- إشراف الدكتور: سمير طه المجذوب- المكتب الإسلامي-ط1-بيروت- 1413هـ/1993م.

84. المطول شرح تلخيص مفتاح العلوم- سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني (ت792هـ) – تحقيق: عبد الحميد هنداوي- دار الكتب العلمية- بيروت- ط1- 1422هـ/2001 .
85. معاني القرءان – أبو زكريا يحي بن زياد الفراء (ت207)- عالم الكتب- بيروت- ط2-1980م.
86. معاهد التنصيص على شواهد التلخيص- عبد الرحيم بن أحمد العباسي(ت963هـ) –تحقيق: محي الدين عبد الحميد- عالم الكتب- بيروت-1367هـ/1947م.
87. معجم الشعراء- أبو عبد الله محمد بن عمران المربزاني (ت384هـ)- صححه وعلق عليه: فكر نكو- دار الجبل- بيروت- ط1-1411هـ/ 1991م.
88. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب- ابن هشام الأنصاري- (ت761هـ)- مازن المبارك ومحمد علي حمد الله – دار الفكر- بيروت – ط3-1979م.
89. مفتاح العلوم- أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر السكاكي(ت626هـ) – علق عليه: نعيم وزوز- دار الكتب العلمية-لبنان-ط2-1407هـ/1987م.
90. المفصل في علم العربية- أبو عقوب عمر الزمخشري (ت538هـ) –دار الجبل- بيروت-دون تاريخ.
91. المقتضب- لأبي العباسي محمد بن يزيد المبرد(ت285هـ)- تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة- لجنة إحياء التراث الإسلامي-ط2-القاهرة-1386هـ.

92. المنجم في المعجم(معجم شيوخ السيوطي)- جلال الدين السيوطي (ت911هـ)- تحقيق: إبراهيم باجس عبد المجيد – دار ابن حزم ط1-1415هـ/1995م.
93. موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب- خالد بن عبد الله الأزهري (ت905هـ)-تحقيق: البدراوي زهران- الشركة المصرية العالمية للنشر-لونجمان-1998م.
94. النشر في القراءات العشر- أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي المعروف بـ"ابن الجزري" (ت833هـ)- تحقيق: علي الصباغ- دار الكتاب العربي –بيروت.
95. نظم العقيان في أعيان الأعيان- جلال الدين السيوطي (ت911هـ)- حرره: فليب حتى- المكتبة العلمية- بيروت-1927م.
96. النهاية في غريب الحديث والأثر- للإمام مجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد بن الأثير (ت606هـ)- تحقيق: خليل مأمون شيحا- دار المعرفة- ط1-لبنان-1422هـ/2001م.
97. وفيات الأعيان وإنباء أبناء الزمان- لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن خلكان (ت681هـ)- تحقيق: إحسان عباس- دار صادر- بيروت.

عاشراً: فهرس الموضوعات والمحتويات

أولاً: الدراسة:

الفصل الثاني: الإعراب عن قواعد الإعراب وشروحه

ثانياً: التحقيق:

النص محققاً:

المقدمة وتشمل:

الفهارس الفنية:

Al Mahally' S notes on the explanation of syntax: An Analytic described study

Abstract : This study describes Al Mahally' S life. It refers to his name‹qualities ,culture, his teachers , the his scholar' view on him , his most important publications, and his death.
The paper also defines the book of Al - A'raab a'n qwae'd al - i 'raab (the book of Arabs on the rules of pursing) to IbnHesham Al Ansaary and its interpretations
The two aut hors of present paper studied the notes of Al Mahally' S analytically clarifying the following things

1. Al Mahally's syllabus in his notes.

2. His quotations from the holy Quran, the prophet's hadith and arabs 'poetry and prose.

3. His sources from books and scientists 'sayings.

4. His syntactic origins which are: listening measuring, modifying, reasoning.

5. His syntactic selections.

6. His syntactic approach.